

قبل وبعد عرفات

التحول السياسي خلال الإنتفاضة الثانية

جورج جقمان

مواطنن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله - فلسطين

٢٠١١

Before and After Arafat
Political Transformation During the Second Intifada

George Giacaman

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box 1845 Ramallah, Palestine
2011

ISBN 978-9950-312-61-6

This book is published as part of an agreement
of cooperation with the Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥-٢-٩٧٢+، فاكس: ٢٨٥-٢-٩٧٢+

البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org

٢٠١١

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرش بل - ألمانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة ناديا للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع

رام الله - هاتف ٢٩٦ ٠٩١٩ - ٢٠

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس
بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

المحتويات

٥	تقديم
٧	التحول السياسي خلال الإنتفاضة الثانية
٩	عبر من الإنتفاضة الثانية
٤٩	انقاذ الإنتخابات من "لعبة الإنتخابات"
٥٧	كيف أصبح الرئيس عرفات "عقبة أمام السلام"؟
٦٥	المبادرات السياسية الفلسطينية: نظرة تقييمية
٧٣	مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات
٨٥	المجلس التشريعي: تقييم أداء المجلس التشريعي خلال العشر سنوات الماضية
٩٧	الإنتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين
١١٣	"حماس" و"فتح": صراع برامج أم صراع على السلطة؟
١٢٣	الحكومة الجديدة والحصار والمستقبل
١٣٥	النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة إلى "إنقلاب" في التفكير
١٤٥	الفلسطينيون والمعضلات الثلاث
١٥٥	المرحلة الثالثة والأخيرة في حياة السلطة الفلسطينية
١٦٣	مستقبل "فتح" و"حل الدولتين": إما الدولة وإما المقاومة
١٧٣	حالة إنتظار: في إنتظار ماذا؟

- ١٨١ الحداثة، والحركات الإسلامية واليسار
- ١٨٣ المفاهيم الإسلامية في السياسة: علاقة النص بما هو خارج النص
- ١٩١ مستقبل الإسلام السياسي في ضوء تجربة "حماس"
- ١٩٧ ما هو الحزب الإسلامي؟
- ٢٠٣ ما هو اليسار الإسلامي: الإصلاح بين اليمين واليسار
- ٢٠٩ هل توجد حاجة إلى اليسار في المجتمع العربي؟

تقديم

أضع بين يدي القارئ مجموعة من المقالات التي كتبت خلال الانتفاضة الثانية، قبل وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات وبعدها. وقد نشر معظمها في دوريات متخصصة وبعضها لم ينشر، إذ قدم كأوراق في مؤتمرات عقدت في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتسعى معظم هذه المقالات إلى رصد جوانب محددة من التحول السياسي في فلسطين، ويغلب عليها المنحى التحليلي، إضافة إلى مسعى لاستشراف آفاق المستقبل؛ سواء أكان الأمر يتعلق بالمال السياسي "للقضية"، أم للفاعلين السياسيين من أحزاب وفصائل وحركات أو قوى مجتمعية فاعلة.

وقد مرت الانتفاضة الثانية بمراحل ومحطات ربما أهمها وفاة الرئيس عرفات، لما في ذلك من أثر على تطور ما يمكن أن يسمى بالنظام السياسي الفلسطيني تحت الاحتلال، وبخاصة ضمور دور منظمة التحرير الفلسطينية الذي بان بوضوح بعد وفاته. صحيح أن مطلب إصلاح منظمة التحرير سبق ذلك، ولكنه أصبح أكثر إلحاحاً بعد وفاته، لأنه كان هو بشخصه رمزاً للمنظمة، وبمعنى معين تجسيداً لها، وتجسيداً أيضاً لمطلب الدولة بالفهم الفلسطيني لها. لذا، أصبح عرفات "عقبة" أمام "السلام" بعد انهيار محادثات "كامب ديفيد" في تموز من العام ٢٠٠٠، وهذا ما أدى في نهاية الأمر إلى استشهاده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ولعل السؤال الأساسي الآن المائل أمام الفلسطينيين إن تعذر حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، هو: ما هي الخيارات المستقبلية؟ هذا سؤال مفتوح تتراوح الإجابات عنه بين حل السلطة إلى حل الدولة الواحدة وما بينهما من خيارات، جميعها تقف أمامها صعوبات عدة. لكن العمل السياسي الواقعي يجب أن ينطلق مما يمكن المبادرة إليه، وهنا توجد خيارات عدة تتعرض لها بعض هذه المقالات في سياق نقد الأداء السياسي الفلسطيني، الذي افتقد إلى مبادرات ممكنة في السنوات الأخيرة، مقارنة مع مبادرات مجتمعية فلسطينية ودولية؛ مثل مسعى مقاطعة إسرائيل، أو سحب الاستثمارات من شركات إسرائيلية، أو متابعة متهمين بارتكاب جرائم حرب، أو متابعة تقرير جولستون بالفعالية الضرورية على سبيل المثال لا الحصر. ولعل الوقت قد يأتي لأن تضطر منظمة التحرير الفلسطينية لاتخاذ خطوات أجراً إن بان أن المفاوضات هي طريق مسدود، وتوجد مؤشرات على هذا في تصريحات بعض المسؤولين، وبخاصة في الربع الأخير من العام ٢٠١٠.

وقد أضفت في القسم الثاني الأصغر من هذا الكتاب بعض المقالات التي تعالج موضوعات فكرية أوسع، ولكنها أيضاً تلقي بعض الضوء والأسئلة على حاضر ومستقبل الحركات السياسية الإسلامية وغير الإسلامية في فلسطين وفي المجتمع العربي أيضاً. وهي موضع نقاش مستمر من قبل كتّاب عرب وغير عرب.

جورج جقمان

تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٠

التحول السياسي خلال الإنتفاضة الثانية

عبر من الإنتفاضة الثانية*

تتكون هذه المداخلة من مجموعة من الملاحظات لتشكّل مدخلاً للنقاش، وهي ترتبط بثلاثة محاور: الأول سيُعنى بالعلاقة بين الوطني والديمقراطي في مضمون الانتفاضة؛ والثاني سيُعنى بالعلاقة الممكنة بين مطلب إنهاء الصراع والهوية الفلسطينية؛ والثالث سيتعرض لآفاق الصراع في المستقبل ودور إسرائيل في الوطن العربي. وقد كشفت الانتفاضة عن هذه القضايا، بقدر أو بآخر، من الوضوح.

الوطني والديمقراطي في الإنتفاضة

إذا كانت حرب الاستنزاف الجارية حالياً في فلسطين ستترك أثراً ما على الموقف السياسي في حال استمرار المفاوضات، كما هو متوقع، ينشأ سؤال عن تقويم وضع الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني في هذا الصراع الميداني.

* نشرت في حوار عربي حول الإنتفاضة الثانية - وقائع ندوة. رام الله: جامعة بيرزيت ومركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، ٢٠٠١، ص ١٣-٧٩

الإجابة عن هذا السؤال لا تتعلق بميزان القوى العسكرية المجردة بين الطرفين، إذ أن حدود الإجراءات الإسرائيلية الممكنة تتمحور حول نطاقين: الأول، من النوع الذي شهدناه حتى الآن، من حصار اقتصادي وعزل مناطق عن بعضها بعضاً وتقليل، أو حظر، دخول البضائع والمحروقات لمناطق السلطة الفلسطينية، ووتيرة مرتفعة نسبياً من الأعمال العسكرية، بما في ذلك الاغتيالات والاعتقالات، وانتهاءً بما لم تقم به إسرائيل في شكل مباشر بعد، من تهجير محدود لسكان في مناطق التماس على حدود مناطق تحت السيطرة الفلسطينية. هذه الإجراءات أعلن عنها كخطط في الصحف الإسرائيلية. وحتى لو وجدت خطط أخرى سرية، فإنها، في هذا النطاق، ستبقى محدودة، بمعنى أنه قد لا ينجم عنها قتل جماعي على نطاق واسع أو تهجير لمئات الآلاف.

النطاق الثاني للإجراءات الإسرائيلية يكمن في توسيع دائرة الحرب لتشمل لبنان وربما سورية، تتخذ خلالها إجراءات أشد بحق الفلسطينيين، مثل تهجير مئات الآلاف إلى الأردن ومصر. ويبدو هذا الاحتمال بعيداً الآن (رغم أنه لا يمكن أن يُستثنى كلياً كاحتمال)، لأن تبعاته السياسية، من منظور إسرائيل، لا يمكن السيطرة عليها بشكل كلي، وستؤدي إلى خلط أوراق كثيرة على الصعيد الإقليمي، وربما العالمي أيضاً.

وإذا أخذت بالاعتبار الحدود السياسية للقوة العسكرية، وتبعاتها الإقليمية للأردن ومصر، على وجه الخصوص، وللدول العربية الأخرى أيضاً، يتبين بوضوح أن استمرار الانتفاضة وفر إمكانيات سياسية أكبر مما ظهر للمراقبين في الأسبوعين الأول والثاني من اندلاعها، عند الدعوة لمؤتمر القمة العربية للانعقاد. فالصمود، على الصعيد الشعبي، والاستعداد المستمر للتضحية، تحولاً إلى مكاسب سياسية. وبدأت تظهر أصوات ومواقف في إسرائيل، وفي الخارج، تحدد المستوطنات والاستيطان كعقبة رئيسة أمام التسوية السياسية. وليس المقصود بذلك المستوطنات كمواقع جغرافية، أو طرقاً الثقافية ومصادرة أراضٍ وحسب، وإنما كتعبير عن مشروع "أرض إسرائيل الكبرى" الذي يشكل عقيدة سياسية للاستيطان، ولفئات من اليمين في إسرائيل.

بدأنا نشهد عودة تدريجية لأطراف مختلفة، ولو بقدر من التلكؤ، إلى الموقف الرسمي لـ "الشرعية الدولية"، وهو أن الضفة الغربية وقطاع غزة أراض محتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. بعد أن كان الموقف السياسي قد تضعع سياسياً لمصلحة اتفاقات أوسلو، أي لمصلحة المفاوضات في ظل موازين القوى على الأرض، وحماية لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة.

هذا هو الإنجاز الأساسي للانتفاضة. حتى الآن، من الناحية السياسية، وهو إنجاز غير مكتمل بعد، لأنه تعديل تدريجي على موازين القوى في معادلة أوسلو، من الممكن أن يتعاظم مع استمرار الانتفاضة. وعلى الرغم من أن الحدود السياسية القصوى لما يمكن للانتفاضة أن تنجزه ليست معروفة بوضوح بعد، إلا أن هذه الحدود مرهونة، إلى حد لا يستهان به، بقدرة الفلسطينيين على الصمود أمام الضغوط السياسية العربية والدولية، وبقدرة الشعب، بقطاعاته كافة، على الصمود أمام الإجراءات الإسرائيلية الاقتصادية والعسكرية، من النوع الأول المشار إليه سابقاً.

وإذا كان السؤال الأساسي الآن يتعلق بهذه القدرة، وبتجنيد طاقات المجتمع الفلسطيني الاقتصادية والمعنوية والميدانية والإعلامية لخدمة هذه الأغراض، تبرز هنا نقاط عدة تجدر الإشارة إليها:

١. يشكل وجود سلطة فلسطينية على أرض فلسطين هدفاً واضحاً لإسرائيل لتحميل هذه السلطة المسؤولية في مجالات مختلفة، وللضغط عليها بأشكال متنوعة. فإسرائيل تسعى إلى تحميل السلطة الفلسطينية مسؤولية ما يسمونه "العنف" ومسؤولية مقتل أطفال على أيدي القناصة، ومسؤولية "دفع" الأطفال إلى المشاركة في التظاهرات، ومسؤولية ضمان أمن المستوطنين، من بين أمور أخرى. وهي تقوم بذلك ليس فقط لأغراض إعلامية، وإنما من منظورها الأمني لدور السلطة الفلسطينية، أي حماية إسرائيل، وهو دور أصرت عليه إسرائيل في كل الاتفاقات التي تمت خلال السنوات الماضية.

٢. إضافة إلى ذلك، فإن السلطة الفلسطينية معرضة لضغوط متنوعة، منها الاقتصادي، مثل عدم تحويل عائدات الضرائب المحببة لحسابها في إسرائيل؛ وضغوط تترد على السلطة، بحكم موقعها، كإيقاف تصدير المحاصيل الزراعية الفلسطينية، ومنع العمال من الدخول إلى إسرائيل، وقطع التواصل الجغرافي بين مناطق السلطة وشل أعمالها في مجالات مختلفة.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار السمات الأساسية للبنية الإدارية والقانونية للحكومة الفلسطينية، بمعنى أنها ليست مصممة لخدمة الأهداف المفترضة لها، لافتقادها الأنظمة الداخلية، ووصف الوظائف، وآليات اتخاذ القرار العقلانية وآليات الإشراف والمتابعة والمحاسبة، يتضح أن إصابة هذه البنية بالشلل، في ظروف مثل تلك المفروضة حالياً تصبح أسهل منها في الظروف العادية. ومن المعروف أن المسميات والمناصب والدوائر والمكاتب في السلطة الفلسطينية لا تعكس، بالضرورة، أدواراً واضحة محددة وصلاحيات تنفيذية معروفة وغير قابلة للتخطي من جانب آخر. فكثيراً ما نجد أن مدير دائرة له نفوذ أكبر من وكيل وزارة، وأن وكيل وزارة له سطوة تفوق سطوة الوزير. والسبب هو وجود نظامين إداريين: رسمي من جهة؛ وفعلي غير رسمي من جهة أخرى. ويطلق الفعلي، في كثير من الأحيان، على الرسمي بفاعليته في اتخاذ القرار.

توجد إذن ازدواجية في الأدوار بين الرسمي (أي الجهاز الحكومي والبلديات المحلية) وغير الرسمي المبني، أساساً، على علاقات وحلقات ومحاوَر ارتباط أفقية وعمودية تستمد قوتها، في نهاية الأمر، من محور الارتباط العمودي المشكل من حلقات متصلة تنتهي عند القيادة الفلسطينية.

وهذا أيضاً أمر معهود في عدد من الدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل بلد والاختلاف في التفاصيل. ولكن السمة الغالبة لهذا النوع من النظام أنه لا يخدم الأهداف المعلنة. فوضع الأزمات وعدم الوضوح في الأدوار، وعدم استقرار شرعية الأدوار بين الرسمي وغير الرسمي، يؤدي هذا إلى شلل في العمل، أو إلى تنازع على الأدوار من النوع المعروف في الأحوال العادية. ولكن في ظل الأزمات قد يؤدي عدم

الاستقرار إلى عجز عن القيام بالمهام الحيوية المطلوبة، ويُضعف، بالتالي، إمكانية الصمود. وقد يؤدي في النهاية إلى ضعف كبير في هذه المعركة، إذا كان المطلوب هو تنظيم المجتمع وإدارته، في هذا الظرف، من أجل استمرار الانتفاضة والحفاظ على روح معنوية عالية وإيجاد آليات معروفة لتلبية الحاجات المختلفة المتعلقة بالصراع.

أُعطى مثلاً محددًا على ما أقصد: فقد عقد في منتصف الشهر الثاني للانتفاضة اجتماع في محافظة رام الله دُعي إليه ممثلون عن البلديات والنقابات والاتحادات والمجلس التشريعي والمؤسسات الأهلية وآخرون، بهدف تشكيل لجنة محلية للماء الفراغ القيادي المدني فيما يتعلق بإعطاء المعلومات للسكان عن كيفية التصرف خلال القصف وبعده، وبتنظيم مواجهة الحصار، وبالنقص في المواد التموينية، وإعطاء معلومات دقيقة وفورية لتفادي الهلع الناجم عن الإشاعات.

وكانت الحاجات المتوخاة في مثل هذا الظرف واضحة للجميع، لكن السؤال الأساسي في الاجتماع كان: من يقود هذه الهيئة أو اللجنة؟ وبدأ الاجتماع بتنازع على الأدوار والقيادة، ومن المتوقع أن لا تنجح هذه المبادرة بسبب هذا التنازع.

هذا يعكس عدم الاستقرار في شرعية الأدوار، وغياب البنية القانونية والإدارية لضمان هذه الشرعية، وهذه من سمات النظام الفلسطيني الحالي، التي تعيق العمل في الأحوال العادية وفي حالات الطوارئ في شكل واضح. فلو سألنا مثلاً ما الذي يمنع البلديات من أخذ دور مبادر في تنظيم لجان لمختلف الأغراض؟ وما الذي يمنعها من تحمل مسؤولياتها في هذا الظرف؟ يمكن الإجابة كالتالي:

أولاً: ربما من غير الواضح للبلديات ما هي مسؤولياتها بوجود تداخل في الصلاحيات بينها وبين المحافظات؛

ثانياً: بما أن البلديات غير منتخبة فإنها قد لا ترى نفسها عرضة للمساءلة ممن انتخبوها، وإنما ممن عينها؛

ثالثاً: تتصرف البلديات أحياناً كأنها جيش، أي أنها تنتظر تعليمات ”من فوق“. وفي غياب التعليمات تخشى التحرك بمبادرة ذاتية لئلا تتخطى حدوداً معينة غير معروفة بوضوح لديها. فالاحتكام هنا لا يتم وفق قوانين واضحة تحدد صلاحية البلديات، بل يتم وفق العمل في النطاق الذي يؤذن لها به.

فالمبادرة إذن ليست في يدها وإنما في أيدي آخرين غير معروفين، أحياناً، أو مسمين بشكل محدد وواضح. فهل المبادرة عند وزارة الحكم المحلي المسؤولة عن البلديات، أم عند شخص قريب من شخص قريب من شخص قريب... إلى آخر سلسلة محور الارتباط العمودي؟

كشفت الانتفاضة ثغرات عدة سببها بنية النظام الفلسطيني في جوانبه الإدارية والقانونية والسياسية. وبسبب غياب ”المأسسة“ فيه، بان بوضوح شلل عدد كبير من الوزارات، وعدم وضوح دورها. فلا توجد سياسة إعلامية، ولا يوجد ناطق إعلامي رسمي، ولا يوجد مصدر رسمي، مسمى لإعطاء عدد دقيق للشهداء والجرحى، ولا يوجد دور للمجالس المنتخبة أو الهيئات التمثيلية في أي نطاق سواء كان المجلس التشريعي أو المركزي أو الوطني، كما لا وجود لدور واضح للفصائل والأحزاب والحركات السياسية، باستثناء تنظيم المسيرات وأيام الحداد وسباق الإعلام والرايات في الجنازات والتظاهرات.

مرة أخرى، كل ذلك يعكس عدم استقرار شرعية الأدوار، وغياب البنية الإدارية والقانونية اللازمة لهذا الاستقرار. وبالتالي، إذا كان الأمر يتعلق بكيفية الصمود والاستمرار، وبتنظيم المجتمع وإشراكه في تحقيق هذه الأهداف من أجل تحقيق أهداف الانتفاضة، فإن إحدى العبر الأساسية من الانتفاضة الحالية تكمن في أن هناك علاقة وثيقة بين الديمقراطي والوطني، بين المأسسة والتمثيل الشرعي بفعل الانتخابات ووجود آليات للمحاسبة والمساءلة، من جهة، وبين تحقيق الحاجات الوطنية في ظل الصراع، من جهة أخرى. وعليه فإن الحاجة إلى الإصلاح يجب أن توضع على رأس جدول العمل الوطني.

أما العبرة الأعم والمتعلقة بما هو مشترك بين النظام السياسي الفلسطيني والنظام السياسي العربي، فتتعلق بنفس القضايا التي شغلت الفكر السياسي العربي لفترة تزيد على قرن ونصف القرن. ومع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مفكر، نجد خيطاً ناظماً يمتد من خير الدين التونسي مروراً بعبد الرحمن الكواكبي، وأدبيات "النقد الذاتي بعد الهزيمة" بعد حرب ١٩٦٧، وانتهاءً بالكتابات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، خلال ربع القرن الماضي.

وإذا كان الأمر ما زال على حاله، فإن الفكر العربي بحاجة إلى تجديد في الأمور المتعلقة باليات التغيير، ليأخذ بعين الاعتبار ارتباط التغيير في النطاق العربي، بالتغيير على نطاق عالمي، في سياق العولمة الحالية. وهذا نقاش أوسع من أن ينحصر في خصوصيات الوطن العربي.

الهوية الفلسطينية وإنهاء الصراع

أنتقل الآن إلى الجانب الثاني من ملاحظاتي، والمتعلق بالهوية الوطنية الفلسطينية وإنهاء الصراع.

قد يتبين أن هناك عدداً لا بأس به من القضايا، كتلك المتعلقة بالحقوق، تقف حائلة أمام أي تنازل عن حق العودة، في مضمون اتفاق إسرائيلي - فلسطيني يسعى إلى إنهاء الصراع. ومعظم هذه القضايا معروف ويجري نقاشها باستمرار في الصحف والمجلات والمنتديات المختلفة.

غير أنه توجد صعوبة إضافية تتعلق بالتخلي عن حق العودة وإنهاء الصراع، لا يجري نقاشها في العادة، أو تحديدها في شكل واضح، وربما أنها غير مدركة في شكل جلي أو واع، على الرغم من حضورها المستمر في النقاشات والكتابات كافة عن الموضوع، حتى وإن كان هذا الحضور مستتراً ويلزمه إخراج إلى حيز النور.

قد يقال إن الموضوع لا يتعلق بالتخلي عن حق العودة، وإنما بممارسة هذا الحق، حسب قرارات الأمم المتحدة، أي العودة والتعويض، وإنه من

المتوقع أن لا ترغب غالبية الفلسطينيين العودة إلى دولة إسرائيل، كما هي الآن. بالتالي، لا يوجد تعارض بين قبول دولة فلسطينية في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، والمطالبة بتطبيق القرارات الدولية، وهو الموقف الفلسطيني الرسمي الآن.

وبمعزل عن هذا النقاش، الدائر حالياً في أوساط فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حول ما الذي تعنيه تحديداً ممارسة حق العودة، بموجب القرارات الدولية، في هذا الطرف السياسي بالذات، وقبول رسمي فلسطيني بدولة إسرائيل في حدود ١٩٦٧، فإن جوهر الموضوع يتعلق، في الواقع، بالارتباط بين ممارسة حق العودة، بأي شكل من الأشكال، وبإنهاء الصراع مع إسرائيل.

ويبدو أن هناك تردداً كبيراً واسع النطاق بين الفلسطينيين حول موضوع إنهاء الصراع، حتى وإن تم ذلك في مضمون انسحاب إسرائيل إلى حدود ١٩٦٧، وسيادة فلسطينية في القدس الشرقية، على الرغم من وجود قناعة لدى أغلبية من الجمهور أن الحل الممكن والمقبول هو الموقف الرسمي الفلسطيني، حتى وإن لم يكن الحل العادل.

وفي هذا مؤشر على جانب من جوانب الصعوبة المشار إليها. فإذا كان الحل المقبول سياسياً ليس هو الحل العادل، فإن الإقرار بإنهاء الصراع يشكل قبولاً نهائياً بالإجحاف التاريخي الذي لحق بالفلسطينيين، وتشردهم، وتدمير مجتمعاتهم في فلسطين، وقبولاً نهائياً بالتخلي عن وحدة الشعب الفلسطيني في وطن واحد. وتتحول هذه الوحدة إلى ما هو أشبه "بوحدة الشعب اليهودي" من المنظور الصهيوني، أي إلى علاقة لا تقوم على العناصر المؤسسة للهوية في الدولة القومية (على الرغم من التمايز الطبقي داخلها)؛ وتقوم على ما يقارب التنظيم المثالي للقومية العربية في كتابات عفلق، على سبيل المثال لا الحصر. ومن غير الواضح أن هذا ممكن في الحالة الفلسطينية.

غير أن الصعوبة المتعلقة بإنهاء الصراع وارتباط ذلك بالحل الممكن، وليس بالحل العادل، تبرز بوضوح أكبر عند التساؤل عن مكونات

الهوية الفلسطينية، والعناصر المشكلة لها، والفاعلة فيها. وعلى الرغم من وجود عناصر عدة أسهمت في بلورة الهوية الفلسطينية في القرن العشرين، لا شك في أن النكبة، بمعانيها وتبعاتها المختلفة، هي أهمها بامتياز. والنكبة، كتدمير مجتمع واقتلاع وتشرذم ولجوء ومناف واغتراب، طالت، بقدر أو بآخر، جميع الفلسطينيين. ومن غير الواضح أنه يمكن تصور الهوية الفلسطينية، بالشكل الذي نعرفه دون هذه التجربة المأساوية وامتدادها عبر نصف قرن ونيف بأشكال متعددة.

هذه التجربة، وما نجم عنها، هي عماد الهوية الفلسطينية، ومكوّن أساسي لإنتاج وإعادة إنتاج الهوية الجماعية للفلسطينيين، كما تنعكس في الأدب والشعر والفن والروايات، إلى درجة أن المثقفين الفلسطينيين أنفسهم باتوا يضيّقون، أحياناً، من فرط تسلط نكبتهم على ما يكتبون من أدب وشعر وفكر. غير أن واقع الصراع لا يترك منافذ كثيرة. وها هو جيل جديد، دون الخمسة عشر عاماً، لم يشارك في الانتفاضة الأولى، يتواصل الآن مع النكبة وتبعاتها، من خلال الصراع الحالي في الانتفاضة الثانية.

بهذا المعنى، فإن الهوية الفلسطينية ليست شيئاً متخيلاً، إلا بالمعنى الذي يحتوي أموراً أخرى متخيّلة، سواء على صعيد الأيديولوجيات، أو على الصعيد المعرفي في شكل أعم.

ملاحظتي هنا هي أن هناك صعوبة إضافية تتعلق بإنهاء الصراع، غير مرتبطة بترجمة سياسية مقبولة لحق العودة، ومستقلة عن هذا الجانب، على الرغم من أهميته المباشرة في الوضع الراهن. فإنتهاء الصراع، يعني بداية جديدة لهوية جديدة، غير تلك التي تشكلت بفعل النكبة وما تبعها على مدار نصف قرن. فالنهاية هي بداية، "والإنتهاء هو ابتداء"، كما يقول الشاعر، وفي غياب القضية التي شكلت الهوية.

على الرغم من أن التشبث والإصرار والتأكيد المستمر على حق العودة في الخطاب الجماعي الفلسطيني له أسبابه الواضحة، ويحتل أهمية فائقة، على أكثر من صعيد، إلا أن هذا التأكيد قد يحمل أيضاً في ثناياه خشية

من بداية جديدة غير معروفة المعالم بعد، ومجهولة عناصرها. فكأن التخلي عن حق العودة هو تنكر للذات وتخل عن أحد أهم مكوناتها.

والسؤال الذي ينشأ هنا هو: هل يعني إنهاء الصراع التخلي عن ركيزة أساسية للهوية الجامعة للفلسطينيين، وعلى وجه الخصوص في غياب الحل العادل، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الهوية الوطنية الفلسطينية لم تتبلور في نطاق دولة؟ فالدولة القومية الحديثة هي عماد تبلور الهويات القومية في العديد من الحالات، والحالة الفلسطينية هي من الاستثناءات الواضحة، ولها ارتباط وثيق بالصراع الوجودي مع إسرائيل، وبالنكبة وبما تبعها، كعنصر مُكوّن لهذه الهوية.

بالمقابل، إن الهوية العربية للفلسطينيين هوية راسخة مستقرة لا خطر عليها، لها تاريخ طويل في اللغة والثقافة والفكر والأدب والشعر، من بين عناصر أخرى. ويرى البعض أن للفضائيات العربية إسهاماً إضافياً هنا على صعيد الثقافة الشعبية. فها هي تدك بمدافعها أسوار التقوقع الصينية، تؤرق الحكومات، أحياناً، وتدفعها إلى مؤتمرات القمة لاحتواء التضامن الشعبي، الذي يتفاعل بوتيرة التغطية الإعلامية. فلا نهاية هنا للعناصر المكونة للهوية العربية لتقترن معها بداية.

أما في "قضايا الوضع النهائي" كما أسمتها مصطلحات مسار أو سلو، فالأمر يختلف كل الاختلاف في الحالة الفلسطينية، كما أشرت. وعليه إما أن الصراع لن ينتهي باتفاق، أو إن تم الاتفاق، فإنه قد لا ينهي الصراع.

الصراع ما بعد الصراع

غير أن موضوع دور إسرائيل وعلاقتها بالعالم العربي أوسع من أن يختزل بالجانب الفلسطيني. ويمكن القول، في شكل عام، أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية ابتدأت مع عقد اتفاق سلام بين مصر وإسرائيل، وستنتهي إذا ما عقد اتفاق سلام مع سورية وقامت دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧.

إذا ما تم ذلك، سيطرح بشكل أوضح التساؤل المطروح الآن، وفي أشكال مختلفة، حول دور إسرائيل في العالم العربي، وفي شكل يتعدى نطاق المشروع الصهيوني الكلاسيكي في فلسطين، كصراع على الأرض وصراع وجود محدود النطاق، وصراع على الحدود مع سورية.

ومن المتوقع أن نشهد عودة إلى القضايا الأساسية، التي أثارها حركة التحرر العربية، قبل عقود عدة، حول ارتباط إسرائيل بالاستعمار والهيمنة الأمريكية في المنطقة، وإن كانت في مضمون تاريخي مختلف، وفي هذه المرحلة من مراحل العولمة. بهذا المعنى فإن إضفاء الحركات الإسلامية بُعداً دينياً شبه أزلي على الصراع يثير في شكل مضمّر بعض قضايا التحرر العربية، حتى لو نُظر إلى خطاب تلك الحركات على أنه وعي زائف، وصياغة ما قبل حدثية لإشكالية العلاقة مع إسرائيل، غير متوافقة مع روح العصر.

فحركة المناهضة للتطبيع، مثلاً، هي من سمات هذه المرحلة الانتقالية، لأنها تترك التساؤل حول دور إسرائيل في العالم العربي بعد إتمام اتفاقات السلام، إن تمت، غير مطروح في شكل واضح، حتى وإن شاركت الحركات الإسلامية في الجهود المناهضة للتطبيع. فبُشِرتُطّ السلام أحياناً بعقد اتفاقات سلام، وبُشِرتُطّ السلام العادل والشامل، أو بعبارات مرادفة تحتمل أكثر من تفسير.

يوجد إدراك واضح في إسرائيل، عند عدد من المحللين، أن اتفاقات السلام مع الحكومات لن تؤدي، بالضرورة، إلى قبول إسرائيل في المنطقة على الصعيد الشعبي. فمشروع إسرائيل "التكاملي" في الشرق الأوسط، والذي يلزمه إنهاء الصراع مع الحكومات، وإيجاد حل ما للقضية الفلسطينية، هو مشروع مع وبين نخب اقتصادية وسياسية وفكرية أيضاً. وبهذا المعنى، فإن التحول الديمقراطي في الوطن العربي غير مستقل عن الصراع في المستقبل، إذا كان هذا التحول سيوفر متفناً حركات سياسية تثير أسئلة حول هيمنة إسرائيل في المنطقة، وحول العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات، وحول التحرر من التبعية في سياق العولمة.

النقاش

فواز طرابلسي

لن أستطرد في الشكر والثناء، فلدينا قليل من الوقت. عنوان الجلسة هو "عبر من الانتفاضة"، واستخلاص العبر، كما أسس لها مدخل النقاش، يأتي تحت أربعة عناوين رئيسية:

- العلاقة بين الوطني والديمقراطي؛
- ومركزية حق العودة للهوية الوطنية الفلسطينية؛
- والعلاقة بين الاتفاق وإنهاء الصراع؛
- والعلاقة بين النضال الفلسطيني والوضع العربي

أفتح باب النقاش.

فيصل حوراني

أشكر الدكتور جورج على هذه الإحاطة التي عودنا على مثلها في كل مرة يتناول فيها الموضوعات الفلسطينية بهذه الدقة، وبهذا الإحكام، وبهذا الصدق أيضاً.

يبدو أن تركيزنا جميعاً على شأننا وهمومنا ومسؤولياتنا، أدى إلى إغفال جورج، في وصفه لحالة النظام الفلسطيني، لنقطة لا يغفلها عادة، وهي دور إسرائيل في كل ما نشكو منه في النظام الفلسطيني، وأعتقد أنني لست محتاجاً إلى الشرح، فلا يستطيع شخص أن يفسد إن لم ترد إسرائيل ذلك...

ما يتعلق بالديمقراطية وبالمطالبة بها: يبدو أنه محظور على العالم الثالث أن يكون ديمقراطياً، فهناك إجراءات وفعاليات اقتصادية سياسية تصل إلى درجة التآمر، ونصيب الفلسطينيين من هذه القيود أكبر بحكم ازدواجية الخطر الذي يتعرضون إليه: الخطر الذي تتعرض له دول

العالم الثالث كافة، إضافة إلى الخطر الإسرائيلي. ولذا فنضالنا من أجل الديمقراطية أصعب وأعدد بكثير مما تصوره رغباتنا.

هناك حاجة إلى تعريف مصطلح ”إنهاء الصراع“. هل هو مقصود بالمعنى التعاقدى التعاهدى، أم بالمعنى العام؟ هناك إنهاء صراع تعاهدى، وهذا ممكن وفي المتناول، وهناك إنهاء فعلي للصراع. إسرائيل تدرك أثر الأمرين. لذلك تطالب وتسعى إلى إنهاء صراع تعاهدى، وخلق حالة تمنع استئناف الصراع، ضمن تصورها بالطبع، ما يشكل سبباً رئيساً للأزمات التي نواجهها الآن.

إن أهم ما هو مهم في دور قضية فلسطين في حركة التحرر العربي، كونها تشكل عاملاً يحول دون استقرار التحالفات والتفاهات التي تنعقد بين الرجعيين العربية، بالمعنى العام لكلمة ”رجعية“، وبين الإمبريالية، وكان هذا هو الدور الأهم للكفاح في إطار القضية الفلسطينية، ما جعل هذا الكفاح عربياً عاماً. أو سلباً، بمنشئها وتبعاتها، ضربت هذا الدور. الآن أتساءل هل نحن في وضع يمكن فيه إعادة الاعتبار إلى هذا الدور؟ ملاحظتي الأخيرة حول طبيعة الانتفاضة: ما يمكن أن نتفق عليه جميعاً، هو أنها حالة مقاومة، حالة نشاط في مقاومة الشعب الفلسطيني. بيد أنها جاءت في بيئة الأزمة، وتقاطع مجموعة من الإخفاقات: إخفاق السلطة في تطبيق برنامجها الوطنى، وفي إقامة نظام مقبول من الناس؛ وإخفاق إسرائيل في تقديم حل مقبول، فهي لا تملك أن تقدم حلاً.

غسان الخطيب

في مداخلتى محاولة لدفع النقاش إلى وجهة مُعيَّنة تتناسب مع خصوصية هذه الندوة، فهذا ليس اجتماعاً فلسطينياً داخلياً حتى يهدف إلى مناقشة التفاصيل العملية للانتفاضة، وهو ليس لقاءً دولياً، وإنما هو لقاء عربي وفلسطيني عربي، وهذا قلما يحدث. ملاحظتي، وهي ليست ذات طابع شمولي، هي حول طبيعة الانتفاضة، وهي حركة شعبية لا يمكن أن تكون إلا حالة من الفوضى، وبهذه الصفة فهي تتناقض مع مفهوم ”السلطة“، ويشكل هذا سبباً لضعف الانتفاضة، وسبباً لقوتها في آنٍ واحد.

لا تملك الانتفاضة، بحد ذاتها، إمكانيات تحقيق النصر، لأنها لا تملك إمكانية تعديل الموازين المباشرة بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل إلى درجة تكفي لإحداث تغيير في موازين الصراع، ولإحداث الانتصار، بالتالي. ولكنها تملك مقومات ربما تساعد في خلق أوضاع عامة ينشأ عنها إحداث تغييرات في الموازين، وإحداث نوع من التقدم الذي يمكن أن يؤدي إلى الانتصار بالتالي. ما أصبو إليه هو الإشارة إلى قدرة الانتفاضة على التأثير عربياً، وعلى خلق تغييرات في الواقع العربي من شأنها أن تُحدث تعديلاً في الموازين، باتجاه الانتصار.

إذا بقيت الانتفاضة محصورة كصراع فلسطيني - إسرائيلي، ولم تمتد إلى العالم العربي مُحدثة خللاً فيما رتبته الولايات المتحدة والسياسة الاستعمارية من واقع في العالم العربي ولطبيعة أنظمتها، وإن لم تُحدث التحركات الجماهيرية قلقاً لدى الأوساط الغربية المسؤولة عن إسرائيل، والداعمة لها حول آفاق مصالحتها في العالم العربي تؤدي إلى - إن لم يكن الإضرار في المصالح الأمريكية - إدخال القلق، على الأقل، إلى الدوائر الأمريكية والإسرائيلية إزاء آفاق مصالحتها، إن لم تساهم الانتفاضة بشيء من هذا القبيل، من الصعب تخيل إمكانية أن تُحدث الانتفاضة، إذا انحصرت في النطاق الفلسطيني - الإسرائيلي، تغييرات جذرية في الصراع.

لقد حققت الانتفاضة المطلوب منها، وستستمر في تحقيقه، وهو أمران أساسيان، أولهما: إعادة العلاقة بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى علاقة صراع وهو ما يجب أن تكون عليه الأمور؛ وثانيهما: التمكن من الاستمرار في ذلك (أي أن لا يكون هذا حدثاً منفرداً لمرة واحدة).

وبالتالي، فإن الانتفاضة، وعلى الرغم من مشاكلها الكثيرة، نجحت في إعادة العلاقة بين الشعب الفلسطيني وإسرائيل إلى ما يجب أن تكون عليه. وهي تستطيع وستبقى قادرة على الاستمرار في تثبيت هذا الشكل من أشكال العلاقة. بيد أن هذا لا يكفي لإحداث النصر وإنهاء الاحتلال ما لم يكن لهذه الانتفاضة تفاعلات عربية وتغييرات عربية تؤدي إلى إقلاق الأمريكيين والإسرائيليين على الوضع في العالم العربي، مما يمكن أن يدفعهم إلى تقديم تنازلات.

سؤالنا الأساسي هو: ما هي آفاق التفاعل العربي مع الانتفاضة؟ هل خبا هذا التفاعل؟ هل يعود ذلك إلى غياب القوى السياسية المنظمة والقادرة على تحويل العاطفة الشعبية والهبة الشعبية إلى تحركات سياسية؟ أم يعود ذلك إلى أن المعارضة الأساسية في العالم العربي هي المعارضة الأصولية وليس المعارضة القومية والتقدمية التي تستطيع أن تستفيد من هذه الحالة الشعبية؟ هل يعني ذلك عدم وجود آفاق؟ أود، لو أمكن، أن يقوم المناقشون بإلقاء بعض الضوء على تفاعلات الانتفاضة في العالم العربي، لأنني أعتقد أن الأمل الرئيس، إن لم يكن الوحيد لهذه الانتفاضة، يكمن في هذه التفاعلات.

حسن حنفي

سأركز ملاحظاتي على أثر الانتفاضة على طرق التفكير العربية والثقافة العربية في وجه عام: لقد خرقت الانتفاضة ما يسمى بالمداخل الأيديولوجية للأزمة العربية، خاصة القضية الفلسطينية، فلم يعد أحد الآن يقول: أنا ماركسي؛ أنا إسلامي؛ أنا ليبرالي... الأيديولوجيا لم تعد هي المدخل، وهو الذي ساد في المدة الأخيرة، بل أصبحت البداية من الوطن، من العملي (Praxis)، وبالتالي انصهرت الأيديولوجيات على الصعيد الفلسطيني، وعلى الصعيد العربي أيضاً، فيما يتعلق بأولوية الوطن، وأولوية الاستقلال الوطني.

تذكرنا هذه الحالة بما كان سائداً في العشرينات والثلاثينات، وازدهر في الأربعينات، ومنه خرج الضباط الأحرار. فقد ظهرت أقلام جديدة ومفكرون جدد في العالم العربي، أقلام كانت خاملة لا تعمل من خلال الأيديولوجيا، ولا من خلال الوطن. الكل يكتب في ما يتعلق بفلسطين وقضيتها، ومستقبل فلسطين. لقد حدث نوع من التنشيط للثقافة العربية وبرزت اجتهادات جديدة على مستوى الثقافة العربية.

أعزو ذلك إلى البلاغة، ولا أعتقد أنها تُشكل مصدراً للقلق، ففي العالم العربي ما زال الشاعر يكون رصيذاً ضخماً في الثقافة العربية. صور الشهيد محمد الدرة أثرت في الثقافة العربية، وفي الرأي العام. ويمكن

القول أن البلاغة تشكل، بطريقة أو بأخرى، إحدى وسائل الاتصال الحديثة، ربما ليست معقدة تكنولوجياً بما فيه الكفاية، لكنها لا تقل أهمية عما نسميه ”وسائل الاتصال الحديثة“. لقد ساعدت الانتفاضة في تغيير العلاقة بين الأيديولوجيا والسياسة.

رغم أهمية حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣، إلا أن الانتفاضة تشكل أكبر رد فعل على هزيمة ١٩٦٧، التي ما زالت تمثل الجرح في قلب العالم العربي. فعلى الرغم من نصر تشرين (أكتوبر) عام ١٩٧٣، وحرب الاستنزاف في الأعوام ١٩٦٩ - ١٩٧٠، فإننا نعيد التعبير عن أنفسنا، كما يعيد التاريخ نفسه، بالعلاقة بعدوان عام ١٩٦٧.

على مستوى الخطاب الفلسطيني، حدث انصهار حتى في خطاب ”حماس“. تسمع الآن الشيخ أحمد ياسين يقول: ”الوطن“ أكثر مما يقول ”الإسلام“، ويقول ”الاستقلال الوطني“ أكثر مما يقول ”الأقصى“. لقد حدث نوع من التغيير في الخطاب الإسلامي، من خطاب ديني صرف إلى خطاب ديني وطني. وكذلك تغيرت حركة فتح من فتح التقليدية إلى فتح الجديدة متمثلة في شباب فتح وفي الانتفاضة... هكذا حصل الانصهار على مستوى الخطاب الثقافي الفلسطيني.

على المستوى العربي لم تعد حركات مقاومة التطبيع، على سبيل المثال، محض حركات سياسية، ولكنها أفرزت ثقافة تتوحد مع تلك الثقافة التي ارتبطت في الأذهان بالمنظمات الأهلية من مثل منظمات حقوق الإنسان، ودخلت منظمات حقوق الإنسان والمرأة في معترك الحياة الوطني، بعد أن كانت متهمه بأنها نخبوية هامشية تعتمد على التمويل الأجنبي.

إن التحدي هو الآتي: ربما أثرت الانتفاضة على العالم العربي، فكسر حصار العراق تم بفضل الانتفاضة حين تشجع العرب لكسر الحصار الجوي على العراق؛ والمصالحة في السودان؛ ورفع الحصار عن ليبيا؛ والانتصار في جنوب لبنان. كل هذا، ربما في شكل غير مباشر، يعد من آثار الانتفاضة. لكن هناك أسئلة يبقى علينا معالجتها: فكيف نستطيع أن نجعل الانتفاضة تستمر على الأمد الطويل؟ ما الذي جرى لمظاهرات

التأييد في مصر والمغرب وقطر وفي كل مكان؟ لماذا لم يعد لها أثر بعد أسبوعين أو ثلاثة؟ وكيف تستطيع أن تقاوم وأن تفاوض في نفس الوقت؟ كيف نستطيع أن نعطي الدعم للانتفاضة حتى تستطيع أن تستمر؟ فليس معقولاً أن نسمع أن الخيار الوحيد أمام عمال فلسطين هو العمل داخل إسرائيل! أين أنشطة الصناعة داخل الأراضي المحتلة؟ فليس معقولاً أن يكون عدوي هو من يطعمني ولديّ الاستثمارات، والمواد الأولية، والأرض. كيف نتجنب السيناريو الأسوأ بين السيناريوهات المتوقعة؟

فهناك ثلاثة سيناريوهات متوقعة في الصراع بيننا وبين إسرائيل: سيناريو الخائفين هو أن يحدث غزو حضاري ثقافي علمي تكنولوجي من الساحل إلى قلب الوطن العربي، وفي رأيي أن هذا التخوف هو وهم أكثر منه تخوف، لأن العرب قادرون على الصمود أمام ذلك ما صمدوا عبر التاريخ؛

السيناريو الثاني أن يحدث تفكك داخل المجتمع الإسرائيلي. وإن التناقضات داخل المجتمع الإسرائيلي، في حال غياب العدو الخارجي، بين الشرقيين والغربيين، بين المتدينين والعلمانيين، بين الأغنياء والفقراء، قادرة على تفتيت هذا الكيان بدلاً من تفتيت العالم العربي في عصر العولمة؛

وهناك سيناريو ثالث نستمدّه من تاريخنا: هل تستطيع، في حلم ما، أن تصبح منطقة الشرق الأوسط منطقة عربية، كما كانت في عصر غرناطة، وقرطبة، وإشبيلية، وتكون فلسطين كما في الميثاق الوطني الفلسطيني القديم، دولة فلسطينية يتعايش فيها الجميع على قدم المساواة؟ لقد كانت أزهى عصور اليهود معنا، والهولوكوست لم يكن عندنا. وبالتالي هل تستطيع يافا، وحيفا، وعكا، وعسقلان أن تكون غرناطة، وإشبيلية، وقرطبة الجديدة؟

بسمّة قزمانى

أود التأكيد على تشخيص جورج جقمان القائل بأن الانتفاضة هي انتفاضة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ومعركة سلام إلى حد بعيد، وهي

أيضاً عملية تحرك للمجتمع الفلسطيني لتحديد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي على المدينين القريب والبعيد في آن واحد. فتتحرك المجتمع الفلسطيني هو بداية مرحلة لا نعرف تماماً ما ستكون نتائجها. كان جورج صريحا إلى درجة كبيرة في تحديد المخاوف الفلسطينية، ومنها موضوع إنهاء الصراع، ومشكلة حق العودة، ومفهوم حق العودة لدى الشعب الفلسطيني، وارتباطه بتحديد الهوية الفلسطينية، وكلها قضايا غير مطروقة، وتعتبر جديدة بالنسبة لنا كمجموعة عربية، لأن حق العودة بالنسبة للمفكرين والساسة العرب هو موضوع سياسي، موضوع عدل، موضوع إعادة شعب إلى أرضه واستعادة أراضيه، وتحقيق وضع ما، يسمح للمجتمعات العربية بأكملها، والأنظمة العربية بمجملها أن تقول أن هناك حلاً نهائياً وحقيقياً للقضية الفلسطينية.

إن في التخوف الفلسطيني من طبيعة إنهاء الصراع بالارتباط بموضوع حق العودة قضية أساسية، لأنها تجبرنا فعلاً على النظر إلى مستقبل الوضع الفلسطيني بعد الحل الممكن. ونحن نعرف أن الحل ليس عادلاً، وإنما هو حل ممكن. وهذا يعني أن الحل غير مرض، ولن يأتي بحلول مواتية لأبعاد كثيرة للقضية الفلسطينية: مشكلة الهوية الفلسطينية، وهي بالطبع أساسية، بيد أنها ليست فريدة، فالهوية السورية والهوية اللبنانية ليستا محددين، والهوية الأردنية أكثر إشكالية. كلها هويات مركبة، مقطوعة، مبتورة، تحاول أن تتعايش بامتدادات عدة حسب ما تسمح بذلك الأنظمة السياسية. وفي شكل عام ليس هناك، على وجه التقريب أية هوية عربية يمكن اعتبارها مكتفية بذاتها، فهناك تجارب جماعية تاريخية لكل من الدول والمجتمعات العربية، يجري من حولها تحديد بعض ركائز الهوية.

أتي إلى قضية التحدي الأساسي المتعلق بمستقبل الصراع الفلسطيني، وهو إنهاء الصراع السياسي الدبلوماسي مع إسرائيل، وبداية مرحلة تاريخية جديدة: كيف يتم بناء الامتداد العربي للكيان الفلسطيني والدولة الفلسطينية، وعلى أي أسس؟

ليس لدى المجتمع الفلسطيني خيار إلا أن يكون له امتداده العربي، لأن هناك مجموعات فلسطينية ستبقى في الدول العربية، ويمكن أن يشكل هذا التواجد التحدي الأساسي الذي على الدول العربية أن تبني عليه بداية هذا الامتداد للكيان الفلسطيني، فمن دونه سيكون التعايش مع الكيان الفلسطيني الصغير أكثر صعوبة من التعايش مع الدول العربية الأخرى.

دلال البزري

ستجدون في مداخلتي تهيئاً، فكلما أفكر في القضية الفلسطينية، أو موضوع حركة تحرر بهذه الأسطورية، والقدرة على العذاب، والقهر، تتملكني الخشية من أن أخطئ...

إن تأسيس الهوية من خلال محطة رئيسة هي النكبة يذكرني بالهوية الشيعية الكربلائية، التي تأسست على أساس الفشل والهزيمة في المعركة التي خاضها الحسين ضد معاوية، والتي غدّت المخيال الشيعي لتفهم الذات أحياناً، وللانتفاض أحياناً أخرى. إن في تأسيس الهوية على هذا الكم الكبير من القهر، حسب اعتقادي، مسؤولية جسيمة تقع علينا وعلى الأجيال المقبلة، التي ستكون غاضبة لما أسسنا لها من هذا النوع من الخيال.

نقطتي الثانية تتعلق بالامتداد العربي، وبأن شعلة عربية ما زالت قائمة من بعد الهبة والخفوت. أرى أن علينا إجراء مناقشة مفصلة لموضوعه أن حزب الله أصبح النموذج الأعلى لنضال الفلسطينيين أثناء الانتفاضة. لقد حاولت قليلاً مناقشة هذا الموضوع في بعض الحلقات اللبنانية والمصرية، ووجدت أن هذا النقاش كان مبتوراً، ولم يكن يأخذ مداه الحقيقي، وكان التمثيل بحزب الله تمثلاً قائماً، في الغالب، على معطيات عامة، أو على صورة إعلامية، فنحن في نقاشاتنا وتصوراتنا السياسية متأثرون كثيراً بما نشاهده يومياً من أخبار مصورة. ولا تتبع دعوتي إلى هذا النقاش من أن نموذج حزب الله إسلامي، فليس لدي مشكلة مع النموذج الإسلامي، لكن هناك من يمكن أن يكون لديهم مشكلة، ولا يقومون بمواجهتها، وهم حملة التحديث والمعاصرة والديمقراطية وما شابه.

فواز طرابلسي

مساهمة في نقل النقاش إلى دورته الثانية، أود أن أطرح سؤالاً، حتى نخرج من حلقة الإطلاق، عن استمرار الانتفاضة: ماذا نريد أو ماذا يجب أن يُراد من هذه الانتفاضة؟ أعتقد أن الانتفاضة، أو عناصرها النضالية، قد عينت لنفسها هدفاً اسمه الاستقلال. ويصبح السؤال: هل يمكن أن ينجم الاستقلال الفلسطيني عن هذه الانتفاضة؟ يجب ألا نحمل الشعب الفلسطيني، كالعادة العربية، مسؤولية تحقيق كل شيء بالنيابة عنا، ويجب ألا نحول هذه المرحلة من النضال الفلسطيني والعربي إلى مرحلة مطلقة.

في موضوع النضال الفلسطيني والنضال العربي، من المهم العودة إلى ما جرى قبل أو سلو، أو قبل مدريد. أعتقد أنه يجب أن لا نستخف بمقدار المقاومة العربية لتبعات عدوان عام ١٩٦٧، ويجب أن لا ننسى أن الخصوم والأعداء قد جَوْفوا الوضع العربي، قبل أن يرددوا على الوضع الفلسطيني، عن طريق ترسيخ الأنظمة الاستبدادية، ونقلها للارتباط بالولايات المتحدة، وسلبنا سلاح النفط، وحرب العراق أو الحرب على العراق والكويت إن شئتم، وحرب لبنان، وهي كلها محطات تحت عنوان انهيار المشروع القومي العربي التحديثي أو ضربه.

إذا جمعنا هذه العوامل نستنتج أمرين: أولهما، أن هذا الفكر البكائي الإحباطي يتناسى أنه لا توجد انتكاسة لم يجر الرد عليها بكثير من الإرادة والمقاومة، منذ مشروع روجرز وحتى الآن نحن نقاوم نفس المشروع. بيد أن جدلية العلاقة تكمن في أن يُجَوَّف ما حول فلسطين لتفرض على فلسطين شروط غير عادلة للسلام؛

وثانيهما، أنه يجب علينا التفكير في موضوع إسرائيل من مدخل بَيِّنَتِه الانتفاضة، فعندما اقتربت إسرائيل من الطول النهائية، عدنا إلى أساسيات المشروع الصهيوني وهي موقع ومصير أقلية غير عربية في المحيط العربي.

أعتقد أنه دون هذا المدخل يصعب علينا أن نمتلك رؤية، أو أن نرسم سياسات. ففكرة حزب العمل القائلة بأن لا إسرائيل دون أكثرية يهودية كاسحة، والفكرة الثانية لليمين الإسرائيلي الكامنة في السيطرة على الأرض وإيجاد حلول ما للسكان بين الصفاء الديمغرافي والتوسع التوراتي الاحتلالي، ما زالتا قائمتين، وكلتاها محكومة بهاجس، كما أعتقد. أصبح واضحاً أنه لا جواب على موضوع مصير هذه الأقلية. هل تستبدل السيطرة العسكرية بالسيطرة الاقتصادية؟

أخيراً حول موضوع الصراع مع إسرائيل (التعاقدية أو الفعلية): أعتقد أن الصراع مع إسرائيل لا ينتهي طالما أن الصهيونية موجودة، وطالما أن علاقة هذه الأقلية بمحيطها غير محلولة. قد تنتهي أشكال من الصراع، وأريد أن أحذر أن الشكل العسكري من الصراع ليس هو الشكل الوحيد، وأعتقد أن من دروس تجاربنا الماضية نستخلص ضرورة التخلي عن غلبة المنطق الإطلاقي: إما حرب أو اتفاق وصلاح عشائري، إما قتال أو الاستخفاف بأشكال المقاومة والصراع الأخرى، سواء كانت ثقافية أو اقتصادية أو سياسية.

هشام شرابي

أعتقد أن من أبرز القضايا، وأكثرها مركزية، ما ورد في النظرة النقدية العميقة والتميّزة التي قدمها الأخ جورج حول العودة إلى مرحلة الصراع والمقاومة ضد الاحتلال والهيمنة على الصعيدين الفلسطيني والعربي، واستمرار الانتفاضة هو استمرار للصراع واستمرار للمقاومة على الصعيد الفلسطيني وعلى الصعيد العربي.

من اللافت للنظر أن تحليل الانتفاضة وحراكها بات تحليلاً لطبيعة السلطة الفلسطينية، وهو أمر يقودنا إلى الاستنتاج التالي:

هناك ضرورة لعمل شيء لكي لا يعود الصراع وينتهي حيث بدأ. هناك عامل حاسم هو وجود قيادة فلسطينية واضحة الهدف، وواضحة الرؤيا تمثل الشعب الفلسطيني، بدونها لا يمكن استمرار الصراع.

دون قيادة من هذا النوع لا يمكن قيام مشروع مقاومة صراعي
نضالي يُمَحور الصراع العربي والفلسطيني ضد إسرائيل. هذه هي
المعادلة بكل بساطة.

لذلك يبدو لي أن القضية ليست قضية تحليلية فكرية. الإشكالية هي
إشكالية سياسية وجودية تتعلق بالوجود السياسي، بصميم الوجود
الفلسطيني في الضفة وغزة. نحن الآن نجابه ما وصفه الدكتور جورج
وصفاً رائعاً، منتهياً إلى القول أن البنية التي تتقلد المسؤولية عن
مصرنا، وقيادتنا ليست فقط مشلولة وفاشلة، وإنما تشكل، في هذه
اللحظة المصيرية، العقبة الرئيسة للتحرك الفلسطيني، وللإستفادة من
الكفاءات الفلسطينية، ولبروز ما يمكن أن ينشأ كاستجابة لاحتياجات
الساعة. ولذا، فعلياً أن نبحث، وبعصفٍ فكري، قضية كيف يمكن أن
يحصل هذا التغيير؟

عبد الغفار شكر

أعتقد أن أهم إنجاز للانتفاضة الفلسطينية هو أنها حررت المفاوضات
الفلسطيني من الدائرة المغلقة التي حبسته فيها الولايات المتحدة
وإسرائيل وأنظمة الحكم العربية، في إطار علاقات قوى لصالح إسرائيل
والولايات المتحدة. هذا هو الإنجاز الأساسي الذي تمت من خلاله
استعادة الشعب الفلسطيني زمام المبادرة عن طريق أخذه مكتسبات
أوسلو، التي حققتها إسرائيل، كرهينة بيده. أعتقد أن هذا هو جوهر
التطور الذي أحدثته الانتفاضة الفلسطينية. وبالتالي لم يعد من الممكن
الاستمرار في تقديم التنازلات من جانب الفلسطينيين، واستمرار تحقيق
المكاسب للإسرائيليين. فمنظمة التحرير الفلسطينية أو قيادتها اعترفت
بإسرائيل، وتخلت عن الكفاح المسلح، وقبلت بتأجيل القضايا الأساسية،
وقبلت بكيان منقوص السيادة، على اعتبار أنه خلال مراحل متعددة يمكن
تحقيق الحقوق النهائية للشعب الفلسطيني، وهذه مكتسبات حققتها
إسرائيل. أما الآن فالشعب الفلسطيني يمسك، من خلال الانتفاضة، هذه
المكتسبات رهينة في يده، ما يجعل استمرار الانتفاضة مصدر إزعاج

شديد لإسرائيل، لأن تسوية أو سلو مهددة بالفشل والانهيار، وهي التسوية التي حرصت أمريكا على أن تتحقق في ظل أضعف وضع عربي في تاريخنا، في النصف الثاني من القرن العشرين، قبل أن تتغير الأمور ويصبح هناك إمكانية لنشوء علاقات قوى جديدة.

الإنجاز الثاني الذي حققته الانتفاضة الفلسطينية، وهو إنجاز بالغ الأهمية، يكمن في أن الانتفاضة طرحت قضية فلسطين والصهيونية على الأجيال العربية الجديدة، فمن الواضح أنه من خلال أحداث الانتفاضة ومن خلال التلغز أصبح هناك تفاعل بين الأجيال الجديدة في مختلف الأقطار العربية، وفي مصر على وجه الخصوص، بعد أن كان قد حدث تشوش شديد فيما يتعلق بالتعامل مع القضية الفلسطينية، والمشروع الصهيوني على خطورته.

أعتقد أن القضية الرئيسية، كما سبق وأشار الزملاء، هي كيفية استمرار الانتفاضة. هناك إدراك أن هناك حدوداً للقوة وللقدرة على الاستمرار، بيد أن استمرار الانتفاضة هو أساس إعادة تغيير علاقات القوى بين الشعب الفلسطيني وبين إسرائيل مرة أخرى. وفي اعتقادي أن هناك، من بين متطلبات كثيرة، متطلبين، أحدهما عربي والآخر فلسطيني: المتطلب الفلسطيني هو أن يتم التمييز بين قيادة الشعب الفلسطيني وبين السلطة الوطنية في الضفة والقطاع، فهذا الخلط أو التداخل بين قيادة الشعب الفلسطيني ممثلاً بالسلطة الوطنية الفلسطينية وبين منظمة التحرير الفلسطينية، التي يجب أن تكون أوسع من السلطة الوطنية، بحيث أنها تستطيع قيادة الشعب الفلسطيني في قطاعاته الثلاث، في الأرض المحتلة قبل عام ١٩٤٨، وفي الشتات، وفي الضفة وغزة، وأن يبرز اللاجئون والفلسطينيون في الشتات وفلسطينيو عام ١٩٤٨ باعتبارهم وحدة واحدة تساند الانتفاضة الفلسطينية وتقدم لها كل الدعم المادي والسياسي والمعنوي المطلوب.

المتطلب العربي هو تكوين جبهة شعبية عربية مساندة للانتفاضة الفلسطينية، ولنضال الشعب الفلسطيني، تساعده، من خلال الضغط على أنظمتها، ومن خلال تقديم مساعدات مادية ومساندات سياسية.

لهذين المتطلبين أهمية خاصة من بين متطلبات أخرى، وهذا يطرح من جديد قضية الوعي وقضية دور المثقف. نحن في مصر قمنا بتشكيل الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومواجهة التطبيع، وكان رأينا أنه بتوقيع اتفاقيات أوسلو والاتفاقية الأردنية - الإسرائيلية واتفق كامب ديفيد في مصر، بدأت مرحلة جديدة من الصراع العربي الصهيوني، تتطلب إعادة طرح المخطط الصهيوني مرة أخرى، وتكوين وعي جديد لدى الأجيال الشابة بخطورة المشروع الصهيوني وأهدافه النهائية. فقمنا بكتابة تقرير نظري بالغ الأهمية، شارك في إعداده عدد من المثقفين التقدميين والقوميين المصريين. بيد أنه لم يحدث أثراً يذكر. أما صورة محمد الدرة وهو يُقتل على شاشات التلفاز، وصور الفلسطينيين وهم يشيعون شهداءهم يوماً بعد يوم، وصور الأطفال وهم يتصدون للدبابات، فقد خلقت وعياً جديداً يجب أن يُستثمر. وللمثقفين في ذلك الدور الأساسي، ليس من خلال المنتج المعرفي فقط، وإنما من خلال العمل عبر الأحداث والتطورات، ومع الناس في تجمعاتهم وفي حركتهم اليومية. هذا هو الدرس الأساسي من الانتفاضة، والوسيلة الحقيقية لأن يبقى هناك نوع من المساندة السلمية للانتفاضة، ودور للمثقفين.

حسين عبد الرزق

سأبدأ بسؤال حول الاختلاف أو ميزات هذه الانتفاضة عن الانتفاضة السابقة (عام ١٩٨٧)، وبشكل خاص حول تأثير وجود السلطة الفلسطينية في الداخل. أشار الأستاذ جورج إلى جانب يتعلق بوضع السلطة، لكن هل التأثير الناجم عن وجود السلطة في الداخل كان عاملاً إضافياً أم عاملاً سلبياً بالنسبة لأثره على الانتفاضة؟

نجم عن أوسلو وجود عدد من المدن الفلسطينية في الضفة وغزة، وعدد من القرى الموجودة في مناطق يطلق عليها "مناطق (أ)"، لا وجود مباشر فيها لقوات الجيش الإسرائيلي، فهل أثر هذا الوضع إيجاباً أم سلباً على الانتفاضة؟ وهل غير في طريقة الانتفاضة؟ أي هل للجانب العسكري علاقة بطبيعة الانتفاضة أم لا؟

التساؤل الثالث هو تساؤل خاص بوحدة الفصائل الفلسطينية، فكما أذكر، كانت هناك عام ١٩٨٧ قيادة موحدة للانتفاضة، وكانت حركة حماس خارجها، وأحياناً كانت تدعو قيادة الانتفاضة إلى إضراب، فتسبقها حماس إلى ذلك بيومين مثلاً، فهل توجد اليوم فعلاً قيادة موحدة للانتفاضة تضم كل القوى؟ وما هو تأثيرها؟

بالنسبة إلى النقطة التي أثارها الأستاذ غسان حول تراجع الحركة الشعبية في الوطن العربي، أنا لا أستطيع التحدث عن الوطن العربي ككل، إلا أنني أستطيع التحدث عن مصر، فلم تتوقف الحركة لتأييد الانتفاضة الفلسطينية، لكنها تأخذ أشكالاً أكثر محدودية، سواء من خلال اللجنة الشعبية لمساندة الثورة الفلسطينية، أو مقاطعة البضائع الإسرائيلية، أو بعض البضائع الأمريكية كرمز. لكن، بلا شك، هناك تراجع عما كانت عليه في الأسابيع الأولى. أعتقد أن هناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى ذلك، ومن ضمنها: أن التحرك الذي حدث كان تلقائياً، لم تنظمه أي قوة سياسية أو أي تيار، سواء كان إسلامياً، أو وطنياً، أو رسمياً. شاركت فيه قوى عديدة، كان هبة أو انتفاضة جماهيرية كرد فعل على ما حدث، وهذا النوع من الهبات أو الانتفاضات، بطبيعته، لا بد أن يخمد بعد فترة؛

العامل الثاني هو دور السلطة في مصر. بلا شك أن الحكم في مصر قد انزعج انزعاجاً شديداً، وفوجئ بما حدث، ولجأ إلى عدة أشكال من المواجهات، من ضمنها تراجع تغطية الإعلام المصري للانتفاضة، بالذات بالصورة، عما كانت عليه، علماً أنه قد لعب دوراً في المرحلة الأولى في خلق رد الفعل هذا. كما لجأت الحكومة المصرية إلى عمليات اعتقال وتحقيقات مع عدد كبير من الطلبة الذين قادوا هذه التحركات في الجامعات المصرية؛

العامل الثالث هو استئناف المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، فالانطباع الذي كان سائداً لدى الشارع المصري هو أن الانتفاضة هي قطع مع أو سلو، ومع آلياته وشكله، وساعد في خلق هذا الانطباع

إعلان الفلسطينيين عن أنهم لن يستأنفوا المفاوضات بالشكل السابق، وأنه يجب أن تكون هناك قوى جديدة ومرجعية جديدة. قيل الكثير من الكلام، ولكن فجأة تم استئناف التفاوض؛

العامل الرابع متعلق بخصوصية مصر: موضوع انتخابات مجلس الشعب وما تلاها قد شغَلَ كافة القوى السياسية والمجتمع المصري، كما جاء في نفس الفترة شهر رمضان، والحياة تكاد تتوقف في رمضان، وأضيف إليه إجازات الامتحانات ونصف السنة، وهذه أثرت بقوة لأن الحركة كانت أساساً في الجامعات.

عبد الكريم البرغوثي

أرجو المذرة عن التعبير، إلا أن الانتفاضة لا تعمل بالتوجيه عن بعد. وتبدو المطالبة بأن تستمر الانتفاضة، وأن تعطي أكثر فأكثر، ضرباً من الترف الفكري. الانتفاضة لن تستمر دون الدعم العربي لها، فهي لا تمتلك قوة دفع ذاتية تكفيها للاستمرار دونما توقف إلى أجل غير معروف، وهي تحتاج إلى الدعم العربي. ليست الدعوة هنا موجهة، بالضرورة، إلى الجهات العربية الرسمية، ولكن إلى النخب المثقفة، وإلى الحركات الشعبية، التي يحدونا الأمل بأن لا يخبو تضامنهم.

هذا المدخل يدفعنا إلى الالتفات إلى الخلط الذي يجري بين مستويين: الأول هو الانتفاضة كفعل كفاحي له أجندة سياسية؛ والثاني هو دور هذا الفعل في تغيير رؤية وتصور المفكرين العرب، الذي فرضته الانتفاضة بحدّة. إن الخلط بين المستويين يدفع إلى التساؤل عما إذا ما زالت القضية الفلسطينية، بدلالاتها القديمة، معضلة أساسية للمفكرين العرب؟ وعن سبيل التعبير عن الفعل الكفاحي الفلسطيني، وعن أثره الثقافي. هل يتم التعبير عنه، كما عبّر أحياناً، بالقول أن السلطة الفلسطينية، التي جاءت بأوسلو، وقزمت القضية، واختزلتها، هي المسؤولة عن الهزيمة، ونعفي أنفسنا، بالتالي، كعرب، من هذه المسؤولية؟ أم من خلال قيام المفكرين العرب برؤية ما حاول جورج الإشارة إليه من أن هذه الانتفاضة رغم أنها موجهة ضد الاحتلال، إلا أنها، في نفس الوقت، حالة حراك

اجتماعي داخل المجتمع الفلسطيني، أعطى جراً للمفكرين الفلسطينيين لطرح قضايا التغيير والتحول الاجتماعي والديمقراطي ونقد السلطة دون استثناء: بدءاً من شخص رئيسها، ومروراً بأعضاء المبنى العمودي للسلطة غير الرسمية، الذين أشار إليهم جورج.

جوهر تساؤلي هو: هل نعفي أنفسنا من مسؤولية رؤية هذا الأثر للانتفاضة على الحراك المجتمعي، متجردين عن الصفة التسلطية للنظام الفلسطيني (لما كانت هذه الصفة ملازمة للأنظمة السياسية العربية بمجملها)، أم نلتفت إلى دور، وجرأة، وشجاعة المفكر العربي؟ هنا تحضرني فكرة الدكتور هشام شرابي حول دور المثقف في التغيير المجتمعي، وعدم الانكفاء على الذات، وكأن القضية هي قضية الجماهير، ولا تعني المثقفين.

تساؤلي الأخير يدور حول الخلط بين مستوى الفعل السياسي، ومستوى أثر هذه الانتفاضة على الفكر العربي، وعلى المفكرين العرب: هل بداية المرحلة الجديدة، وانتهاء المرحلة القديمة، سياسياً، يعكس نفسه بالضرورة إنتاجاً، أو انتهاءً، أو تشكلاً للهوية الجديدة؟ وهل تتشكل الهوية بفعل الانتقال من مرحلة سياسية إلى أخرى؟ أم أن الهوية الجمعية للشعوب العربية، كما أشارت بسمة قضماني، هي في طور التشكيل، في بعدها القومي، أصلاً؟ وأين هو المركب الديني في الهوية الفلسطينية والعربية في طور التشكيل؟ وهل هناك، بالتالي، تبعات للتضامن الديني معها، والذي تمثل بتسميتها، منذ بدايتها بانتفاضة الأقصى، يؤدي إلى تشكيل، أو تشويه، أو تعميم هوية قد تكون "مضرة" للأجيال "أكثر من الاعتماد على بكائية النكبة؟

عزمي بشارة

طرح جورج قضية حق العودة، بدمجها بموضوع الهوية، بطريقة لافتة للنظر.

الهوية ليست أمراً مُعطى وإنما تتكون وتتشكل باستمرار. وحق العودة أيضاً متغير، فحق العودة قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية شيء،

وبعد قيامها شيء آخر. وما يشكّل الهوية الفلسطينية الحديثة هو منظمة التحرير وليس حق العودة. حق العودة في المفهوم الفلسطيني هو أولاً حق دولي، نشأ بقرار من الجمعية العمومية للأمم المتحدة قبل أن تنشأ منظمة التحرير، وقبل أن يتم الاعتراف بالشعب الفلسطيني كشعب. ولذلك، فلحق العودة طابع فردي، وليس طابعاً جماعياً، وحق اللاجئين في العودة هو حق في العودة إلى ديارهم، وليس حقاً في العودة إلى الدولة الفلسطينية.

الخطاب الدارج يخلط بين أمرين: الأول هو حق العودة الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في برنامجها وفي ميثاقها، كجزء من خطة التحرير الشامل. بهذا المعنى، لا داعي لحق العودة كحق أو موضوع مستقل، فهو مترتب تلقائياً على التحرير؛ والثاني هو حق العودة الدولي للاجئين، شردوا من ديارهم قبل أن يُعترف بالشعب الفلسطيني كشعب، له حق لا يستطيع أن يتنازل عنه أحد.

يمكننا أن نلاحظ أنه في الفترة قبل قيام منظمة التحرير الفلسطينية مارس اللاجئون الفلسطينيون توجهم إلى فلسطين، وحبهم لحق العودة، وتمسكهم به عبر حركات قومية، وليس عبر حركة وطنية فلسطينية. بعضهم تخيل أن المشروع الناصري سيعيده إلى دياره، وبعضهم تخيل أن المشروع البعثي سيعيده، وبعضهم تخيل أن المشروع القومي السوري الاجتماعي سيعيده. وهكذا، لم يكن موضوع اللاجئين مرتبطاً، بالضرورة، بنشوء كيان فلسطيني يحقق العودة.

على مستوى الهوية، تُنتج هويات من العمل السياسي، وتتحكم، إلى حد كبير، بالثقافة السياسية السائدة. دعونا نضع هذا الموضوع في سياق الثقافة السياسية الفلسطينية السائدة، فيكون حق العودة ليس توجهاً إلى تحرير الوطن الفلسطيني وإنما إلى البلد، والمفهوم الفلسطيني للبلد هو القرية وليس فلسطين. فلو قمت بزيارة لمخيم اليرموك مثلاً ستلاحظ في أسماء الشوارع شارع صفا، وشارع لوبية، وما إلى ذلك، في شكل فيه توجع إلى البلد تحديداً. هكذا كان يُنظر إلى العودة إلى البلد كممارسة لحق إنساني (فلكلور: بئر الماء، وساحة البيت، وساحة الدار، وشعر،

وما إلى ذلك). بهذا المعنى فإن الهوية الفلسطينية التي ارتبطت بحق العودة هي هوية فلكلورية إلى حد بعيد، وكذلك الألم الفلسطيني الذي رافق انتظار العودة فيه فلكلور أكثر مما فيه ثقافة قومية.

أما حركة التحرر الفلسطيني، فأمرها مختلف. هي أسست هذا الحق، واستفادت منه، وحوّلت الشوق إلى البلد، وبئر الماء، إلى شوق إلى فلسطين كوطن. وهي، إذا تحررت من التحرير، تحررت من حب الأرض.

يبقى موضوع قرار ١٩٤، وهو موضوع دولي وليس فلسطينياً، فلم تبادر له منظمة التحرير، وكانت إحدى الدول التي تعيد تجديد حق العودة كل عام هي الولايات المتحدة الأمريكية. فالقرار ليس مرتبطاً ببرنامج منظمة التحرير. برنامج منظمة التحرير كان تحرير فلسطين، وحق العودة كان من ضمن التحرير. وقد تم التخلي عن التحرير من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وأحد نتائج هذا التخلي كان اتفاق أوسلو.

الأمر الآخر، أنه، لفترة طويلة من الزمن، تم الاحتفاظ بحق العودة في برنامجنا وفي فكرنا السياسي، وفي ثقافتنا السياسية، إلى جانب إقامة دولتين: دولة يهودية في فلسطين ودولة عربية. وهو أمر يتناقض مع حق العودة. فالعودة إلى الدولة اليهودية ممكنة نظرياً. لكن، فعلياً، هناك تناقض بين حق العودة الفلسطيني ووجود دولة يهودية في فلسطين.

هذا الموضوع، في اعتقادي، يجب أن يُناقش، ولكن ليس ضمن برامج الانتفاضة، وإنما في الفكر السياسي الفلسطيني والعربي عموماً، وأيضاً فيما أشير إليه من قبل فواز طرابلسي حول قضية الصراع الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، وإلى أين يتجه. أعتقد أن هذا الموضوع لن يترتب عن الانتفاضة، وإنما عن مفاوضات الحل الدائم. أي أننا كنا سنصل إلى موضوع حق العودة لو لم تحصل الانتفاضة. لأننا لو وصلنا إلى مرحلة مفاوضات الحل الدائم، وظهر موضوع حق العودة، لواجه الفلسطينيون التناقض الموجود في البرنامج.

لديّ ملاحظة بالغة الدلالة حول تصرف القيادة الفلسطينية: إنها، طيلة الفترة الأخيرة، لم تناقش حق العودة. الجمهور هو من يناقشه. وفي اعتقادي أنه لم تُعط فرصة للقيادة الفلسطينية لتساوم على حق العودة، بمعنى التوصل إلى حل الوسط التاريخي للمقايضة بين الغبن الذي لحق بالشعب الفلسطيني عام ١٩٤٨، وبين الغبن الذي لحق بالشعب الفلسطيني عام ١٩٦٧. عن هذا تتحدث إسرائيل، فلو انسحبت إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران، وصارت القدس عاصمة لدولة فلسطينية كاملة السيادة، لتمكنت القيادة الفلسطينية من أن تتساوم على حق العودة مقابل هذه الإنجازات. هي لم تُعط هذه الفرصة، ولذلك فنحن، حتى الآن، لا نعلم الموقف الحقيقي، وإلى أي مدى تذهب القيادة الفلسطينية مع حق العودة، كما أننا نجهل تماماً البرنامج السياسي للانتفاضة، ليس فقط في موضوع حق العودة.

حتى الآن غير واضح لنا، كما ذكرت، وكما ذكر جورج، من ناحية بنية الانتفاضة، من هي القوى المتحركة فيها؟ هل هم أفراد أربعة من القوة ١٧، يطلقون ثلاث رصاصات في الليل من جهة بيتونيا لترد عليها إسرائيل بالقصف؟ أم هي قوة جماهيرية؟ ما هي بالضبط بنية الانتفاضة؟ هل هي الأمن الوقائي، أم الجماهير، أم الشعب...؟ وما هو برنامجها السياسي؟ ليس صدفة وجود تخبط في التسميات بين "انتفاضة الاستقلال"، و"انتفاضة الأقصى"، و"انتفاضة القدس". هذا التخبط يعكس شيئاً. هل هي انتفاضة شعبية لتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، أم للتمرد على الموقف الفلسطيني التفاوضي، أم هي شيء ثالث تماماً؟ أعتقد أن هذه قضية تستحق مناقشة متجردة عن التمجيد والإعجاب، اللذين أقر بأني شريك فيهما حتى النهاية.

أشارت دلال إلى مفاهيم البكائيات كالنكبة، والشيعية، وكربلاء، وما إلى ذلك من عناصر، وكنت قد أشرت إلى اعتقادي بأن النكبة (وهذا ليس تشكيكاً أساسياً في الهوية الوطنية الفلسطينية) لا تشكل أساس الهوية الوطنية الفلسطينية. إذا أردت [الكلام موجه إلى دلال البزري]، أورد مثل الميثولوجيا التي استخدمتها القيادة الوطنية الفلسطينية في

موضوع العودة، وهي قائمة على البلدة، والقرية، والحي، والتشريد، وما إلى ذلك، إلا أنه، من ناحية أخرى، فإن آخر شيء كتب في الثقافة السياسية الفلسطينية هو كيف تمت النكبة. ذلك لأن هناك عقدة في مواجهة ذلك فلسطينياً، ولذا فقد احتجنا إلى وقت لكتابة قصة النكبة فلسطينياً. وليس صدفة أنه لا توجد هناك، حتى اليوم، قصة فلسطينية طويلة، وأول قصة فلسطينية كتبها روائي لبناني هو الياس خوري. توجد تشعبات هنا وهناك، لكن قضية النكبة لم تكن تشكلاً أساسياً. من حاولوا، كتبوا في أشياء مشرقة وذات أفق، كالتهجير، والبنديقية. وإلى جانب النكبة كثير من الفلسطينيين كبروا وخلقوا ميثولوجيات أخرى غير المعاناة، كمعركة الكرامة، والانتفاضة. وكثير من القضايا في الوعي الوطني الفلسطيني تتجاوز البكائيات وقضية النكبة. على العكس، كانت البكائيات في الشعر، ولم تكن الهوية الفلسطينية كلها في الشعر. صحيح أن هناك شعراء بارزين، ولكن ليس الشعر، والتغني بحق العودة أهم مكونات الهوية الفلسطينية.

هناك كثير من العمل الفلسطيني الذي لم يتم بعد، بما في ذلك تأريخ شفوي لكيفية حدوث النكبة، يؤسفني أن أقول أن الإسرائيليين قاموا بتأريخ النكبة قبل الفلسطينيين وأكثر منهم، فيما عدا الأعمال الفذة لوليد الخالدي وبعض الأخوة الآخرين.

أعتقد أن النقاش حول حق العودة والتمسك به أو عدم التمسك به هو ليس النقاش حول إمكانية تحقيقه في هذه المرحلة. يتذكر البعض أن ألمانيا استوعبت عشرة إلى اثني عشرة مليون لاجئ من دول أخرى، والدول العربية مستعدة لاستقبال لاجئين، فما هي القضية في ذلك قياساً إلى موضوعات اللاجئين؟ هناك قضية أساسية نفكر فيها كعرب كثيراً: إن اللاجئين الفلسطينيين لم ينشأوا من خلال صراع إثني بين دولتين، وإنما من خلال عملية استعمارية كولونيلية، وإن تفكيك الاستعمار (De-Colonization) يعني حق العودة. مشكلة حق العودة ليست مشكلة العودة، وإنما هي مشكلة طبيعة دولة إسرائيل.

فريدة النقاش

أريد أن ألفت النظر إلى بروز الانتفاضة المتزايد في كل أشكال النضال الشعبي ضد العولمة، ومن أجل عولة جديدة، سواء كان ذلك في المسيرة العالمية للنساء ضد الفقر والعنف، التي شاركت فيها، وشاهدت كيف تحولت الانتفاضة إلى موضوع رئيس فيها، أو في الاحتفال العالمي، الذي جرى في باريس، لمرور عام على سياتل.

يدفعنا هذا باتجاه بحث الكيفية، التي يمكن أن يلعب فيها المثقفون العرب أدواراً منظمة ومتزايدة في هذه المنظمات وفي أشكال النضال ضد العولمة، وكيفية دمج قضية تحرير فلسطين، بشكل متواصل، في النضال ضد الهيمنة الإمبريالية، وبناء البدائل على الصعيدين العربي والعالمي.

هنا آتي إلى موضوع الهوية الملتبس، فموضوع تحديد الهوية الفلسطينية بالنكبة يعيد إلى الأذهان، على الفور، تشكل الهوية الإسرائيلية بالهولوكوست، وفي هكذا سياق لا يكون الأفق العربي والإنساني الواسع مفتوحاً، فمعذبو الأرض كثيرون، وجميعهم تواقون إلى الحرية، ولن يكون العذاب وحده أساساً للتحرر، إنما تحوله إلى قوة نضال وتضامن عالمي مع كل أشكال الكفاح، ومن أجل تجاوز الرأسمالية.

في هذا السياق أود توجيه سؤال إلى الدكتور جورج: ألا تُشكّل الصور التي أشرت إليها، إضافة للوطنية، والديمقراطية، دافعاً لدمجها معاً في مشروع للتحرر الاجتماعي، كأفق، نضع فيه قضية تحرير فلسطين؟

سؤالي الأخير هو حول وجود إمكانية التغيير، كما أشار حسن حنفي، داخل السلطة الوطنية الفلسطينية. هل هذه إمكانية قائمة في الأدوار الجديدة المفروضة على السلطة في ظل الانتفاضة، أم أن هناك استحالة كاملة لمثل هذا التغيير؟

جورج جقمان

سأشير إلى النقاط الرئيسية التي أثرت كأسئلة أو ملاحظات وفي شكل موجز في حدود الوقت المتاح، وأبدأ بتساؤل فيصل حوراني حول المقصود ”بإنهاء الصراع“. صحيح أن عبارة إنهاء الصراع تحمل أكثر من مدلول، ولكن أميز بين إنهاء الصراع بالمعنى التعاقدى كما قال فيصل، وبمعناه الأعم. أوافق أن إسرائيل تسعى لإنهاء الصراع بالمعنى التعاقدى، أي من خلال اتفاقيات رسمية مع الحكومات، ولكن من غير الواضح أنه يمكنها إنهاء الصراع بأبعاده الأخرى. ويوجد فرق واضح بين السلام بين حكومات والسلام بين شعوب، بدليل السلام البارد بين مصر وإسرائيل. وما قصدته هو أنه من المرجح أن الصراع لن ينتهي حتى لو تم توقيع اتفاقيات سلام مع الحكومات ولعدة أسباب، من بينها دور إسرائيل في الشرق الأوسط وارتباط إسرائيل بهيمنة الولايات المتحدة على المنطقة. إضافة، هناك جوانب من الصراع ستستمر، حول الموارد الاقتصادية والمائية والأدوار ومراكز الثقل ومناطق النفوذ، بين مصر وإسرائيل، وبين إسرائيل وسوريا والعراق، وعلاقة الأردن وفلسطين بهذه المحاور. ومن الواضح كما قال فواز طرابلسي، أن الصراع ليس فقط عسكرياً أو ميدانياً. فهو يأخذ أشكالاً مختلفة أيضاً ومن النوع المعهود بين الدول، ولكن في العالم العربي يأخذ أشكالاً حادة أحيانا بسبب عدم رضى الشعوب عن الحكومات ودور إسرائيل كمستعمر.

ملاحظة فواز طرابلسي هنا هامة، أي التساؤل حول أساسيات المشروع الصهيوني كلما جرى الاقتراب من الحل النهائي. وهذا هو الموضوع الذي تفجر بسبب مفاوضات الحل النهائي؛ تفجر في إسرائيل وتفجر أيضاً في فلسطين وفي الوطن العربي بقدر ما. فالمفاوضات حول حدود الدولة الفلسطينية هي أيضاً مفاوضات حول حدود إسرائيل، والسؤال عن السيادة في الدولة الفلسطينية هو سؤال أيضاً عن ”سيادة“ إسرائيل خارج حدودها، ومن ثم دور إسرائيل في المنطقة. وهو موضوع يجري حوله نقاش محتدم داخل إسرائيل، أي حول هوية المشروع الصهيوني في شكل عام.

أما بخصوص ملاحظة غسان الخطيب أن الانتفاضة لا تملك إمكانية تحقيق النصر؛ ربما يكون هذا صحيحاً، لكن ما هو المقصود بالنصر؟ أدت الانتفاضة إلى تعديل جزئي على موازين القوى بين الجانبين، ولكن من الواضح أن هناك حدوداً. ولكن الحدود مرتبطة جزئياً بأداء الجانب الفلسطيني، أي بطرق إدارة الصراع الميداني والسياسي، وبوجود دعم عربي، بدلاً من ضغوط عربية.

بالتالي، سؤال حسن حنفي حول مقومات استمرار الانتفاضة: الإجابة تكمن في الجانبين اللذين أشرت إليهما. وكما حاولت أن أبين، إن طبيعة النظام الفلسطيني الحالي بنيته السياسية والإدارية والقانونية، تشكل نقطة ضعف. وغياب الدعم العربي سواء على الصعيد السياسي أو المادي، هو أيضاً نقطة ضعف. وأوافق عبد الغفار شكر أن الانتفاضة أجرت قدراً من التعديل على علاقات القوى بين الجانبين، ولكن مرة أخرى، دون دعم عربي سياسي ودعم شعبي مستمر سيبقى هذا التعديل ضمن حدود ضيقة نوعاً ما.

أما بخصوص سؤال حسين عبد الرازق حول وجود قيادة موحدة للانتفاضة، مقارنة مع الانتفاضة الأولى، فقد أشرت إلى هذا الجانب في حديثي. ولكن أضيف أنه لا توجد قيادة موحدة للانتفاضة بوجود سلطة فلسطينية، لأن هذا يؤدي إلى وجود ازدواجية في القيادة. ولكن المشكلة تكمن في مكان آخر: في عدم وجود مشاركة في القرار السياسي وفي إدارة الصراع حتى من قبل الفصائل الفلسطينية والأحزاب، والتي أصلاً جرى استيعابها ضمن النظام القائم دون أن يكون لها تأثير على القرار. المشكلة تكمن في انسداد النظام السياسي وفي الحاجة للإصلاح. وبالرغم من المطالبات المستمرة وفتح الموضوع للنقاش العام، إلا أن التغيير لم يحصل.

أنتقل إلى موضوع الهوية والذي أثير من قبل أكثر من متحدث. أتفق تماماً مع بسمه قزمانى أن تعدد الهويات أمر معهود ولا إشكالية فيه، وأن الهويات تكون في الغالب مركبة. فيمكن للمرء ما أن يكون سورياً أو فلسطينياً، مسلماً أو مسيحياً، سنياً أو شيعياً، من نابلس أو من حلب،

ينتمي إلى عائلة أو إلى عشيرة، وأن يكون عربياً أيضاً. ويمكن لهوية أن تبرز أحياناً وتطغى على هوية أخرى حسب الظرف والمكان. ولكن ما حاولت أن أبينه هو وجود إشكالية تتعلق بالهوية الفلسطينية الجامعة، لارتباطها بالنكبة وأن إنهاء الصراع يثير ضمناً السؤال عن الهوية المستقبلية التي تكونت خارج إطار دولة قطرية أو دولة قومية.

أما قول دلال البزري وفريدة النقاش أن تأسيس الهوية الفلسطينية على النكبة يثير "إشكالية شيعية" أو أنه شبيه بارتباط اليهود مع "الهولوكوست" فهذه ملاحظات قد توسع آفاق النظر إلى الموضوع وتدخل الجانب المقارن، وهو أمر لم أتعرض له ولكنه جدير بالمتابعة. لكن هذا لا يشكل نقداً لما قلته أو دحضاً له. فحتى لو كانت أوجه الشبه هذه موجودة، يوجد سؤال مستقل عن المقارنة وقائم بذاته ويحتاج إلى إجابة: هل هذا الارتباط بين الهوية الفلسطينية والنكبة موجود أو غير موجود؟ قد تختلف الإجابة من محلل إلى آخر، ولكن معايير الصحة والخطأ هنا لا علاقة لها بالمقارنة بالرغم من فائدة المقارنة لأغراض أخرى، غير إثبات صحة أو عدم صحة التحليل. فقد تكون الهوية الفلسطينية "كربلائية"، وقد يكون هذا أمراً مؤسفاً (أو أمراً جيداً!) ولكن لا علاقة هنا بين "كربلائية الهوية" وصحة التحليل.

الموضوع الجدير بالمتابعة يتعلق بتبعات ارتباط الهوية "بالقهر والقدرة على العذاب" (باستخدام مفردات دلال البزري). لكن هذا يحتاج إلى نقاش مفصل وتحليل نفسي - سوسيولوجي لرؤية أبعاده المختلفة سواء كانت اجتماعية أو سياسية أو نفسية، لكي يجري بعد ذلك تقييم أو تحديد أية نواح سلبية أو إيجابية.

أتفق مع عزمي بشارة أن هناك دوراً أساسياً للحركة الوطنية الفلسطينية في تشكيل الهوية الفلسطينية. أنا لم أتعرض للموضوع لضيق الوقت ولأنه معروف بما فيه الكفاية. ولم أقل أن الهوية الفلسطينية تشكلت بفعل سبب واحد أو عنصر واحد، وقلت أن النكبة مكون أساسي من مكونات الهوية.

أما القول أن الهوية الفلسطينية هي في الأساس هوية فلكلورية، أي انتماء إلى "بلد" (سواء مدينة أو قرية)، وبالرغم من أن وجود هذا الانتماء أمر واضح وبيّن، إلا أن حصر الهوية في هذا الانتماء يثير السؤال بشكل صارخ حول الهوية الجامعة للفلسطينيين. لا يوجد هوية جامعة في الانتماء "للبلد". لكن توجد هوية جامعة. إذن يوجد مكون آخر (أو مكونات) للهوية. هذه النقطة الأساسية.

إضافة، أنا لم أقل أن هناك علاقة ارتباط بين الهوية الفلسطينية وحق العودة، وإنما بين الهوية الجامعة للفلسطينيين والنكبة، وأنها مكون أساسي من بين مكونات أخرى للهوية. فإذا أزلنا النكبة، هل يمكن تحديد نشوء الهوية الفلسطينية بظهور فصائل منظمة التحرير في أواخر الستينات؟ إن منظمة التحرير عززت الهوية وأعطتها بُعداً سياسياً أوضح، ووفرت طرفاً فلسطينياً لتمثيل الفلسطينيين. هذه النقطة الأخيرة ربما هي أهم النقاط المتعلقة بمنظمة التحرير الفلسطينية، أي أن الكفاح المسلح كان في نهاية المطاف صراعاً سياسياً حول التمثيل. لا أعتقد أن أحداً كان يعتقد أن إسرائيل كان يمكن أن تُهزم عسكرياً من خلال الكفاح المسلح.

وكان الكفاح المسلح أيضاً صراعاً على الوجود، أي وجود طرف فلسطيني تتجسد فيه الكيانية الفلسطينية، وفي هذه الحالة، منظمة التحرير الفلسطينية. هذا هو الإنجاز الأساسي للمنظمة من ناحية تاريخية، بالرغم مما آلت إليه لاحقاً، خاصة الآن.

إذا كان تحليلي صحيحاً فيما يتعلق بالارتباط بين النكبة والهوية، فإن هذا يفسر الإصرار والتشدد والتشبث بحق العودة، ليس فقط لغرض الحفاظ عليه كحق يحتاج إلى ترجمة سياسية، وإنما أيضاً لأن التخلي عنه، خاصة في سياق الحل الممكن وليس الحل العادل، يظهر كأنه تخلي عن الذات، أو عن أحد مكونات الذات. والارتباط هنا هو بين حق العودة والنكبة من جهة، والنكبة والهوية من جهة أخرى. وشكراً جزيلاً.

المشاركون في الندوة

إصلاح جاد: متخصصة في الدراسات النسوية، مُحاضرة في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، باحثة في معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت.

ألبرت أغازريان: متخصص في التاريخ، مسؤول العلاقات العامة في جامعة بيرزيت، محاضر في برنامج الدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

باسم زبيدي: متخصص في العلوم السياسية، أستاذ مساعد في قسم العلوم السياسية في جامعة النجاح الوطنية - نابلس.

بسمة قضماني: متخصصة في العلوم السياسية، أستاذة العلاقات الدولية في جامعة باريس، مديرة برامج التعاون الدولي في مؤسسة فورد التربوية - القاهرة.

جميل النمري: صحافي وكاتب عمود في صحيفة العرب اليوم - الأردن.
جميل مطر: متخصص في شؤون التنمية، مدير المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل - القاهرة.

جورج جقمان: متخصص في الفلسفة، عميد كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت، عضو مؤسس لمواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله.

حسن حنفي: متخصص في الفلسفة، نائب رئيس الجمعية الفلسفية العربية، السكرتير العام للجمعية الفلسفية المصرية.

حسين أبو رمان: باحث في مركز الأردن الجديد - عمان.

حسين عبد الرزاق: كاتب وصحافي، رئيس تحرير مجلة اليسار، أمين عام مساعد في حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي.

دلال البزري: متخصصة في العلوم الاجتماعية، محاضرة جامعية وباحثة وكاتبة عمود.

ربي السالم: متخصصة في الدراسات الشرق أوسطية، مساعدة مدير برنامج السلام والعدالة الاجتماعية في مؤسسة فورد التربوية - القاهرة.

رجا بهلول: متخصص في الفلسفة، أستاذ مشارك في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية، رئيس برنامج الماجستير في الديمقراطية وحقوق الإنسان في جامعة بيرزيت.

سليمان ربضي: متخصص في تاريخ الشرق الأوسط وتاريخ أوروبا، محاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

سميح شبيب: متخصص في تاريخ فلسطين الحديث، كاتب وباحث، أستاذ مساعد في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

سميح معاينة: صحافي وكاتب عمود في صحيفة العرب اليوم.

عبد الغفار شكر: كاتب سياسي متخصص في قضايا التطور الديمقراطي، نائب رئيس مركز البحوث العربية - القاهرة.

عبد الكريم البرغوثي: متخصص في الفلسفة الإسلامية، عميد شؤون الطلبة، أستاذ مساعد في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

عزمي بشارة: متخصص في الفلسفة، مفكر وباحث، رئيس مجلس أمناء مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي.

عزيز العظمة: متخصص في الفلسفة، أستاذ الدراسات العربية الإسلامية في الجامعة الأمريكية - بيروت.

غسان الخطيب: متخصص في تاريخ الفكر الاقتصادي، محاضر في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت، ومدير مركز القدس للإعلام والاتصال.

فريدة النقاش: كاتبة وصحافية، رئيسة تحرير مجلة أدب ونقد، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، رئيسة مجلس إدارة ملتقى الهيئات لتنمية المرأة.

فواز طرابلسي: متخصص في العلوم السياسية، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة اللبنانية الأمريكية.

فيصل حوراني: كاتب وباحث، متخصص في الشؤون الفلسطينية والعربية، عضو المجلس الوطني الفلسطيني.

كمال عبد اللطيف: متخصص في الفلسفة السياسية والفكر العربي المعاصر، عضو اتحاد الكتاب في المغرب، عضو هيئتي تحرير مجلتي "الوحدة" و"الثقافة المغربية".

لينا الجيوسي: متخصصة في علم الاجتماع والإعلام، باحثة رئيسة في مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، مستشارة لتطوير مناهج دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

مجدي المالكي: متخصص في علم الاجتماع، رئيس دائرة علم الاجتماع، رئيس برنامج الماجستير في علم الاجتماع في جامعة بيرزيت.

محمود أمين العالم: متخصص في الفلسفة، مُقرر لجنة الفلسفة في المجلس الأعلى للثقافة، مُشرف على إصدار الكتاب غير الدوري "قضايا فكرية".

مصطفى الحمارنة: متخصص في التاريخ والعلوم السياسية، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية.

مضر قسيس: متخصص في الفلسفة، رئيس دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

منير الحمارنة: متخصص في الاقتصاد السياسي، أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد في الجامعة الأردنية، أمين عام الحزب الشيوعي الأردني.

مي الجيوسي: متخصصة في الفلسفة، المديرية التنفيذية لمؤسسة مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله.

نادر سعيد: متخصص في علم الاجتماع، مدير برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت.

نديم مسيس: متخصص في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي، أستاذ مساعد في دائرة الفلسفة والدراسات الثقافية في جامعة بيرزيت.

هديل قزاز: متخصصة في التنمية، مديرة برامج في مؤسسة هنريش بول - فلسطين.

هديل غنيم: محررة في مجلة "الكتب وجهات نظر" - القاهرة.

هشام شرابي: متخصص في تاريخ المجتمع والفكر الحديث، رئيس تحرير مجلة الدراسات الفلسطينية (JPS)، رئيس مركز الدراسات السياسية عن فلسطين - واشنطن، وأستاذ في جامعة جورج تاون - واشنطن.

هویدا عدلي رومان: كاتبة متخصصة في العلوم السياسية، باحثة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية - القاهرة.

إنقاذ الإنتخابات من "لعبة الإنتخابات" *

تقوم العديد من الحكومات في دول مختلفة من العالم باستحداث لعبة الانتخابات، أو الانخراط فيها إن كانت موجودة، أو تعديلها وتغيير عناصرها إن لم تؤد إلى النتائج المرجوة، أو رعايتها وضمان استمرارها إن كانت مواتية لاستقرار النظام السياسي.

وللعبة قواعد عدة وأسس متنوعة معروفة للجميع، ولكن لا يجري الحديث عنها دائماً لأسباب سائين بعضها لاحقاً. ولكن ما هو مهم في الموضوع هو أن اللعبة تحتل درجات من الإتقان والشرعية أحياناً، ومن الفظاظة وعدم الشرعية أحياناً أخرى.

وعلى هذا السلم المتدرج، بين طرفي الإتقان والفظاظة، يحتل التزوير في الانتخابات والرشوة النقدية للناخبين، أدنى مرتبة ممكنة، إما لأنها تعكس عدم الخبرة والدراية وضعفاً كبيراً في إتقان قواعد اللعبة، وتدني مستويات اللعب عموماً، أو لأنها تعكس تشرذماً داخلياً في النظام السياسي الذي يحتاج لنجاح مرشحين محددين في الدائرة الانتخابية. أي أن انتماءهم لحزب سياسي أو توجه معين غير كاف بحد ذاته، إذا كان النظام السياسي بحاجة في استقراره إلى أن ينتمي هؤلاء، على سبيل المثال، إلى عشيرة لها قاعدة اجتماعية واسعة.

* نشرت في وقائع مؤتمر الإنتخابات الفلسطينية العامة. رام الله: وحدة البحوث

البرلمانية، ديسمبر ٢٠٠٢، ص ١٤٩-١٥٥

وهنا نرى أن النظام الاجتماعي قد يملئ أحياناً بعض قواعد اللعب على الحكومة، حتى وإن كانت فظة وغير متقنة، إن لم تتمكن الحكومة أو النظام من ابتداع آليات أخرى. ويحدث هذا عادة في الدول الفقيرة، أو الدول حديثة العهد، والتي لم تتمكن بعد من تعزيز الولاء القومي مقارنة مع الولاء القبلي أو العشائري. أو أنه بسبب فقرها فمن المتعذر للدولة أن تشكل إطاراً جامعاً قومياً يستحوذ على ولاء الأغلبية.

وفي هذا السياق، يقال أحياناً أن استقرار النظام السياسي، ودورية الانتخابات، ومن ثم التداول على السلطة يلزم طبقة وسطى عريضة منتفعة بشكل أو بآخر من استقرار النظام. أما في الدول الفقيرة فعندما توجد أغلبية لا يقدم لها النظام شيئاً، لا تكون الانتخابات ترفاً، بل خطراً على النظام القائم واستمراريته. فيما أن يستخدم القمع وسيلة لاستقرار قسري، أو تؤجل الانتخابات إلى "الوقت المناسب"، أو تلعب الانتخابات بطريقة في غاية الفظاظة.

إن الموضوع الأساسي هنا هو أن استقلال الانتخابات أمر غير منطوق فقط بالتزوير أو عدمه. إن عملية مراقبة الانتخابات، والتأكد من أن الإجراءات الصحيحة قد تمت كما هو مقرر، وأن الانتخابات كانت نزيهة من حيث علاقتها بالتصويت، وضمان سلامة صناديق الاقتراع. وعلى أهميتها فهي غير كافية للتأكد من استقلالية الانتخابات، بل ربما أن هذا الجانب هو الأقل أهمية في الموضوع.

إن "هندسة" الانتخابات لا تتعلق بالاقتراع فقط، بل تتعلق أيضاً بالتمويل ومصادره المختلفة، والقوانين والأنظمة وما إلى ذلك وآليات الرقابة على التمويل، والمقدرة التنظيمية، الدعم اللوجستي وتجديد الطاقات، والتغطية الإعلامية، واستقلالية الإعلام الرسمي والخاص. إضافة إلى أن لقانون الانتخابات أهمية خاصة في سياق استقلالية الانتخابات، إذ أن هندسة الانتخابات تبدأ بالقانون، وقوانين أخرى ذات علاقة تحدد من هو مؤهل للترشيح بما في ذلك الترخيص اللازم للأحزاب والكتل الانتخابية، وتعارض أو عدم تعارض برنامج الحزب

المعني مع دستور البلد أو قانونه الأساسي، وما إلى ذلك من سباق العراقيل كما هو معروف من الممارسة في عدد من الدول.

ولإيضاح ما هو مقصود، أشير إلى حالات عينية في عدد من الدول وأبدأ بأدنى درجات السلم المتدرج، سلم الفظاظاة والإتقان. فبالرغم من التعاطف العارم لأغلبية الفلسطينيين والعرب مع العراق كدولة وشعب إزاء العدوان المرتقب على أرضه وثرواته من قبل الولايات المتحدة، لا يد من القول وبكل أسف أن النظام العراقي قد سجل سابقة جديدة مؤخراً، أي نسبة مئة في المئة في التصويت على تجديد الولاية للرئيس العراقي. فإذا كانت السوابق العربية في هذا المضمار أي نسبة ٩٩,٩٩ في المئة مصدرًا للحرج، فإن هذه النسبة الجديدة لا يوجد أي حرج بعدها.

ولكن الأمر لا يتم هكذا دائماً. ففي تركيا، مثلاً، والتي تطمح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، تتم هندسة الانتخابات بتقدير أعلى في السلم المتدرج، أي حصر الخيارات ومن ثم عدم وجود حاجة للتزوير. ويتم ذلك بطرق قانونية تماماً، أي بموجب قوانين البلد وتفسيرها من قبل المحاكم، المستقلة أو غير المستقلة عن الحكومة. وهذا أمر له علاقة، أيضاً، باستقلالية الانتخابات. فهكذا تم حل حزب الرفاه الاجتماعي قبل عدة أعوام - وهو حزب إسلامي بقيادة نجم الدين أربكان - وبقرارات المحاكم المختصة وبموجب القوانين ذات العلاقة. وما يزال الأمر على حاله في تركيا.

أما في البحرين التي شهدت انتخابات لنصف المجلس النيابي مؤخراً، فكما هو معروف أن النصف الآخر من المجلس معين، أي أنه ينوب عن الحكومة. من قرر هذا؟ ليس أي مجلس نيابي طبعاً، إذ أن المجلس الأخير قد تم حله عام ١٩٧٥. هذه هندسة للانتخابات على أعلى درجة من التزوير المباشر، إلا أنها أدنى من الإتقان الموشح بالشرعية. إلا إذا كانت نظرة المراقب للبحرين نظرة عنصرية، كما الحال لدي الصحفي الأمريكي المعروف توماس فريدمان الذي هلّل لها مؤخراً في عمود صحفي، من منطلق التدرج في التحضر للشعوب المتخلفة والبدائية.

أما في الأردن، فإن الاقتراع يجري وعلى حد علمي بطرق نزيهة في الغالب، لكن الهندسة تكمن في تعديل قانون الانتخابات وفي تأجيل

التوقيت. كل ذلك بطرق قانونية طبعاً: صوت واحد لمرشح واحد، وصوت واحد لأكثر من مرشح، دائرة انتخابية صغيرة، دائرة كبيرة، نظام أغلبي، نظام نسبي، وهكذا. كله قانوني، وكله غير مستقل عن الحكومة.

أما في لبنان، فتجري الآن معركة محتدمة حول تعديل آخر مطلوب على قانون الانتخابات، بعد أن جرى تعديل عليه قبل الانتخابات النيابية السابقة قبل أربعة أعوام. إن معركة تعديل قانون الانتخابات في لبنان هي معركة حول نتائج الانتخابات. وستحسم النتائج بناءً على تلك التعديلات. وليس المقصود هنا النتائج المتعلقة بمرشحين محددين، وإنما النتائج الملائمة لمراكز القوى في لبنان أو غير الملائمة. والموضوع هنا لا يتعلق بأشخاص المرشحين وإنما بتوازن القوى بين تلك المراكز.

وفي إسرائيل يوجد مسعى قانوني الآن لمنع بعض أعضاء الكنيست العرب من الترشح مرة أخرى للانتخابات، ومن بينهم عزمي بشارة الذي قدم للمحاكمة بسبب أقواله حول حق المقاومة. وإذا تم إصدار قانون من قبل الكنيست يمنع ترشح أفراد قاموا بأعمال مُعرّفة على أنها ضد أمن الدولة، سيكون هذا تدخلاً في نتائج الانتخابات، وهندسة من نوع *ديمقراطي* ينظر له كأنه شرعي وبخاصة إذا كان المشرع دولة إسرائيل، فمن سيجرؤ على انتقادها - "الدولة الديمقراطية الوحيدة" في الشرق الأوسط كما يجري تسويقها عادة؟

أما في الولايات المتحدة، فيتم كما هو معروف التداول على السلطة من قبل حزبين فقط لا يختلفان في القضايا الجوهرية وإنما فقط في القضايا الفرعية. وأقصد بالقضايا الجوهرية طبيعة النظام في الولايات المتحدة ودورها في العالم. وفي كثير من القضايا تكون مواقف الحزبين متقاربة إلى درجة يصعب التمييز بينهما. وقد تكون المواقف في أغلب الأحيان متقاربة لمن هم على *يسار* الحزب الجمهوري، ومن هم على *يمين* الحزب الديمقراطي، إلى درجة الاغتراب عن حزبيهما. ويمكن القول دون مبالغة كبيرة أن الولايات المتحدة تتصف بنظام الحزب الواحد الحاكم منذ عقود خلت.

إن لعبة الانتخابات هنا تتم على درجة كبيرة من التجرد، أي أنها مجردة عن التدخل من قبل أفراد أو مجموعات بطرق غير قانونية، إن الهندسة هنا تكمن في طبيعة النظام وعناصره. فلا أحد يمنع حزباً ما من الترشح، وقد يفاجأ بعضهم إذا علم بوجود مرشح للحزب الشيوعي الأمريكي في كل انتخابات رئاسية خلال نصف القرن الماضي، إضافة إلى آخرين.

ولا يوجد متسع هنا للدخول في تفاصيل تتعلق بآليات عمل النظام في الولايات المتحدة، ولكن يمكن القول بشكل عام أن قوة النظام - أسوة بعدد من الدول الغربية - تكمن في مأسسته، وفي وجود حريات مدنية فعلية وحكم للقانون تعززان من مصداقية النظام لدى الناخب. وأن قوة النظام تكمن في أن التداول على السلطة لا يغير جذرياً في طبيعة النظام. لهذا من الممكن نقد رئيس الجمهورية أو حتى الاستهزاء به كشخص، أو نقد السياسيين بشكل عام، وإن هذا أسهل من نقد العولة الاقتصادية أو دعم الولايات المتحدة للأنظمة الدكتاتورية في العالم، أو إسهامها في إحداث انقلابات في دول معينة لتغيير نتائج الانتخابات كما حدث في (تشيلي) إبان حكم (سلفادور الليندي) الذي قتل على يد الجيش المدعوم من قبل الولايات المتحدة قبل عقدين ونيف.

أخيراً، وليس آخراً، أشير إلى استقلالية الانتخابات في فلسطين. مرة أخرى إن الأمر الجوهري هنا لا يتعلق بعملية الاقتراع نفسها - على أهمية الحاجة للتأكد من نزاهتها وسلامتها، إنما بقواعد اللعب السابق لذلك.

فإذا كان القضاء غير مستقل وحكم القانون غائباً وتنفيذ قرارات المحاكم معطلاً فكيف يمكن الطعن - مثلاً - في نتائج الاقتراع في دوائر معينة أمام المحاكم إن اقتضى ذلك من منظور بعض المرشحين!

غير أن إحدى الأمور الجوهرية بشأن فلسطين تدور حول قانون الانتخابات نفسه. فقد أنتج القانون الحالي مجلساً ضعيفاً غير مستقل عن السلطة التنفيذية، لا أحزاب فيه ولا حتى كتلاً انتخابية تعمل كمجموعات ضغط داخل المجلس.

وإذا كان النظام الديمقراطي لا يستقيم بغياب الأحزاب، وإذا كان هناك حاجة لإعادة بناء الأحزاب أو ظهور أحزاب جديدة، فإن هذا يجب أن ينعكس في قانون الانتخابات نفسه.

فالدوائر الصغيرة (التي عددها ١٦ بموجب القانون الحالي) تعزز الانتماء المحلي والعشائري ولا تعزز الانتماء الوطني العام والجامع، ومن هنا كانت مطالبة العديد بتعديل القانون باتجاه نظام مختلط يجمع بين الحاجات الوطنية العامة دون إغفال الحاجات المحلية.

ولكن كيف يمكن تعديل القانون؟ هنا يبدأ مسلسل العقبات، وسباق الحواجز والمطبات والعوائق والصعوبات. فقواعد اللعبة ليست سهلة، والأوراق الرابحة مكدسة في يد الحكومة، وليس في يد اللاعبين الذين عليهم أن ينتزعوها ورقة ورقة حتى يبقوا في السباق.

فالمسار يبدأ بطلب من عدد من أعضاء المجلس التشريعي بتعديل القانون الحالي. وقد تم هذا. ويحال الموضوع بعد ذلك إلى اللجنة القانونية لعقد جلسات استماع، أي لسماع آراء المهتمين من أحزاب وفصائل ومجموعات ضغط ومحامين وخبراء وآخرين. وقد تم هذا أيضاً وعبر رئيس اللجنة القانونية علناً عن قناعته، وعن قناعة أغلبية من أعضاء اللجنة القانونية بالحاجة لتعديل القانون باتجاه نظام مختلف، وبناء على الآراء في جلسات الاستماع.

ولكن ماذا إذا لم ترفع اللجنة القانونية توصيتها إلى المجلس، أو إذا تلكأت في ذلك، ناهيك عن مضمون التوصية التي لم ترفع بعد؟ وحتى لو تم ذلك يأتي موضوع ويضعها على جدول أعمال المجلس الذي هو بيد رئيس المجلس، غير المستقل عن السلطة التنفيذية.

وحتى إذا وضع مقترح اللجنة القانونية على جدول أعمال المجلس، ماذا إذا تبين أن عدداً لا بأس به من الأعضاء لهم مصلحة في عدم تعديل القانون لأنه قد يؤدي إلى عدم انتخابهم مرة أخرى؟ هذا إضافة إلى كون أغلبية من الأعضاء غير مستقلين عن السلطة التنفيذية (باستثناء موضوع الثقة، وهي سابقة لا يقاس عليها لأسباب لا مجال للدخول فيها الآن).

وأخيراً وليس آخراً، وضمن الإجراءات الحالية للنظام السياسي الفلسطيني، فإنه لا يسري التعديل على القانون إلا بموافقة رئيس السلطة التنفيذية. وهذا كما هو معروف أمر بعيد عن التلقائية أو الروتينية، فكم من قانون جمد في الدرج ولم يقر إلا بفعل ضغوطات خارجية وليس بفعل قرار المجلس؟

وهكذا كما ترون، هو سباق يتهافت في دروبه الأكثرون، ولا ينهيه إلا الأقلون، من ذوي العزيمة والشكيمة والمراس، يلزمه الخبرة والتدريب والدراية، والطاقة الشبابية والنفسية. وما أحوج فلسطين إلى هؤلاء، في الأحزاب والفصائل، فاعلين أو مستكئين أو مغتربين، أو في مؤسسات المجتمع المختلفة بما في ذلك مؤسسات السلطة، من الغيورين على مستقبل فلسطين، من أجل حاضرنا ومستقبل أبنائنا أجمعين.

كيف أصبح الرئيس عرفات "عقبة أمام السلام"؟*

في بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، ظهرت مقالات في الصحف العبرية تفيد بأن دول الاتحاد الأوروبي تتباحث بشكل أولي وغير معلن، فيما بينها، حول إمكانية إيجاد طريقة لاقتناع الرئيس ياسر عرفات بالتخلي طوعاً عن السلطة ومغادرة البلاد، والتقاعد بأمن وراحة في مكان آخر.

إن أهمية هذه المعلومات، إن صحت، لا تكمن في واقعيتها أو عدم واقعيتها، بل في موقف الدول التي ما زالت رسمياً تحافظ على علاقات مباشرة مع الرئيس عرفات بعد محاولات تهميشه سياسياً من قبل إسرائيل والولايات المتحدة. وحتى لو كانت هذه المباحثات أولية، فهي مؤشر على ما آلت إليه الأمور في السنوات الأخيرة.

وتجدر الإشارة هنا إلى وجود قدر يسير من التغيير في الموقف أو مؤشرات عليه، لدى إسرائيل وربما أيضاً الولايات المتحدة خلال الأسابيع الماضية. فبعد اللقاء الذي جرى بحضور عمري شارون وجبريل الرجوب ممثل الرئيس عرفات في لندن مؤخراً، أشارت

* ورقة قدمت في المؤتمر السنوي التاسع لـ مواطن؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية: تفتت الفضاء السياسي بين براغماتية الفرصة الأخيرة ومحلية المقاومة . رام الله، كانون الأول ٢٠٠٣

الصحف العبرية قبل حوالي عشرة أيام إلى تقرير أعدته وزارة الخارجية الإسرائيلية وأوصت بناء عليه إلى رئيس الحكومة بعدم فائدة استمرار الحصار على الرئيس عرفات.

وفي خطاب له قبل أسبوعين، أعاد الرئيس بوش ترديد العبارات نفسها حول مكافحة ما يسمى بالإرهاب، ولكنه لم يشر تحديداً إلى الرئيس عرفات بالاسم، وأشار إلى القيادة الفلسطينية؛ أي أن اللوم هنا موسع وليس مخصصاً.

وسنرى في المستقبل القريب ما إذا كان هناك مؤشرات إضافية تدل على قدر من إعادة النظر في الموقف من الرئيس عرفات. ومن المبكر الآن التوصل إلى أية استنتاجات يمكن الركون إليها.

ولكن هذا الوضع بمجمله يثير التساؤل: كيف تحول الرئيس عرفات من شريك في السلام حصل على جائزة نوبل للإنجازات في هذا المجال، وخلال أقل من عقد من الزمن تحول إلى "عقبة" أمام هذا المسعى؟

إن اقتراحي هنا هو أن الإجابة لا تكمن في ما حصل خلال الانتفاضة فحسب، بل في "الأخطاء" التي ارتكبت منذ دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر ومؤتمر مدريد وحتى الآن. وأنا أضع كلمة "أخطاء" بين مزدوجين أو هلالين، لأنني سأحدد أربعة أخطاء رئيسية، ثم أورد أو أقدم الرد عليها، وأنتهي بسؤال كان معنا منذ مؤتمر مدريد وما زال معنا حتى الآن.

إن الهدف من معالجة الموضوع بهذا الشكل هو تبيان سهولة اتخاذ المواقف على الرغم من صعوبة الإجابات، ومن ثم تقطع المواقف في الخطاب السياسي الفلسطيني، في الغالب، وتمحورها في جانبين، الأول في ما ينبغي أن يكون عليه الموقف، بغض النظر عن التبعات السياسية، والثاني ملتصق بالسياسة العملية دون التفات كافٍ لتبعاتها على الحقوق والمبادئ. ويبرز هذان الموقفان في النقاش السياسي العلني حول "قضايا الحل النهائي" بشكل خاص، مثل السيادة، والقدس، وحق العودة، والمصادر الطبيعية.

إن هدف الورقة هو نقد الخطاب السياسي العلني السائد الذي لا يسمح لمكان ما في الوسط بين طرفين لا يتركان مجالاً لحوار سوى التراشق الإعلامي والاتهامات المتبادلة.

ونظراً لسعة الموضوع وتشعبه، ستكون ملاحظاتي موجزة ومركزة، وسأهمل الكثير من التفاصيل الضرورية، وجوانب من الموضوع على درجة من الأهمية، ولكنني أعتقد أنه يمكن نقاش هذه الموضوعات بدرجة معينة وممكنة من العمومية.

ما هي الأخطاء الأربعة؟

لعل الخطأ الأكبر والأساسي للرئيس عرفات هو قبول بنود اتفاقيات أوسلو نفسها، وبخاصة اتفاقية الحكم الذاتي الانتقالي التي وقعت في واشنطن في أيلول ١٩٩٥.

ويمكن الإشارة إلى ثلاثة جوانب أساسية في هذه الاتفاقيات تكمن فيها أسباب الفشل: أولاً، أنها تركت جميع الأوراق السياسية الرئيسية في يد إسرائيل بتأجيلها قضايا الحل النهائي إلى مرحلة لاحقة، وضمن موازين قوى سياسية وعسكرية لصالح إسرائيل. وكان من الواضح سلفاً أنه لا يوجد أي ضمانة للتوصل إلى اتفاق على قضايا الحل النهائي، فمن ثم السؤال ماذا بعد ذلك؟

وقد أصرت إسرائيل في عهد نتانياهو خاصة، وبعد ذلك أيضاً، على الدور الأمني للسلطة، ولم تقدم شيئاً مقابل ذلك، وتم إرجاء الانسحاب الثالث من قبل باراك كما هو معروف.

ويكمن سبب الفشل الثاني في أن المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتوصل إلى اتفاق، خلال الفترة المرحلية وما بعد ذلك، دون وجود أي ضمانات دولية أو أية آلية للتحكيم إن حصل خلاف سوى الولايات المتحدة، التي ساندت الموقف الإسرائيلي باستمرار كما هو معروف.

أما السبب الثالث، فيكمن بقبول الجانب الفلسطيني رفض إسرائيل إيقاف الاستيطان كنص صريح في الاتفاقيات. والموضوع هنا لا يتعلق بسرقة الأرض، وإنما بإيقاف الاستيطان كرسالة سياسية واضحة وداخلية تؤذن بانتهاء المشروع الصهيوني الكولونيالي في فلسطين التاريخية، والتمهيد لحل الدولتين.

لكن، من جهة أخرى، من غير الواضح أن مؤتمر مدريد وما تبعه من مفاوضات في واشنطن، كان سينتهي بنتائج جذرية تختلف عن اتفاقيات أوسلو. صحيح أن هذا تساؤل افتراضي، وصحيح أيضاً أن بعض من شارك في مؤتمر مدريد والمفاوضات اللاحقة قال إن الجانب الإسرائيلي قدم عروضاً أفضل مما جاء في اتفاقيات أوسلو، ولكن هذه انطباعات وآراء يجب التحقق منها، وفي كل الأحوال لا يمكن افتراض أي شيء نهائي أو ملزم، بمعنى أنه مقر من قبل الحكومة الإسرائيلية في حينه قبل التوصل إلى اتفاق.

لكن الأمر الجوهرى هنا هو أن أي اتفاق كان من الممكن أن ينجم عن مسار مدريد كان سيحتوي معظم إشكاليات مسار أوسلو، مثل مسار طويل ومتعرج في ظل موازين قوى لصالح إسرائيل ودعم أمريكي لها، وتأجيل قضايا الحل النهائي لمرحلة لاحقة. لقد كان من المستبعد جداً أن ينتهي مدريد باتفاق نهائي غير ممرحل ينهي الصراع.

ولكن الموضوع الأساسي هنا أيضاً يكمن في عدم وجود أي اعتراف ولو ضمني بحل الدولتين، نظراً لوجود الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني. وهذا مؤشر مهم على موقف الحكومة الإسرائيلية في حينه. إن الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في اتفاقيات أوسلو، هو مؤشر على مسار مختلف مهما قيل حوله من أخطاء.

وأشير إلى أن بعض الفصائل التي رفضت أن تشارك في مؤتمر مدريد، اعترضت بالأساس على آلية وشكل تمثيل الوفد الفلسطيني، وليس على المفاوضات من ناحية المبدأ.

أما إذا كان موقف البعض أنه لم يجب الذهاب إلى مدريد أصلاً، فهذا أمر آخر يطرح سؤالاً مستقلاً عن ماهية المسار السياسي المطلوب والحل المنشود، والأهم من كل ذلك، السبل والطرق للوصول إلى ذلك؛ ليس ما ينبغي أن يكون عليه الأمر، وإنما كيف؟ بلا كيف، لا يوجد موقف ولا يوجد برنامج يمكنه أن يتعامل مع الوضع على الأرض في فلسطين، ومع الوضع الإقليمي والدولي، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

أما الخطأ الثاني للرئيس عرفات، فتمثل في تحويله الإستراتيجية إلى مناورة وتكتيك. فبعد أن وافق على مسار أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية المقيدة بحدود الاتفاق ومحدوديته، ظن، أو تأمل أنه في إمكانه تحسين الموقف الفلسطيني تدريجياً من خلال هذا المسار، وبخاصة أنه اعتاد على المناورة في الماضي وبرع فيها وحقق نجاحات في عدد من الأحيان. ولكنه لم يدرك أن قواعد اللعبة مع إسرائيل تختلف بوجود اتفاق مكتوب لا يخضع تفسيره لتحكيم مستقل، وأنه من المفروغ منه أن الطرف الأقوى في وضع أفضل في هذا المضمون السياسي والميداني.

لكن، من ناحية أخرى يمكن القول إن الطرف الأضعف ينحى في معظم الأوقات باتجاه المناورة والتكتيك، لأن الإستراتيجية هي في الغالب من نصيب الأقوى؛ أي الطرف الأقدر على توظيف مصادره الاقتصادية والسياسية والعسكرية لتحقيق أهداف بعيدة المدى، اعتماداً على مصادره القوة هذه. إضافة إلى ذلك، فإن قضية فلسطين في معظم أوقاتها لم تكن ملكاً للفلسطينيين وحدهم، وقد دأبت دول عربية عدة، وما زالت، على السعي للاستحواذ على حصة من الورقة الفلسطينية. والجميع يدرك أن فلسطين كانت وما زالت ساحة للصراعات الإقليمية شأن كل بلد صغير ومحدود القدرات في عالم اليوم وفي عصور سابقة. فالمشهد السياسي إذن هو حقل للألغام لا بد من المناورة فيه، بالتحالف تارة مع فريق، وتارة مع آخر، بحيث يصبح التكتيك سر البقاء والاستمرار، وآلية التحرك لغرض تحقيق الأهداف. وقد استوعب الرئيس عرفات هذا الدرس جيداً في مرحلة مبكرة من حياته السياسية بسبب قراءته الواقعية لموقع الجانب الفلسطيني ومصادر قوته، وبخاصة في الشتات، وفي نطاق العلاقات الخارجية أيضاً بعد أوسلو.

أما الخطأ الثالث للرئيس عرفات، فهو أنه لم يدرك بوضوح، أو أنه أدرك وقبل، أن يرتهن مسار أوسلو ومفاوضات الحل النهائي بتقلبات السياسة الداخلية في إسرائيل. وبهذا المعنى يكون "المسار التفاوضي" من بدايته، هو أساساً مفاوضات داخلية إسرائيلية حول ما يمكن أن يتفقوا عليه من موقف تجاه الجانب الفلسطيني. وبينما تتفق معظم الأحزاب في إسرائيل على الدور الأمني للسلطة الفلسطينية، لا يوجد اتفاق حول الحل السياسي، وبخاصة النهائي منه، لأنهم غير متفقين بعد على حدود ونهاية المشروع الكولونيالي الصهيوني في فلسطين التاريخية، من ناحية الأرض والسكان.

وإزاء هذا، يمكن القول إنه حتى لو "نجحت" مفاوضات "كامب ديفيد"، لم يكن مؤكداً أنه كان في إمكان باراك تمرير هذه الاتفاقية داخلياً. إضافة إلى ذلك، لقد أعد باراك نفسه لاحتمال الفشل وأقنع الرئيس كلينتون بإلقاء اللوم على الرئيس عرفات قبل بدء المفاوضات، في حال حصول ذلك. وهذا ما تم، وكانت هذه بداية الحملة على الرئيس عرفات. ولكن، كان من الواضح سلفاً أن الطرف الأضعف هو الذي سيلقى عليه اللوم في حالة الفشل؛ كان هذا مرثياً وجلياً ومدركاً بوضوح للعديد من في حينه. ربما إذن كان من الأفضل عدم تحديد مدة للفترة الانتقالية، أي إبقاءها لاتفاق الطرفين إن قررا أنه يمكن التوصل إلى اتفاق نهائي مقبول لهما. ولكن هذا كان سيجعل مسار أوسلو أسوأ مما كان، لأنه كان من المرجح أن ينتهي بالاتفاق المرحلي.

هذه إذن دوامة لا مخرج منها، وهي أمامنا اليوم في خارطة الطريق: دولة مؤقتة، ثم مفاوضات حل نهائي، أي أوسلو ٢.

لكن من جهة أخرى، لا يتحمل الجانب الفلسطيني مسؤولية تحول الساحة الداخلية الإسرائيلية إلى ساحة الحسم، ومن غير الواضح أن هذا قابل للتغيير دون ضغوط خارجية قوية. فقد نجحت إسرائيل في تحييد الضغوط الخارجية عليها وبفضل دعم الولايات المتحدة ونفوذ إسرائيل داخلها، فأضحى الجميع، عرباً وأوروبيين وفلسطينيين، متفرجين ينتظرون نتائج الانتخابات المتكررة، لعل فريقاً مفضلاً، أو الفريق الأقل

سوءاً، قد ينجح. وقد شهدنا خلال العقد الماضي ما يمكن أن يسمى بعولمة السياسة الداخلية الإسرائيلية؛ أي عولمة الاهتمام بها. ومن الجلي أن الرئيس عرفات لم يكن في وضع يُمكنه من تغيير هذا المشهد.

أما الخطأ الرابع للرئيس عرفات، فيتمثل في إصراره على الحصول على "مقابل سياسي" بدل إيقاف الانتفاضة الثانية (أي الحالية). وكان من السذاجة الاعتقاد أن هذا الموقف سيقبل من الجانب الإسرائيلي؛ أي منح بدل سياسي تحت ضغط العراك الميداني؛ أي مقابل ما يسمى "بالإرهاب". إن موازين القوى والرأي العام الداخلي في إسرائيل لا يسمحان بذلك، إلا إذا تم إيقاع خسائر عديدة في الجانب الإسرائيلي. وفي لبنان تطلب ذلك ١٨ عاماً ودون وجود مستوطنات أو مشروع كولونيالي في جنوب لبنان.

وخلال أول ستة شهور من الانتفاضة، كان الرئيس عرفات ما زال قادراً على الإمساك بزمام الأمور ومنعها من الخروج من يده. وقد حذره بعض مستشاريه من أن السلطة لن تتمكن من السيطرة على الأعمال الميدانية إن لم يتدخل ليووقف كرة الثلج المتدرجة.

وكان عليه أن يعرف من خبرته الطويلة أن أطرافاً خارجية عربية وغير عربية، ستمد أيديها لتمسك بأوراق فلسطينية لاستخدامها للمقايضة في ساحات أخرى. لقد كان فقدان السيطرة على الأرض أمر مرئي وبيّن، وإلا لما كان هناك حاجة لحوارات في القاهرة أو أي مكان آخر خارج فلسطين. أما القول إن الرئيس عرفات ما زال ممسكاً بزمام الأمور على الأرض حتى الآن، فلا دليل على ذلك حقاً.

لكن من ناحية أخرى، من الجلي أن الرئيس عرفات كان عرضة لضغوطات رأي عام داخلي لا يمكنه إهماله. فبين الفترة الممتدة من نهاية أيلول ٢٠٠٠ إلى نهاية شباط ٢٠٠١ (أي خمسة شهور) استشهد ما يزيد على ثلاثمائة فلسطيني، إضافة إلى مئات الجرحى. هذا قبل حصول أول عملية ضد مدنيين في الداخل في ٤ آذار ٢٠٠١. إن إيقاف الانتفاضة بعد هذا العدد من الشهداء والجرحى كان من غير الممكن دون

المخاطرة بإضعاف أو حتى فقدان الشرعية الداخلية، إن تم دون إنجاز ما على الصعيد السياسي. ومع استمرار سقوط الشهداء والجرحى، لم يعد في الإمكان التراجع بعد ذلك.

وقد وضع الرئيس عرفات حياته السياسية ومصير السلطة الفلسطينية على المحك بهذا السلوك، ولكنه أيضاً ضمن تأييد شعبه، أحد أهم عناصر القوة الداخلية. فهي إذن مقايضة. وها هي الأحزاب والفصائل، بما في ذلك الإسلامية منها، تطالب برفع الحصار عن الرئيس عرفات، حتى لو كان ذلك من باب إحراج البعض.

وبعد، فلعلّ الخطأ الرئيسي للرئيس عرفات كان الأول؛ أي قبوله الدخول في مسار غير محدد أو واضح المعالم مرهون بموازين قوى في غير صالح الفلسطينيين. لكن هذا يعيدنا للسؤال الأول حول الخيارات: هل كان من المفضل عدم الذهاب إلى مدريد على افتراض أن نتائج مدريد لم تكن تختلف جذرياً عن أوسلو؟ هل كان من الممكن أن يشكل الطريق المسدود خياراً حياً من ناحية سياسية؟ هل الطريق المسدود برنامج سياسي يمكن للأحزاب والفصائل إقناع الجمهور به؟ هل استمرار الاحتلال، سواء قبل مدريد أو حالياً، أفضل من أية اتفاقات مرحلية قد تستمر لفترات طويلة بعدها ستغير طبيعة الصراع وطبيعة الحل؟ هل يمكن المراهنة على المستقبل المفتوح لأي غرض من الأغراض؟

وإذا كان الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بالخيارات الممكنة يقبع بين حجري الرحى، فإن ما ينقص الخطاب السياسي الفلسطيني هو النقاش الصريح والواضح، بعيداً عن المصالح الجزئية أو الفئوية، ومن منطلق يسعى ما أمكن لأن يجمع بين المبادئ من جهة، والواقعية السياسية من جهة أخرى. وربما أن هذا هو أصعب المواقع. ولعل ما هو أسهل يكمن في مبدئية تخرج من عالم السياسية، أو واقعية تتنكر للمبادئ!

المبادرات السياسية الفلسطينية: نظرة تقييمية*

إن أي تقييم للمبادرات الفلسطينية، سواء كانت سياسية بالمعنى المباشر، أو ميدانية كالانتفاضة الأولى مثلاً، أي أنها تسعى للتأثير في الحقل السياسي بطرق أخرى، لا بد أن يتعرض إلى محددات المقدرة على المبادرة وحدود تلك المقدرة.

فلو نظرنا مثلاً إلى مبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية المسماة انفصال من طرف واحد لوجدنا العناصر التالية كعناصر فاعلة في تشكلها:

١. مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة دون وجود حل عسكري لها من منظور إسرائيل، بسبب القيود السياسية على ما هو ممكن من رفع لوتيرة العمل العسكري، والتي تم توسيعها تدريجياً، لكنها وصلت إلى حدود لم تتمكن من أن تتخطاها في الظرف الإقليمي والعالمي الحالي.

٣. إيقاف المسار السياسي من قبل شارون ليس فقط بالشروط التي وضعتها حكومته على خارطة الطريق، وإنما أيضاً بإفشاله لحكومة أبو مازن وتحديداً في موضوع الهدنة، والتي استمرت لشهر ونصف ولم يتوقف فيها الجانب الإسرائيلي عن الاعتقال والتوغل والاعتقالات خاصة.

* نشرت في قضايا فلسطينية حول الانسداد السياسي وآفاق الانعتاق. رام الله: معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت، تشرين ثاني ٢٠٠٤، ص ١١١-١١٦

٣. وجود حاجة لمسار سياسي بديل. ويمكن اعتبار استقبال وزير خارجية الولايات المتحدة لعدد من ممثلي متبني وثيقة جنيف كتلويح لشارون بوجود خيارات إسرائيلية بعد أن أوقف المسار السياسي كلية. وبهذا المعنى كان إسهام وثيقة جنيف في بعدها العملي السياسي المباشر، إذ كانت إحدى العناصر أو الأسباب (وليسَت السبب الوحيد) لتبني شارون "خياره السياسي"، وذلك كنتيجة موضوعية بمعزل عن أهداف داعمها.

لكن المبادرات يلزمها أيضاً عناصر قوة حتى يتوفر لها حظ من النجاح. ومن عناصر القوة المساندة لمبادرة رئيس الحكومة الإسرائيلية تأثير إسرائيل في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط بما في ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ووجود مناصرين أيديولوجيين في الإدارة الأمريكية الحالية لليمين الإسرائيلي، ومشاكل الولايات المتحدة في العراق في عام انتخابات رئاسية، وتهديد شارون المستمر بإشغال الشرق الأوسط وابتزاز الإدارة الأمريكية في هذا الظرف بالذات.

وقد تختلف عناصر القوة المساندة لأية مبادرات سياسية من بلد لآخر وتتراوح في مقدرتها على التأثير، ولكن هذا بدوره مرتبط بالأهداف الأساسية للنظام أو الأنظمة. فإذا كان الهم الأساسي والهدف الأكبر لنظام ما توفير مقومات بقائه واستمراره، كما هو الحال في عدد من الدول العربية، خاصة إن كانت بحاجة لحماية دولة كبرى مثل الولايات المتحدة، تضعف المبادرات السياسية من ناحية إمكانيتها على التأثير، لأن الأنظمة المعنية قد لا تكون في وضع يمكنها من توفير عناصر ضغط مساندة للمبادرات. هذا ما حصل جزئياً على الأقل في خطة السلام العربية التي تبنتها قمة بيروت قبل عامين، أي فقدانها للقوة المساندة للمبادرة، فألت إلى ما آلت إليه كما هو معروف.

بل إن بعض الأطراف العربية اعتبر خطة السلام العربية غير واقعية أصلاً لعدم قبول إسرائيل والولايات المتحدة بها، الأمر الذي مهد مرة أخرى لإفشال القمة العربية في تونس في آذار الماضي، وذلك بسبب طلب الولايات المتحدة بأن تحتوي قرارات القمة على موافقة على بدء

علاقات تطبيع مع إسرائيل قبل إحلال السلام، بخلاف ما جاء في مبادرة السلام العربية، ورفض بعض الدول العربية لذلك (توجد أسباب أخرى لفشل القمة ولكن أشير فقط لإحداها).

ما هي عناصر القوة وعناصر الضعف في الموقف الفلسطيني وارتباط ذلك بالمبادرات السياسية كانت أم ميدانية في خدمة أغراض سياسية؟

وأبدأ بالانتفاضة الحالية التي تشكل صراعاً ميدانياً يهدف للتأثير في الحقل السياسي، أي أن هدفها سياسي في الأساس. هل كان للسلطة الفلسطينية أية مبادرة فيها؟ هنا توجد أربعة توجهات حيال هذا الموضوع:

● الأول، هو الموقف الرسمي على المستوى السياسي في إسرائيل - وليس بالضرورة الموقف الاستخباري - وجوهره أن السلطة الفلسطينية بادرت إلى استخدام العنف للحصول على مكاسب سياسية لم تتحقق من خلال المفاوضات.

● بالمقابل لقد نأت السلطة بنفسها رسمياً عن أي ارتباط بالمقاومة، ونفت أن لها علاقة كسلطة مع المجموعات المسلحة بما في ذلك كتائب شهداء الأقصى، ومن هنا كان حادثة السفينة (كارين A) ذات أهمية من وجهة نظر إسرائيل التي سعت للربط بينها وبين القيادة الفلسطينية مباشرة.

● ويرى عدد من المحللين الفلسطينيين أن السلطة حاولت أن تمسك بالعصا من الوسط كما يقولون، أي دعم جزئي للمقاومة والتنصل الرسمي من ذلك في نفس الوقت، أي أن للسلطة نصف مبادرة نصف إحجام.

● أما وجهة النظر الرابعة فقد أوردها صحفي في جريدة هآرتس مؤخراً (الجمعة ٣٠/٤/٢٠٠٤، الطبعة الإنكليزية) مفادها أنه خلال عملية "السور الواقى" والتي اجتاحت فيها الجيش الإسرائيلي الضفة الغربية وقطاع غزة قبل عامين، حصلت المخابرات الإسرائيلية على وثائق فلسطينية تظهر أنه في غياب وجود إنجازات سياسية بعد

انهيار مفاوضات كامب دايفيد، وجدت السلطة نفسها مضطرة لدعم المقاومة حتى لا تفقد مكانتها في الشارع الفلسطيني، أي أن منطلقها هو الحفاظ على الذات.

والاختلاف هنا بين هذا التفسير وموقف المستوى السياسي في إسرائيل يتعلق بالنوايا والأهداف، أي ما إذا كان دعم المقاومة يهدف إلى الحفاظ على مصداقية السلطة لدى الجمهور الفلسطيني، أو أن له أهدافاً تتعلق بتحقيق مطالب من إسرائيل.

وقد يظهر أن الفروقات في التفسير كلها تفاصيل غير ذات أهمية كبيرة، غير أن جوهر الموضوع يتعلق بأهداف أية مبادرة يقوم بها الجانب الفلسطيني.

فإذا كان الهدف الأساسي هو الحفاظ على الذات وعلى الدور، فإن هذا يحد من مقدرة السلطة الفلسطينية على المناورة، بدليل مطلب حل السلطة والذي يشكل نقداً ضمنياً لموقفها المفترض، أي مسعى الحفاظ على الذات مهما كلف الأمر، من هذا المنظور.

أما إذا كان الهدف هو إجبار إسرائيل على تعديل موقفها السياسي تجاه الحل المقبول، ينشأ هنا التساؤل عن إمكانية نجاح معركة عسكرية مع إسرائيل في ظل عدم تكافؤ في القوى خاصة في جانبها السياسي، وبعد أحداث ١١ أيلول، وبوجود محددات سلبية عربية ودولية.

ولعل أهم مبادرة سياسية قامت بها القيادة الفلسطينية خلال عقد ونيف تكمن في فتح قناة تفاوض إضافية وبديلة عن مفاوضات مدريد وواشنطن، أي قناة أوسلو والتي انتهت باتفاق إعلان المبادئ الذي وقع في أيلول ١٩٩٣. وقد مهد هذا الاتفاق لإنشاء السلطة الفلسطينية، وما تبعها من اتفاقات مرحلية ترجى القضايا الأساسية لمفاوضات الحل النهائي، والتي ترجمها رئيس الوزراء السابق إيهود براك إلى ما عرضه على الجانب الفلسطيني في كامب دايفيد.

ما هي أهداف هذه المبادرة وكيف يمكن تقييمها؟

للإجابة على هذا السؤال يجب الإجابة على تساؤل آخر وهو: لماذا رفضت القيادة الفلسطينية ما عرضه باراك في كامب دايفيد؟ الإجابة على هذا التساؤل لا تكمن في القول أنها لم تحقق أهداف الشعب الفلسطيني أو أنها كانت ستؤدي إلى محمية إسرائيلية وليس إلى دولة ذات سيادة. ذلك أن السؤال الأساسي يتعلق بالتقدير والتوقعات ومن ثم الأهداف: هل توقعت القيادة الفلسطينية في حينه وضمن المحددات وميازين القوى الإقليمية والعالمية أن هذا المسار سيؤدي إلى ما هو أفضل من كامب دايفيد، بما في ذلك قبول إسرائيل بحق العودة ضمن مسار آلية تقدمه الوحيدة وهي المفاوضات؟

إنه لمن الساذجة الاعتقاد أن كافة الحقوق والمطالب الفلسطينية كان من الممكن أن تتحقق من خلال عملية سياسية من هذا النوع، وبوجود دعم أمريكي مستمر لإسرائيل وتفتت عربي وإقليمي. والقيادة الفلسطينية ليست ساذجة، فكما قال أبو مازن، إن اتفاقيات أوسلو كانت مغامرة كبيرة، ولكنه لم يقل إلى ماذا كانت في الأساس تهدف.

إذن، إن أخذت المحددات السابقة بالاعتبار يمكن الاستنتاج أن أحد الأهداف الأساسية من هذه المبادرة هو عودة منظمة التحرير الفلسطينية إلى الحلبة السياسية بعد فقدان النسبي لدور سياسي بعد الخروج من لبنان، والانتقال إلى المنفى في تونس. وقد وفرت الانتفاضة الأولى عدة فرص منها العودة إلى مسار سياسي تأهلت له منظمة التحرير الفلسطينية بدءاً بمؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في عام ١٩٨٨ والذي تم فيه اقرار حل الدولتين بصورة أوضح من أي إقرار سابق، مروراً بمراحل أخرى من نبذ ما يسمى بالإرهاب وانتهاء بتعديل الميثاق الوطني الفلسطيني. مراحل مختلفة من التأهيل وإعادة التأهيل، وما زال هذا المسلسل مستمراً حتى اليوم، أي شرط إيقاف ما يسمى بالإرهاب حتى يتم العودة إلى المسار السياسي لخارطة الطريق.

إنه لمن المتوقع بل انه من الطبيعي أن يسعى الحزب أو الحركة أو الحكومة أو السلطة للمحافظة على الذات. لكن السؤال هو عن الثمن أو مقابل ماذا؟ هذا هو جوهر أزمة السلطة حالياً وأحد أسباب فقدانها زمام المبادرة. ذلك أن مسعى الحفاظ على الذات في وضع فيه ضعف سياسي وميداني سيؤدي إلى حالة من الشلل السياسي، والتخلي عن زمام المبادرة لآخرين سواء كانت إسرائيل أو الولايات المتحدة أو أطراف أخرى.

لكن الوضع الفلسطيني الحالي ليس بسيطاً أو هيناً من جهة الخيارات المتاحة. فمن جهة، وبعد ارتباط السلطة بمسار سياسي، أصبح هذا المسار هو سبب وجودها فلسطينياً ودولياً. أما إذا توقف هذا المسار واندلعت الاشتباكات الميدانية كما هو حاصل، ينشأ التساؤل عن موقع السلطة من هذا الوضع. لقد حاولت السلطة كما قيل سابقاً ان تمسك بالعصا من الوسط، أي أن تحافظ على وجودها من جهة وتجد مبرراً له أمام جمهورها بانخراط جزئي وغير رسمي في العمل الميداني. ولكن من الواضح أن مفعول هذه السياسة مع مرور الوقت، أي بعد ثلاثة أعوام ونصف شارف على الانتهاء، فمن جهة لم تقبل إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأغلب الدول العربية هذه السياسة، وكان ثمنها عزل الرئيس عرفات وإضعاف السلطة في مختلف جوانب عملها.

من جهة أخرى، وأمام الجمهور الفلسطيني بدأ البعض يرى في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، أن وجود السلطة يوفر غطاءً للاحتلال القائم فعلاً في الضفة وغزة. ومن هنا نشأت المطالب بحل السلطة، وهو أمر بدأ مستهجنًا في نهاية العام الماضي عندما ظهرت عدة أصوات تتساءل عن جدوى استمرار السلطة. ولكن الأمر انتهى قبل عدة أسابيع، وبعد موافقة الرئيس بوش على مبادرة شارون وما قدم له من تنازلات دفعت بنقود فلسطينية، ان قامت أوساط من داخل السلطة بتداول هذا الخيار، أي حل السلطة، ولو استقر الرأي على هذا، لكان لدينا مبادرة سياسية جديدة وجذرية.

ولكن من المستبعد أن تقوم السلطة بحل نفسها لأن لها مصلحة في الحفاظ على ذاتها، إضافة إلى مصالح كثيرين مرتبطة بوجود السلطة

كما هو معروف. غير أن القضية الأساسية هنا تكمن في مكان آخر. فحتى لو كان حل السلطة خياراً حياً، يكمن الأمر الجوهرى في ماذا بعد: ماذا بعد حل السلطة؟ ولا توجد إجابات واضحة أو إجابات متفق عليها فلسطينياً إزاء هذا التساؤل.

ولكن إن كان الحديث هنا عن الموقف الفلسطيني الرسمي، يحتر المرء كيف يفسر سبب رفض السلطة لمبادرة شارون حتى لو كانت نجحت. وقد نرى في المستقبل غير البعيد عودة لها لأن الوضع الإقليمي لا يسمح بانسداد سياسي لأجل غير مسمى.

هل السبب يكمن في أن خطة الانسحاب من طرف واحد تشكل إنهاءً ولو مؤقتاً للعمل السياسي الذي يوفر مبرراً لوجود السلطة؟ هل إن الخطة غير مقبولة لأنها تبقى على العزل السياسي للقيادة الفلسطينية؟ هل انه يصبح من المتعذر ربط خطة الانسحاب بخارطة الطريق؟ من غير الواضح أن هذا الربط متعذر في ظرف سياسي مختلف.

وبشكل أعم، إن النظر للوضع السياسي الحالي من منظور محدداته العربية والدولية، وتوازن القوى السياسي والعسكري، سيقود لاعتبار أن أي مسار سياسي ممكن في المدى المرئي يمكن أن يسمى "أوسلو ٢". إن العودة إلى مفاوضات الحل النهائي غير ممكن إلا بوجود ضغوطات خارجية كبيرة على إسرائيل، ولا يظهر هذا في الأفق. بالتالي ما قد يكون في حيز الممكن كاحتمال هو إعادة تركيب عناصر مختلفة منقح عليها بين كافة الأطراف الرسمية لتكون خارطة طريق معدلة تنتهي بدولة ذات حدود مؤقتة، ولكن حتى هذه الإمكانية يلزمها قوة دفع خارجية غير متوفرة حالياً.

وفي هذا المضمون لا متسع هنا لمبادرات فلسطينية جديدة سوى حل السلطة. ولكن يقع على كافة الأطراف المهتمة بهذا الخيار سواء كانوا معلقين ومحللين أو أحزاب وحركات وفصائل الإجابة بتفصيل مقنع وليس فقط بشعار رنان على السؤال: ماذا بعد؟

فاستمرار الاحتلال لا يشكل خياراً سياسياً مباشراً رغم أنه يشكل حلاً لإشكالية وجود السلطة والمقاومة في آن واحد، وهو رهان على مستقبل مفتوح قد يتم فيه خلق وقائع جديدة من إسرائيل ويصبح من غير الممكن العودة إلى خيار الدولتين المتعذر أصلاً. أما الحديث عن تغيير في طبيعة الصراع ومن ثم نوع الحل الممكن، مثلاً دولة واحدة لشعبين، فهذا مشروع نضالي أكبر من مشروع الدولتين لوجود إجماع داخل إسرائيل حول رفضه، بخلاف حل الدولتين. وإذا تم الوصول إلى مرحلة بعد فترة زمنية طويلة يكون فيها المطلب الفلسطيني الدولة الواحدة، من المتوقع أن يتم إعادة إحياء مشروع الترحيل القسري، أو ربما الشروع فيه بتدرج مدروس، درءاً لمخاطر مطلب الدولة الواحدة من وجهة نظر إسرائيل.

إن الرصيد الاستراتيجي الأساسي للفلسطينيين هو وجود شعب على أرضه، أي ما يسمى بالخطر الديموغرافي من وجهة نظر إسرائيل، انه رصيد يجب أن لا يعرض للخطر تحت أي ظرف كان. بالتالي إن المبادرة الفلسطينية الأساسية التي هي في حيز الممكن، ويجب الإقدام عليها بسرعة، تكمن في إصلاح النظام السياسي الفلسطيني الحالي وتجديد شرعيته حتى يتم إدارة الصراع بطريق تخلو من الشرذمة، الأمر الذي يهدد الفلسطينيين بخطر أكبر من أية أخطار خارجية.

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات*

من المرجح أن يدوّن في المستقبل أن إحدى أهم تركات الرئيس عرفات أنه أنشأ نظاماً سياسياً في فلسطين لا بدّ أن يتغير بعد وفاته. ذلك بأن الرئيس الراحل شكل نظاماً سياسياً وإدارياً كان هو بشخصه الصمغ اللاصق له. وهذا ينطبق أيضاً على حركة "فتح"، وبدرجة أقل على فصائل منظمة التحرير الفلسطينية.^(١)

كان هذا معروفاً منذ مدة. وفي النقاشات الداخلية في حركة "فتح"، التي بدأت مع نهاية سنة ٢٠٠٢ بعد إعلان الولايات المتحدة وإسرائيل مقاطعة عرفات سياسياً، وخصوصاً بعد تهديد إسرائيل أكثر من مرة باغتياله أو بنفيه خارج فلسطين، نوقش موضوع ما بعد عرفات، وكان الرأي الراجح في حينه - كما قال أحدهم - أن لا خيار لحركة "فتح" سوى "الاصطفاف" وراء محمود عباس (أبو مازن). وهذا ما حدث، وإن كان في المرحلة الرابعة من المراحل التي مرّ بها أبو مازن خلال الأعوام الأربعة الماضية كما سنرى.

لكن الأسئلة في شأن المستقبل تبقى قائمة، حتى لو تمكنت القيادة الحالية لحركة "فتح" من التوحد حول أبو مازن بعد وفاة الرئيس

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٢. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع ٢٠٠٥، ص ٥١-٥٧

عرفات. فالسؤال الأساسي يبقى عن مصير الحركة نفسها. وفي نقاش مستقبل النظام السياسي الفلسطيني لا بد من البدء بحركة "فتح" لأنه يُنظر إليها على أنها "حزب السلطة" خلال مرحلة أو سلو، ولأنها أيضاً حزب الرئيس عرفات.

وأسوة بالنظام السياسي الفلسطيني، وخصوصاً ما بعد أو سلو، تشكلت "فتح" كما هو معروف من عدة محاور ارتباط وحلقات متنافسة أحياناً، ومتعاونة أحياناً أخرى. ولأنها حركة غير مأسسة، بمعنى أن هيئاتها ومجالسها الداخلية لم تكن فاعلة، ولم يكن لها دور فعلي في صنع القرار، كان الرئيس عرفات الضابط الأساس والعنصر الموحد للحركة.

وقد أضافت الانتفاضة الثانية بعداً آخر للصراعات الداخلية بظهور جيل آخر من الناشطين ميدانياً، سعى لتمثيله عدد من الأشخاص، بينهم مروان البرغوثي الذي ارتبط اسمه بكتائب شهداء الأقصى؛ هذا قبل أن تتفتت "الكتائب" إلى مجموعات غير ممركرة تصدر بيانات تتضارب أحياناً مع بعضها البعض.

في أواسط سنة ٢٠٠٣، ظهرت في الصحف والندوات نقاشات علنية بشأن مستقبل حركة "فتح". وكان من الجلي أن المطلب الإصلاحي في الحركة أضحى مطلباً ملحا لدى الجيلين الثاني والثالث إزاء استئثار الجيل الأول بالقرار، من خلال استئثاره باللجنة المركزية برئاسة عرفات. والمقصود بالإصلاح هنا دور جيل "الداخل"، في "فتح"، في صنع القرار. وكما قال أحد الناشطين في إثر اجتماع المجلس الثوري في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ للبحث في ترشيح أبو مازن لرئاسة السلطة: "رأيت نفس الأشخاص الذين كنت أراهم في تونس، وقد استحوذوا على زمن جيلين: جيل الشتات وجيل ما بعد أو سلو".

وقد واجهت القيادة الفلسطينية بعد وفاة الرئيس عرفات معضلة حقيقية تمثلت في أنها كانت مضطرة إلى القيام بعمليتين صعبتين في الوقت نفسه: إجراء انتقال سريع في القيادة، وانتخاب أمين سر جديد لمنظمة التحرير الفلسطينية ومرشح لحركة "فتح" لرئاسة السلطة الفلسطينية؛

الحصول على تأييد لذلك داخل الحركة قبل البدء بالإصلاح الداخلي، أي قبل تحقيق مطلب الأجيال التي تلت الجيل الأول المؤسس.

وقد ظهر التوتر والتنافر بين الحاجتين بوضوح في اجتماع اللجنة الحركية العليا الذي عقد في بيت لحم في النصف الثاني من تشرين الثاني / نوفمبر الماضي، والذي صدر عنه قرار كأنه ينطق بلسانين: الموافقة على ترشيح أبو مازن، واعتراض على آلية اتخاذ القرار. ودل ذلك على أن المطلب الإصلاحي سيوضع على الطاولة في المستقبل القريب، أي ما بعد الانتخابات الرئاسية. ومن المحتمل جداً أن تظهر بوادر التفتت داخل الحركة في انتخابات المجلس التشريعي. وقد جاء ترشيح مروان البرغوثي في حينه مؤشراً مبكراً إلى ما قد تؤول الأمور إليه.

في نهاية شباط / فبراير وبداية آذار / مارس ٢٠٠٥، تصاعدت حدة التوترات الداخلية في الحركة باستقالة نحو ثلاثين عضواً من "مكتب التعبئة والتنظيم" الذي يرئسه هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح". وعلى الرغم من المساعي المتعددة لتدارك الأمر، فقد بقي هذا التوتر الداخلي عنصراً يهدد لأزمات أخرى مقبلة. وسيكون المحك الأكبر هو قدرة الحركة على توحيد صفوفها في الانتخابات المقبلة للمجلس التشريعي^(٢).

من هذا المنظور يبدو اختيار ١٧ تموز / يوليو موعداً للانتخابات لمجلس تشريعي جديد محيراً بعض الشيء، لأنه يجيء قبل موعد انعقاد مؤتمر الحركة المقرر في آب / أغسطس ٢٠٠٥، والذي كان يمكن الاتفاق فيه على مرشحين محددين للحركة وتفادي التنافس المحتمل في الانتخابات نفسها بين مرشحين عن "فتح" للمجلس التشريعي. ومن الجدير بالذكر أن هذا التنافس بين مرشحين عن الحركة تم أيضاً في انتخابات سنة ١٩٩٦، وبوجود الرئيس عرفات. لكن من منظور الرئيس الراحل كان ذلك في حينه حلاً لمشكلة، أي تفادي الاختيار من جانب هيئات الحركة، في الحالات التي أصر فيها أكثر من مرشح من "فتح" على خوض الانتخابات ممثلاً عن الحركة، لأن من سيربح في النهاية سيكون من أحد أجنحة "فتح" على أية حال. أي أن الرئيس، كما يبدو، اعتمد طريقة الاختيار "الداخلي" من جانب جمهور الناخبين العام. وما سمح

بذلك، كما هو واضح، عدم وجود منافس جدي لحركة "فتح" في تلك الانتخابات بسبب مقاطعة "حماس" وعدد من فصائل منظمة التحرير الفلسطينية. لكن هذا لن يتكرر في الانتخابات التشريعية المقبلة.

إن الاحتمالات المتعلقة بمستقبل "فتح" ما زالت، في الواقع، مفتوحة. وفي السياق الأعم، هناك عناصر جذب تدفع باتجاه وحدة الحركة، وهناك عناصر طرد تدفع في اتجاه التفتت. ومن الواضح أن اسم حركة "فتح" سيستمر لأسباب تاريخية، أي الحاجة إلى الاستمرارية في التاريخ الحي في الأذهان، ولأن "فتح" أيضاً حزب الرئيس عرفات. لكن إذا كان من الواضح أن اسم الحركة لن يندثر، فإن هذا بحد ذاته لا يمنع التفتت داخلها. ونستذكر هنا أن الحركات الانشقاقية داخل "فتح"، وخصوصاً "فتح الانتفاضة"، حاولت الإبقاء على الاسم لكنها اندثرت لعدة أسباب، أهمها وجود الرئيس الراحل على رأس الحركة في حينه. وبالنسبة إلى "فتح الانتفاضة" فقد أصبحت تعرف بعد الانشقاق على نطاق واسع أنها مجموعة "أبو موسى".

أما العنصر الأساسي الآخر الذي يدفع في اتجاه وحدة "فتح"، فيمكن في أن مطلب الانتخابات داخل الحركة سيكون مطلباً له شرعية لا يمكن أن تقاوم. وهذه سمة ستلازم النظام السياسي الفلسطيني في المستقبل، ليس فقط لأن عرفات خضع لهذا "الممر الإجباري" بموجب اتفاق أوسلو، وليس فقط لأنه وصف نفسه خلال العامين الماضيين بأنه الرئيس المنتخب في وجه من أراد تهميشه سياسياً، بل لأنه أيضاً أحد أسس الشرعية السياسية في عالم اليوم.

في المقابل، تكمن عناصر التفتت في مقاومة محتملة للأسس الجديدة للشرعية داخل "فتح"، أي الانتخابات والمأسسة وإصلاح النظام الداخلي، من جانب الرعيل الأول الذي ما زال يمسك بزمام الأمور داخل الحركة ولو مؤقتاً.^(٣) إنما من المرجح أن تنشأ "فتح جديدة"، أو متجددة، بفعل الانتخابات، ربما على مراحل، وبعد تجاذبات قد ينجم عنها ظهور حركات انفصالية. لكن الأمر سيؤول، في النهاية، إلى من يعتمد الانتخابات كأسس جديدة للشرعية الداخلية، ولو بعد حين.

لقد انتهى زمن "الشرعية التاريخية" بعد رحيل عرفات. وسيشكل هذا منعطفاً مهماً لمستقبل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، لكن ليس لـ "حماس"، التي تواجه أوضاعاً مختلفة، وإن كانت هي أيضاً في قيد التحول والانتقال من مرحلة إلى أخرى كما سنرى. وبحلول "الشرعية الانتخابية" مكان "الشرعية التاريخية" ستواجه فصائل منظمة التحرير، باستثناء "فتح"، منعطفاً مصيرياً. ذلك بأن الانتخابات، وخصوصاً التشريعية منها، ستفقد بعض هذه الفصائل صفته التمثيلية، أو ستعطيه حجمه الفعلي إن خاض الانتخابات.

كان انسداد النظام السياسي أمام التغيير خلال عهد الرئيس الراحل هو الذي أجل ظهور أحزاب أو تيارات سياسية جديدة إلى جانب "حماس" و"فتح". وبقيت "الشرعية التاريخية" ملازمة لفصائل منظمة التحرير، وأساساً بسبب استمرار اعتمادها من جانب عرفات في إطار اللجنة التنفيذية للمنظمة، على الرغم من ضمور قواعدها من الأعضاء والمؤيدين، وعلى الرغم من أداؤها المتواضع في استطلاعات الرأي.

وخلال الانتفاضة الثانية، سلكت "حماس" طريق الفصائل نفسها للحصول على "الشرعية النضالية"، الأمر الذي أدى إلى ازدياد رصيدها لدى الجمهور خلال الأعوام الأربعة الماضية. وقد سعت خلال العامين الماضيين لتحويل هذا إلى رصيد سياسي، ورفعت شعار "شركاء في الدم، شركاء في القرار".

لكن السؤال الأهم المستقبلي، المعني بالنظام السياسي الفلسطيني، لا يتعلق بمستقبل فصائل المنظمة، وإنما بموقع جمهورها السابق، وما إذا كان سيشكل جزءاً منه قاعدة انتخابية لـ "التيار الثالث"؛ أي تكتل سياسي آخر إلى جانب "فتح" و"حماس".

تبرز استطلاعات الرأي على مدى سبعة أعوام إمكان تبلور مثل هذا التيار نظراً إلى أن نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ تقريباً تفضل خياراً آخر غير "حماس" و"فتح". وتتراوح هذه النسبة بين هذين الرقمين تبعاً للأوضاع السياسية والميدانية عند إجراء هذه الاستطلاعات. وقد

شهدت الانتخابات الرئاسية بداية تبلور هذا التيار، لكن الانتخابات التشريعية ستحسم الأمر بشكل واضح.

ومن منظور ديمقراطية النظام السياسي في فلسطين واستقراره أيضاً، من المفضل أن يتشكل المجلس التشريعي الجديد من عدة محاور أو مراكز قوى، وعلى الأقل ثلاثة: ”فتح“ و”حماس“، وتكتل التيار الثالث. ذلك بأن اقتصار المجلس على ”فتح“ و”حماس“، وعلى وجه الخصوص إن كانت الأعداد متقاربة، سيؤدي إلى مجلس فيه استقطاب مستمر يضعف شرعية القرار السياسي، وسيكون في كل الأحوال غير ممثل بما فيه الكفاية للتعددية السياسية والفكرية الموجودة في المجتمع الفلسطيني. لكن هذا مرهون أيضاً بنوع القانون الانتخابي المعدل المحال على المجلس التشريعي منذ عامين للنظر فيه، والذي أثار وما زال يثير جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية^(٤).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن القانون الانتخابي هو أحد أهم العناصر المشكلة لأي مجلس تشريعي جديد. ومن المعروف أن ”لعبة الانتخابات“، أي حسم النتائج سلفاً فيما يتعلق بتركيبة المجلس، تبدأ بنوع القانون، وما إذا كان يقصي أو يحجم طرفاً أو أطرافاً، أو أنه يسعى ما أمكن لتمثيل أكبر عدد من القوى الفاعلة في المجتمع. وهذا يرتبط مباشرة بشرعية النظام السياسي. فكلما زادت درجة الإقصاء قلت شرعية النظام. ولنا في لبنان عبرة، إذ يحدث في الجدول منذ أعوام بشأن الإقصاء أو الإنصاف في تمثيل جميع الأطياف السياسية في النظام السياسي، كنتيجة لنظام انتخابي يعدل مرة كل أربعة أعوام.

في كل الأحوال، من التبعات المهمة لوجود انتخابات في فلسطين أنه لن يكون في الإمكان العودة إلى المعادلات السابقة لغرض إعادة بناء هيئات منظمة التحرير الفلسطينية. ف”حماس“ لن تقبل، بعد انتخابات المجلس التشريعي الجديد، أن تسمى الفصائل نفسها ممثلي الشتات الفلسطيني، إن كان أداء الفصائل في الانتخابات متواضعاً كما هو مرجح. ولن يقبل ذلك ممثلو أي تيار ثالث قد يظهر في المجلس الجديد. وبما أن مطلب الحفاظ على وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني ضمن إطار منظمة التحرير

سيبقى مطلباً ملحاً، فسيتم النظر مجدداً في سبل تمثيل "الخارج"، على الرغم من أن الحلول ليست واضحة وسهلة في غياب إمكان إجراء انتخابات في مختلف مواقع وجود الفلسطينيين. ومن المتوقع أن يحدث النقاش بشأن الموضوع مستقبلاً، وخصوصاً بوجود مطالبات بعقد المجلس الوطني الفلسطيني في بلد عربي في أقرب فرصة. ومن غير المتوقع أن يتم ذلك قريباً، وحتى لو تم فسيجري الطعن في شرعية الممثلين، ولا سيما إن كان سبق ذلك انتخابات لمجلس تشريعي جديد بوجود تمثيل محدود لفصائل المنظمة، باستثناء "فتح".

ومن تبعات الانتفاضة الثانية واعتماد آلية الانتخابات أساساً للشرعية السياسية، أن "فتح" ستجد نفسها في وضع يختلف عن السابق، أي انتهاء عهد التفرد بالقرار السياسي الفلسطيني. وسيشكل هذا مخاضاً سياسياً لا بد من أن تمر "فتح" به. وعلى الرغم من وجود قنوات داخل الحركة بأن هذا المسار ضرورة لا بد منها، فإنها لا تزال تحتوي معاقل متشبثة بالقديم.

وهنا يجب الإشارة إلى أن من أصر على إجراء الانتخابات البلدية قبل وفاة الرئيس عرفات من داخل "فتح" كان أسرع من غيره إلى التقاط مؤشرات المستقبل. وهذا موقف يجب أن يسجل لهم لأنه انطوى على مغامرة من المنظور التقليدي داخل الحركة؛ ذلك بأن النتائج لم تكن مضمونة على الرغم من كل الحسابات والاحتياطات، كما برهنت نتائج الانتخابات البلدية في غزة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

ووجود "حماس" في النظام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى "التيار الثالث" المتوقع وجوده في المجلس التشريعي الجديد، يمثل خطوة مهمة على طريق ديمقراطية الحياة السياسية الفلسطينية ودفع برنامج الإصلاح الداخلي إلى الأمام، الذي تحتاج "فتح" إليه أيضاً للبقاء كتيار رئيسي في الساحة الفلسطينية. إن عدم إصلاح "فتح" سيعني في الأمد الأطول أنها آيلة إلى الاندثار، لكن من غير المتوقع أن يحدث ذلك، حتى لو مرت الحركة بمخاض عسير، وسيكون لأبي مازن دور أساسي في قيادة "فتح" المتجددة إن قبض له الاستمرار في منصبه عامين على الأقل.

وسيضع مجلس مثل هذا قيوداً على القرار السياسي والإداري لأية حكومة فلسطينية مقبلة، ويوفر لها معارضة داخلية نشيطة قد تسعفها أمام ضغوط إسرائيل والولايات المتحدة. ومن غير المستبعد أن تصبح الحياة السياسية في فلسطين أكثر ديمقراطية من أي بلد عربي. فقط إسرائيل والولايات المتحدة يمكنهما أن تمنعا ذلك بإعاقة إجراء الانتخابات التشريعية، خشية دمقرطة القرار السياسي الفلسطيني.

ومن الجلي أن تطور النظام السياسي الفلسطيني لن يتم بمعزل عن مؤثرات خارجية، أهمها العلاقة المستقبلية بإسرائيل، بما في ذلك نوع الدولة التي يمكن أن تنشأ، وطبيعة علاقة هذه الدولة بإسرائيل.

وبما أننا ما زلنا في مرحلة انتقالية سابقة لخريطة الطريق، فإن مشروع أبو مازن يتسم بالوضوح، على الرغم من أنه محفوف بالمخاطر أيضاً، لأنه يتطلب تجاوزاً كبيراً من جانب الحكومة الإسرائيلية. وخلال الأعوام الأربعة الماضية، مرّ أبو مازن بأربع مراحل لم يكن إلا في اثنتين منها "رجل المرحلة". فلم يكن كذلك في بداية الانتفاضة حين عبر بوضوح وجرأة أدبية ملحوظة عن موقفه من استخدام السلاح. بعد ذلك، أصبح رجل المرحلة في النقاشات الداخلية في "فتح" في نهاية سنة ٢٠٠٢، حيال إمكان قيام إسرائيل بتنفيذ تهديداتها باغتيال الرئيس عرفات، أي كخلف له. ومع قبوله رئاسة الحكومة في سنة ٢٠٠٣ لم يكن رجل المرحلة، ولأسباب التي ذكرها هو في خطابه أمام المجلس التشريعي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣؛ أي مسعى إسرائيل لإفشاله، إضافة إلى عوامل داخلية أيضاً. وبعد أربعة أعوام منهكة من الدمار والحصار والإفقار، منحه الجمهور الفلسطيني الثقة وبتوقعات عالية. ولم يتصرف أبو مازن كسياسي تقليدي يسعى لاستمالة الجمهور، بل إن الجمهور وصل إلى النقطة نفسها التي بدأ بها أبو مازن قبل أربعة أعوام.

ويسعى أبو مازن الآن لإخراج الملف الفلسطيني من دائرة "الإرهاب" التي وضعته فيها إسرائيل والولايات المتحدة، ثم العودة إلى خريطة الطريق، إن كان هذا في حيز الممكن. غير أن استمرار وجود السلطة الفلسطينية مرهون بوجود مسار سياسي مقنع للجمهور. إن "التهدئة"

أو الهدنة، سواء كانت معلنة أو مضمرة، سينتهي مفعولها مع مرور الوقت، إذ هناك تناقض بين وجود سلطة فلسطينية وعدم وجود مسار سياسي، لأن الفراغ قد يعبأ ميدانياً من جانب عدة أطراف.

وعليه، إذا سعت إسرائيل لإفشال أبو مازن ينشأ السؤال من منظور إسرائيل والولايات المتحدة والدول الأوروبية: ماذا بعد أبو مازن؟ إن عدم العودة إلى خريطة الطريق، التي هي مطلب السلطة الفلسطينية الرسمي، يشكل إحدى طرق إفشال أبو مازن؛ أي عدم وجود مسار سياسي يمكن للسلطة الفلسطينية أن تقدمه للجمهور، كتقدم ولو بالتدريج. هذا إلا إذا كان تفسير النظرة الاستراتيجية للحكومة الحالية في إسرائيل بأنها تفضل الصراع الميداني المفتوح، أو العودة إليه بعد فترة من الزمن في نطاق صراع إقليمي واسع، سواء مع إيران أو سورية وحزب الله.

وإذا استُبعد هذا التفسير، يصبح من غير المستبعد العودة إلى خريطة طريق معدلة، على الأقل من ناحية التواريخ. وأستذكر هنا مواقف شارون العلنية فور انتخابه في بداية سنة ٢٠٠١، والتي قال فيها إن نظرتة إلى المسار السياسي المفضل تكمن في اتفاق طويل الأمد يُنشئ دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة. وقامت إدارة بوش لاحقاً بترجمة هذا الموقف إلى خريطة الطريق.

غير أن وجود الجدار العازل، والفصل الجغرافي، واستمرار الاستيطان، ستؤدي كلها إلى عودة أساليب مقاومة الانتفاضة الأولى، وسيشكل الجدار أحد محاورها. هذه الأساليب موجودة الآن، لكنها لا تحظى بالتفات كاف بوجود صراع مسلح. وقد تجد السلطة الفلسطينية نفسها في موقع شبيه بالموقع الذي كانت فيه خلال الانتفاضة الثانية بوجود عرفات. فإن لم تحدد موقفها من نشاطات مقاومة الجدار ستُخرج داخلياً، وإن حددت موقفاً وموقعاً سنتهمها إسرائيل بالتحريض والتواطؤ وتحملها المسؤولية.

وهذا ما شكل التناقض الأساسي خلال الأعوام الأربع الماضية: وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في الوقت نفسه. ذلك بأن مبرر

وجود السلطة هو وجود مسار سياسي يُفترض فيه ضمناً، من منظور الجمهور الفلسطيني، أن يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة. لكن مع توقف المسار السياسي، وخصوصاً بعد فشل محادثات كامب ديفيد واندلاع الانتفاضة، نشأ التساؤل عن موقع السلطة ودورها. ونشأ المأزق: إن لم تشارك في أعمال المقاومة ولم توفر حماية للجمهور من غزوات الجيش الإسرائيلي واعتقالته وَاغتيا لاته، لن يكون هناك مبرر لاستمرار وجودها من منظور الجمهور الفلسطيني. وإن شاركت، بشكل مباشر أو غير مباشر، تصبح هدفاً لإسرائيل، أو كحد أدنى تحملها مسؤولية اعتماد العنف وسيلة بدلاً من المفاوضات.

وقد أمسك عرفات العصا من الوسط: دعم غير رسمي للمقاومة، وإحجام رسمي لمختلف الأجهزة الأمنية عن المشاركة في المقاومة (باستثناء حالات فردية). ووجدت السلطة الفلسطينية نفسها في وضع لا تحسد عليه. فقد حملتها إسرائيل المسؤولية، وسعت لعزل عرفات سياسياً بتأييد من إدارة بوش. وفي الوقت ذاته، لم تجد نفسها في مأمن من نقد الجمهور الذي كان يطلب دوراً أوضح لها. وفي نهاية سنة ٢٠٠٣، تعالت عدة أصوات ظهرت على شكل مقالات في الصحف ومدخلات في ندوات علنية، تساءلت عن جدوى استمرار وجود السلطة في ظل احتلال فعلي، وبدا مطلب حل السلطة جذاباً إلى درجة تداوله في أوساط السلطة نفسها، ولو لفترة قصيرة.

ومن الممكن أن تجد أية سلطة فلسطينية جديدة نفسها في وضع مشابه مستقبلاً. ذلك بأن وجود سلطة فلسطينية ووجود مقاومة في الوقت نفسه، مهما يكن شكلها، في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، سيضعها بين المطرقة والسندان. وسيشكل استمرار الاستيطان ووجود الجدار الفاصل وقوداً لأي تحرك مقاوم مستقبلاً، حتى لو أخذ أشكالاً أقرب إلى آليات وأساليب العمل الميداني للانتفاضة الأولى. وهي أشكال موجودة حالياً، ومن المتوقع أن تتعاظم بوجود وقف لإطلاق النار، وهو ترتيب هش في كل الأحوال في غياب مسار سياسي يتعدى الانسحاب من غزة.

وستجد الأحزاب والحركات الممثلة في المجلس التشريعي الجديد أنه لن يكون في إمكانها البقاء على الحياد بوجود مقاومة على الأرض. وستقوم إسرائيل باعتقال عدد أكبر من أعضاء المجلس التشريعي مما قامت به خلال الأعوام الأربعة في الانتفاضة الثانية، ذلك بأن محور العمل السياسي سيكون في هذا المجلس، بخلاف الوضع السابق الذي هيمن فيه الرئيس عرفات على النظام السياسي الفلسطيني بأكمله.

إن الافتراض الضمني لمعادلة أو سلو، من منظور فلسطيني، كان أنها ستؤدي إلى حل نهائي. وكانت هذه مغامرة من الجانب الفلسطيني كما قال أبو مازن نفسه في حينه. في المقابل، إن أو سلو ٢ (أي خريطة الطريق) في أوضاع دولية وإقليمية غير حميدة، ستكون مغامرة أكبر في الأمد الأطول. ويسعى أبو مازن حالياً لأن يعدل خريطة الطريق من خلال مطالبته المتكررة بالعودة مباشرة إلى المفاوضات النهائية بعد إتمام المطلوب من الجانب الفلسطيني في المرحلة الأولى من خريطة الطريق؛ أي إيقاف "العنف" والمقاومة.

لكن لا يبدو حتى الآن أن هناك تجاوباً مع هذا المطلب من جانب إسرائيل أو الإدارة الأميركية. ومن غير المتوقع أن يبدأ أي مسار سياسي قبل ربيع سنة ٢٠٠٧، أي بعد الانتخابات في إسرائيل المقرر أن تتم في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، وبعد إتمام الانسحاب من غزة في نهاية سنة ٢٠٠٥.

وستكون فترة العامين المقبلين اختياراً عسيراً لأبي مازن وللأحزاب والحركات الفلسطينية. إذ سيطلب منها استمرار التهدئة بوجود فتيل الاستيطان والجدار المفجر. وسيتوقف الكثير على موقف الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يرغب الآن في التهدئة. وفي حال تغير هذا الموقف ستجد السلطة الفلسطينية المتجددة بعد انتخابات المجلس التشريعي أن لا مناص من الاختيار. فإذا اختارت الوقوف مع جمهورها كما فعل الرئيس عرفات ستجد أنها ليست شريكاً لإسرائيل، إن بقيت إسرائيل على حالها كما هي الآن.

الهوامش

(١) ليس المقصود بعبارة "النظام السياسي الفلسطيني" ما إذا كان رئاسياً أو برلمانياً، وإنما النظام السياسي الذي أنشأه الرئيس عرفات، وخصوصاً بعد أوسلو، في الضفة الغربية وقطاع غزة. فيما يتعلق بصفات هذا النظام الزبائني الرئيسية من أكثر من منظور، راجع: جميل هلال، "النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية" (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ١٩٩٨). راجع أيضاً:

Mushtaq Husain, George Giacaman and Inge Amundsen, eds., *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation* (London and New York: Routledge Curzon, 2004), pp. 141-167.

(٢) راجع: "الانتفاضة الشبابية في فتح: بداية أم نهاية؟"، "الأيام" (رام الله)، ٩/٣/٢٠٠٥.

(٣) موضوع الإصلاح داخل "فتح" مطروق علناً في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى الفلسطينية منذ أواسط سنة ٢٠٠٣ على الأقل. وقد اشتدت حدة وصراحة النقاشات العلنية بشأن الموضوع بعد وفاة الرئيس عرفات. راجع، مثلاً، عدة مقالات لكتّاب الرأي في جريدة "الأيام" في شباط/فبراير وآذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠٠٥، وخصوصاً مقالات عبد الله عواد، وطلال عوكل، وهاني المصري، وهاني حبيب. راجع، أيضاً، عدة مقالات عن الموضوع في مجلة "الطريق"، العدد ٢٣، نيسان/أبريل ٢٠٠٥، والتي توزع كملحق مع جريدة "الأيام".

(٤) من أمارات التفتت داخل حركة "فتح"، أي عدم وجود إطار أو مجلس أو فرد يمكن أن يحسم قرار الحركة بعد وفاة الرئيس عرفات، مآل قانون الانتخابات الجديد. وفي آخر حلقة من مسلسل نقاش القانون لما يزيد على عامين، أنه بعد تقديم "مبادرة فتح" في مؤتمر القاهرة (١٥ - ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٥) بتبني "النظام المختلط مناصفة" (٥٠٪ نسبي لدائرة واحدة للضفة والقطاع، و٥٠٪ أغلبي لدوائر متعددة، وهو مطلب معظم فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، وعدة مؤسسات مجتمعية تعنى بالشأن العام)، وتضمن هذه المبادرة في البيان الختامي للمؤتمر كـ "توصية" للمجلس التشريعي، لم يوافق نواب حركة "فتح" في المجلس التشريعي على هذه المبادرة حتى تاريخ كتابة هذه السطور (١٠/٤/٢٠٠٥).

وأكد كل من سمير المشهراوي وصخر بسيسو، عضوي حركة "فتح" في حوار القاهرة، أن هذه "مبادرة حركة فتح"، لكن لا أحد في "فتح" على ما يظهر يستطيع أن يلزم أعضاء الحركة في المجلس التشريعي بها بعد وفاة الرئيس عرفات، بمن في ذلك أبو مازن. ويجري النقاش حالياً مع أعضاء المجلس في شأن خيارات أخرى، بينها تمثيل نسبي كامل لدائرة واحدة فقط.

فيما يتعلق بنص البيان الختامي وتفصيلات أخرى، راجع: "الأيام" (رام الله)، ١٨/٣/٢٠٠٥، راجع أيضاً: جورج جقمان، "ما يجب أن يقال بصراحة للمجلس التشريعي"، "الأيام" (رام الله)، ١٢/٢/٢٠٠٥.

المجلس التشريعي

تقييم أداء المجلس التشريعي خلال العشر سنوات الماضية*

سأتناول موضوع أداء المجلس التشريعي خلال السنوات العشر الماضية من ثلاث زوايا محددة: الأولى الظرف السياسي الذي تمت فيه الانتخابات في يناير ١٩٩٦، الثانية طبيعة النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو والثالثة القانون الانتخابي الذي تم بناء عليه انتخاب المجلس. وسأنوه إضافة إلى تأثير استحداث منصب رئيس الوزراء على عمل المجلس التشريعي بما في ذلك خلال الفترة بعد رحيل الرئيس عرفات.

ويمكن اعتبار هذه المحاور إطاراً تحليلياً يمكن من خلاله إلقاء ضوء على عمل المجلس وتفسير نقاط الضعف في عمله خلال السنوات العشر الماضية. ذلك أنه لا يمكن معالجة أداء المجلس في فراغ سياسي أو بنيوي أو تاريخي. وان كان المجلس سيد نفسه كما يقال أحيانا بالمعنى الأضيق للعبارة، هو ليس سيد نفسه بمعنى أعم، أي أنه لا يعمل خارج نطاق الظرف التاريخي المحدد الذي مارس عمله فيه والمؤثرات الخارجية عليه.

* نشرت في مؤتمر رام الله الأول: عشر سنوات على وجود السلطة الفلسطينية. تقييم التجربة ورؤية المستقبل. رام الله: مركز بانوراما، ٢٠٠٥، ص ٦٧-٧٥

وأشير إلى أن الحديث عن أداء المجلس يجب أن يميز بين أداء عدد من الأفراد فيه، أو أداء كتل صغيرة اجتمعت على عدد من القضايا، وعمل المجلس ككل. وكما يعلم الكثيرون، كان هناك أداء متميز لعدد من أعضاء المجلس ونشاط ملحوظ وجدية عالية في التعامل مع قضايا مختلفة وانفتاح على المجتمع والجمهور. بالتالي أي تعميم يجيء في سياق هذه الورقة يحتمل العديد من الاستثناءات. ولكن بما أن الموضوع يتعلق بالمجلس ككل كهيئة واحدة تأخذ القرارات بالأغلبية، لا يسعني هنا الإشارة إلى كل الاستثناءات الفردية والتي بالرغم من تميزها لم تتمكن من التأثير على مجمل أعمال المجلس حتى لو أن أثرها كان ملموساً في أكثر من مكان أو مناسبة أو قرار.

كما هو معروف، قاطعت عدة أحزاب وفصائل وحركات انتخابات عام ١٩٩٦ بسبب موقفها من اتفاقية أوسلو. وأدى هذا إلى إضعاف التعددية السياسية داخل المجلس بعد الانتخابات بالرغم من مسعى البعض لتشكيل محاور محددة داخل المجلس بعد الانتخابات على شكل كتل تجمعها قواسم مشتركة. لكن الغلبة العددية بقيت لما سمي بكتلة فتح.

ومن الجائز القول أنه حتى لو شاركت التيارات والأحزاب السياسية المعارضة لاتفاق أوسلو، وكان من المرجح حصول كتلة فتح على أغلبية في كل الأحوال. وحتى لو سلمنا على سبيل الافتراض والجدل أن هذا كان في حيز الممكن، لا بد أن وجود تعددية حزبية داخل المجلس كانت ستعكس نفسها على عمل المجلس بأشكال مختلفة وتسمح بوجود تحالفات أوسع حسب الموضوع والقضية. وفي كل الأحوال، كان من المتوقع أن تكون أغلبية فتح أقل مما أضحت عليه في المجلس.

على أية حال، لا حاجة للاسترسال في متابعة حالة افتراضية، ويكفي الإشارة إلى ضعف التعددية السياسية في المجلس بسبب الظرف السياسي في حينه وتبعات ذلك على عمله.

لكن النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو، وهو العامل الثاني المؤثر على عمل المجلس، ربما كان عاملاً أهم من الأول من ناحية أثره. وكما هو

معروف اتسم هذا النظام في جانبه السياسي والإداري (أي الوزارات والدوائر الحكومية) بتعدد المحاور ومراكز القوى وبغياب المؤسسة فيه. وهو نظام تشكل خلال حقبة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج. ولكنه في حينه احتوى على توازنات داخلية خاصة داخل حركة فتح. ولكن بعد استشهاد أبو جهاد وأبو إياد وآخرين ممن شكلوا ضوابط داخلية في الحركة ومن ثم المنظمة، أصبح الرئيس عرفات هو الصمغ اللاصق لهذا النظام السياسي والإداري. وقد قاوم الرئيس محاولات المؤسسة المختلفة وتعامل مع المجلس التشريعي وكتلة فتح فيه أيضاً بنفس الأسلوب. وأدى هذا إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية في أغلب الأحيان، بالرغم من محاولات المجلس المختلفة لمشاركة الرئيس في القرار جزئياً بفعل ضغط الرأي العام الفلسطيني.

وكان هذا ملحوظاً في أول تقرير وضعه المجلس عن الفساد في عام ١٩٩٧ الذي عبر عن محاولة من قبل المجلس للتجاوب مع الرأي العام الداخلي من جهة، وإدخال بعض عناصر المساءلة في النظام السياسي ومن ثم تقوية دور المجلس. وكما هو معروف شكل الرئيس عرفات في حينه لجنة أخرى لدراسة التقرير والموضوع ككل، ودفن بعد ذلك هذا التقرير في ملفات الرئيس ولا أحد يعرف شيئاً عن فحواه من مصادر علنية، ولم يتمكن المجلس من متابعة الموضوع.

توجد حالات عدة من هذا النوع لمحاولات قام بها بعض أعضاء المجلس أو بعض من لجانة أو المجلس ككل، معظمها كان نصيبه الفشل بسبب مقدرة الرئيس على تطويع أغلبية من أعضاء المجلس بشكل أو بآخر. وأشير مثلاً إلى موازنة الحكومة التي أقرها المجلس في العام ١٩٩٩. وكانت اللجنة المسؤولة عن الموازنة في حينه قد توقفت عند بعض أبواب المصروفات غير المعروفة أو غير مفسرة وتتعلق بموازنة مكتب الرئيس. وبعد أخذ ورد ومحاولات عدة من قبل اللجنة، انتهت هذه باجتماع مع الرئيس عرفات للجنة في غياب رئيسها وطلب منها إقالة رئيس اللجنة. وقام رئيس اللجنة هو بالمبادرة بالاستقالة، ورفعت اللجنة الموازنة إلى المجلس الذي أقرها بأغلبية أعضائه.

لا حاجة للاسترسال في إعطاء أمثلة من هذا النوع وهي كثيرة ومعروفة لمن تابعوا عمل المجلس التشريعي عبر السنوات، أي أن أداء المجلس في دوره الرقابي ومساءلة الحكومة كان ضعيفاً في معظم الحالات بالرغم من محاولات مختلفة قام بها أفراد أو لجان. فالضعف لم يكن بسبب عدم المحاولة ولو الجزئية، ولكن بسبب ارتباط أغلبية من أعضاء المجلس بشكل أو بآخر مع الرئيس عرفات شخصياً، أو مع أحد محاور الارتباط في هذا النظام السياسي والإداري الزبائني والمشخص، واعتماده على الولاء الشخصي للرئيس.

أما العامل الثالث المؤدي إلى ضعف أداء المجلس في دوره الرقابي على السلطة التنفيذية فيتعلق بالنظام الانتخابي القديم قيد التغيير حالياً من قبل المجلس التشريعي، لكن هذا العامل غير مستقل بحد ذاته عن العامل الثاني المتعلق بطبيعة النظام السياسي والإداري الفلسطيني في عهد الرئيس عرفات.

كما هو معروف إن العناصر الرئيسية للنظام الانتخابي المعتمد في عام ١٩٩٥ تكمن في أنه نظام أغلبي، يقسم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ١٦ دائرة انتخابية. وكما طبق هذا النظام في حينه، لم يعكس تناسبا في عدد المقاعد لكل دائرة بنسبة عدد السكان، نظراً لرغبة الرئيس الراحل بزيادة عدد المقاعد لبعض الدوائر خاصة في غزة، وفي الضفة الغربية أيضاً.

لا توجد معلومات علنية حول سبب إقرار هذا النظام بالذات ومن نظريه بشكل تفصيلي. ما هو معروف علناً هو أنه صدر "بمرسوم رئاسي"، هذا رغماً عن أن المراسيم الرئاسية يلزمها قانون ناظم لها، ولا يوجد مثل هذا القانون حالياً.

وبشكل أعم، يمكن القول أن النظم الانتخابية متعددة ومتنوعة، ولا يخلو أي نظام انتخابي من نقاط قوة أو نقاط ضعف. ولكن الجانب الأهم يتعلق بحاجات بلد بعينه، السياسية منها والتنموية، في مرحلة محددة من مراحل تطوره. هذا هو أحد المعايير الأساسية للمفاضلة بين نظام انتخابي وآخر.

توجد معايير أخرى عامة تنطبق على معظم النظم الانتخابية، منها أنه يجب أن تسعى لتمثيل القوى الفاعلة في المجتمع وأن لا تقصى مجموعة لصالح أخرى، وأن تعزز الوحدة الداخلية وتجسر أية هوات موجودة، مثلاً وفي حالة فلسطين، ضفة وغزة، مخيم ومدينة، على سبيل المثال لا الحصر. فالهدف الأعم لأي نظام انتخابي يكمن في نطاق تمثيله وفي درجة إضفائه من شرعية واستقرار على النظام السياسي.

وبموجب هذه المعايير، من الجلي أن النظام الانتخابي لعام ١٩٩٥ لم يستوف هذه الشروط. مثلاً، لقد حصل من نجاح في انتخابات عام ١٩٩٦ على ٤٠٪ من الأصوات، بينما حصل من خسر في الانتخابات على ٦٠٪ من الأصوات، وتكرر هذا الأمر في انتخابات البلديات مؤخراً إذ حصل من أحرز معظم المقاعد على ٣٠٪ من الأصوات في بعض الحالات، أي أن من خسر حصل على ما مجموعه ٧٠٪ من الأصوات.

وإذا كان المطلوب في الحالة الفلسطينية إعادة بناء الأحزاب نظراً لأهمية وجودها في أي نظام ديمقراطي، فإن النظام الأغلي ذي الدوائر الصغيرة المتعددة يعزز المحلية على حساب الوطنية، ويعزز دور العشائرية التي احتلت أرض الأحزاب في انتخابات عام ١٩٩٦.

ودون الدخول في هذا الجانب تفصيلياً، يمكن الإشارة إلى أن نظاماً انتخابياً من هذا النوع يؤدي إلى وجود أفراد في المجلس وليس كتل أو أحزاب سياسية، الأمر الذي يسهل الاحتواء والتحييد من منظور النظام السياسي الفلسطيني كما كان في عهد الرئيس عرفات. فتنغلب المصالح الفردية في غياب الأحزاب، ويسهل معها تحييد أفراد المجلس واحداً بعد الآخر بطرق وآليات متنوعة معروفة لمتابعي أمور المجلس التشريعي، وآلية عمل النظام السياسي الفلسطيني.

وخلال الأعوام الأربعة الماضية، تمت عدة دراسات وأبحاث وتقارير حول موضوع النظام الانتخابي الأفضل لفلسطين، وكان الرأي السائد فيها تغيير النظام القديم لصالح نظام يجمع بين التمثيل النسبي لنصف المقاعد إضافة إلى نظام أغلي للنصف الآخر. ويرى البعض

أن النظام الأمثل هو نظام نسبي كامل، أي أن عدد المقاعد لكل كتلة أو حزب يتحدد من خلال نسبة الأصوات ونسبة الحسم. مثلاً، إن كانت نسبة الحسم واحد في المائة، هذا يعني أن كل من يحصل على واحد في المائة من الأصوات أو يتجاوزها يحصل على عدد من المقاعد يقسم فيها عدد الأصوات على عدد المقاعد. وفي نظام من هذا النوع تكون نسبة الأصوات المهذورة أقل بكثير من النظام الأغلبي الذي يصل في بعض الحالات، كما هو الحال في بعض البلديات، إلى نسبة ٧٠٪.

ودون الدخول في تفاصيل فنية أو حسابية تتعلق بهذا النوع من النظام الانتخابي، يكفي القول أنه نظام معتمد في كثير من الدول التي لا تسعى إلى تحديد نتائج الانتخابات سلفاً فيما يمكن أن يسمى بلعبة الانتخابات. وهي لعبة تمارسها الكثير من الأنظمة وتحتمل درجات مختلفة من الإلتقان والفظاظة. ويشكل التزوير أدنى درجات سلم الفظاظة، ويقع النظام الانتخابي في موقع متوسط على هذا السلم من حيث أنه يحسم النتائج سلفاً، ليس في صالح مرشحين محددين، وإنما في صالح مراكز قوى أو أحزاب أو حركات سياسية، أي التوازنات داخل المجلس النيابي.

ويبدو للمراقب أن النظام الانتخابي القديم وكأنه صمم لأن يؤدي إلى الوصول إلى المجلس أفراد مذررين، يسهل تطويعهم واستمالتهم بأليات مختلفة، عوضاً عن أحزاب أو كتل انتخابية. والعبرة الأساسية هي أنه إن أردنا لفلسطين مجلساً قوياً تمثل فيه معظم القوى الفاعلة في المجتمع، يلزم إقرار نظام انتخابي آخر غير الحالي.

وقد اجتمعت هذه العناصر الثلاث المشار إليها آنفاً لإضعاف المجلس أمام السلطة التنفيذية الممثلة بشخص الرئيس عرفات، بالرغم من عدد من المحاولات من قبل بعض الأفراد أو بعض التكتلات داخل المجلس. وهذا بدوره يعكس سمة عامة للنظام السياسي الفلسطيني بعد أو سلو.

وبالرغم من أن العوامل الثلاث المشار إليها آنفاً كانت المحددات الأكبر لعمل المجلس، توجد عوامل أخرى تركت أثراً واضحاً على عمله من الضروري الإشارة إليها. من بينها ما يمكن أن يسمى بضعف تقاليد العمل البرلماني

كعنوان عريض يندرج تحته عدة أمور مثل عدم وجود إجراءات راسخة لعمل المجلس بمختلف جوانبه، من عمل اللجان إلى الوزن الذي تخطى بها توصيات اللجان المختلفة لدى المجلس ككل، إلى المعلومات المتوفرة لدى الأعضاء حيال التشريعات المختلفة قيد النظر لغرض الإقرار، إلى فرق الدعم من باحثين وفنيين واهتمام الأعضاء بما يعدون لهم من معلومات حول الموضوعات قيد النقاش بما فيها القوانين والتشريعات.

ومن الجلي أن أحد أسباب ذلك هو حداثة العمل البرلماني في فلسطين وان وجود تقاليد وإجراءات راسخة أمر يلزمه وقت وتراكم في الخبرة، وبهذا المعنى قد يصعب اختزال مراحل تطور هذا النوع من العمل.

لكن من جهة أخرى، كان هناك قصور واضح في عمل المجلس في هذا النطاق حتى لو أخذ بعين الاعتبار أنه أول برلمان فلسطيني منتخب. والأمثلة هنا كثيرة أشير منها على سبيل المثال لا الحصر إلى سرعة إقرار بعض القوانين أو بعض التعديلات عليها دون دراسة كافية أو حتى معرفة تبعاتها من منظور أغلبية من الأعضاء أنفسهم. وهذا ما حصل مثلاً بإقرار المجلس في فترة قياسية اعتماد السجل المدني إضافة إلى السجل الانتخابي لغرض الانتخابات الرئاسية. ولم يفحص أحد على ما يظهر تبعات ذلك من جهة صلاحية هذا السجل لأغراض الانتخاب. ومن المستبعد أنه كان لدى أعضاء المجلس دراية كافية بالمشاكل التي قد تظهر باستخدامه، أي أن الهدف كان تحديداً اعتماده بسبب مشاكل استخدامه، ظناً منهم، أو من البعض، أنه يتيح مرونة مطلوبة لأغراض شتى.

وفي نطاق التشريع بشكل أعم، وبالرغم من جهود المجلس لإقرار العديد من القوانين التي يحتاجها المجتمع لإدارة شؤونه، إلا أن العديد منها جاء منسوخاً عن قوانين أردنية أو مصرية أو خليط هجين أقر دون اعتبار كاف لحاجات المجتمع الفلسطيني ولإرساء عناصر نظام ديمقراطي. وكان التسرع في كثير من الأحيان، وعدم اعتماد العديد من الأعضاء على معلومات كافية لغرض نقاش القوانين، أو الارتجال المحض بإدخال تعديلات فورية تتعارض مع اقتراحات اللجان، كانت هذه من الأسباب التي أدت بالمجلس إلى إعادة النظر لاحقاً بما أقره بعد اكتشاف ثغرات

عدة، أو تعارض بعض النصوص مع قوانين أخرى، أو عدم قابلية بعض القوانين للتطبيق لأسباب شتى. بالطبع، لا يتحمل المجلس مسؤولية عن عدم إقرار أو تطبيق بعض القوانين، مثلاً، قانون الخدمة المدنية، لأسباب تتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني. لكن لم يكن هذا العامل وحده المسؤول عن هذه الثغرات في عمل المجلس.

وفي نطاق مشاريع الإصلاح المختلفة خاصة خلال الأعوام الثلاث الماضية وابتداءً بخطة الإصلاح الحكومية التي أعدت في عام ٢٠٠٢، لم يشكل المجلس فهماً استراتيجياً لمداخل الإصلاح. وإذا كان الإصلاح يحتاج لإرادة سياسية غير موجودة في النظام السياسي الفلسطيني خاصة بوجود مراكز قوى لا مصلحة لها في التغيير، من الجلي أن المجلس لا يتحمل وحده مسؤولية عدم إقلاع هذا البرنامج.

لكن الأمر الأساسي هنا أن المجلس لم يكن له رأي مبلور ومدرس تجاه خطة الإصلاح الحكومية أفقية الطابع، أي أنها تسعى للإصلاح في أكثر من نطاق في الوزارات والدوائر الحكومية والقضاء والقوانين والتعليمات الداخلية ووصف الوظائف من بين أمور أخرى، إضافة بالطبع إلى الأمن والأجهزة الأمنية، الموضوع المحبب لجدول الأعمال الخارجي. ومن الجلي أن خطة أفقية من هذا النوع متعددة الجوانب تسعى للإصلاح في أكثر من نطاق تفترض وجود إرادة سياسية للتغيير، وتهمل وجود معاقل قوى مقاومة للإصلاح. أي أن الخطة لا تحتوي على نظرة سياسية - تكتيكية للأولويات ونقاط البدء في مشروع الإصلاح، من الأسهل إلى الأصعب. وكان هذا مرثياً رغم أنه يمكن أن يقال أن لجنة الإصلاح الحكومية ليس من نطاق عملها تصنيف الأولويات من منظور توفر أو عدم توفر إرادة سياسية.

وبالطبع، لا يتحمل المجلس مسؤولية غياب إرادة سياسية للإصلاح لوحده. لكن من منظور تحليلي غير سياسي، يبدو من الواضح أن الأولويات للإصلاح لا يمكن أن تبدأ بخطة أفقية تستوي فيها جميع المناحي من ناحية الأهمية، أو من ناحية ضرورة وجودها كبنية تحتية للإصلاح. وهنا يمكن القول أن المجلس في الواقع لم يكن له فكر مبلور

حول الموضوع أو نظرة استراتيجية لأولويات يأخذ من خلالها مشاريع الإصلاح بجدية وإنما اعتبرها ناجمة عن ضغوط خارجية، لا علاقة لها بالمطالب الداخلية العارمة أحياناً.

والمقصود بهذا أن أولويات الإصلاح تحتمل نظر، ليس فقط بعين تكتيكية سياسية، وإنما من منظور ما هو ضروري كبنية تحتية للإصلاح. أقصد حكم القانون واستقلال القضاء وتطبيق القانون. فلن يوجد إصلاح من أي نوع كان دون حكم القانون، وإصلاح المحاكم والقضاء، ولا سبيل لمكافحة الفساد دون قانون نافذ. وما لم يتمكن أصغر موظف من مقاضاة الوزير، لن يكون هناك إصلاح. وما لم تكن هناك محاكم نزيهة بعيدة عن التدخل والواسطة والمحسوبية لن يكون هناك إصلاح. هذه هي الأولوية الأولى بموجب جدول أعمال فلسطيني داخلي. أما إصلاح الأمن والأجهزة دون وجود قانون نافذ، فإنه سيؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى حكم العسكر. هذه هي الأولوية الأولى من منظور داخلي فلسطيني. الأمن الداخلي يعني حكم القانون النزيه. حماية المواطن يعني خضوع الأجهزة لقانون نافذ. الأمن الداخلي يعني أن لا أحد فوق القانون. هذه هي الأولوية الأولى في برنامج الإصلاح الداخلي. ولم يعر المجلس أي التفات لهذه الأولويات. ولم يكن لدى المجلس أي فكر مبلور حول هذه الموضوعات، وانغمس المجلس في خضم المساومات ولم يرتقي إلى مستوى المسؤوليات. وشكل هذا أحد جوانب الفشل الأكبر في عمل المجلس.

مرة أخرى، أنا لا أتحدث عن مجهود أفراد أو مجموعات داخل المجلس وإنما عمل المجلس ككل وتأثيره في موضوع الإصلاح ووضوح الرؤية حول الأولويات.

وإذا عقدت الانتخابات التشريعية في تموز القادم كما هو مقرر، سيجري تمييز الأعوام الثلاث الماضية، أي الفترة ما بين النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ وحتى تموز ٢٠٠٥، على أنها فترة لها سمات خاصة تختلف عن فترات سابقة، إذ جمعت بين صفتين قد تبدوان متناقضتين في الظاهر، وهما: استقواء المجلس على السلطة التنفيذية من جهة، والتشردن الداخلي المتزايد في المجلس، خاصة داخل كتلة فتح.

وأذكر أن خلال هذه الفترة شعر المجلس بثقة أكبر في النفس إزاء منح الثقة أو عدمها مع التغييرات الوزارية، ابتداء من التعديل الوزاري الذي أجري في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢، وانتهاءً بالتشكيل الوزاري الأخير في يناير ٢٠٠٥ والأزمة المرافقة في حينه.

ولعل تفسير هذه الظاهرة يكمن في شعور المجلس أن قبضة الرئيس عرفات على النظام السياسي بدأت تنفجر قليلاً بفعل المطالبات الداخلية والخارجية بالإصلاح، الأمر الذي يتيح مرونة أكبر للمجلس بتأكيد متزايد على دوره. واستمر هذا النمط من السلوك بتزايد تدريجي، يرافقه أخذ ورد، إلى أن توفي الرئيس عرفات وانفلت الحبل على الغارب تقريباً. وأضحى النظام السياسي له رأسين فعليين بعد أن كان منصب رئيس الوزراء شبه فخري في عهد الرئيس عرفات. وهنا تحول المجلس أخيراً وبعد طول انتظار سيداً لنفسه كما يقال، لكن دون رأس واحد أو قيادة واحدة. فتحوّلت الأغلبية إلى أكثرية عديدة مذررة، أو إلى محاور متعددة متحالفة في الأمد الأقصر حول قضايا محددة دون بعد استراتيجي أو رؤية واضحة لتحالفات مستقبلية.

وقد انعكس هذا بوضوح في أكثر من مناسبة منها عدول المجلس عن مقاعد مخصصة للنساء في قراءته الأولى لقانون الانتخابات المعدل، وتغليب المصالح الفردية في نقاش هذا القانون على حساب المصلحة العامة أو مصلحة فتح كحركة أيضاً (أي بمعزل عن مصالح مجموعات داخل الحركة). ولم يعد أحد باستطاعته أن يحسم قرار الأغلبية مقارنة مع ما كان في السابق خلال عهد الرئيس عرفات.

ولعل الاستنتاج الأعم الذي يمكن أن يخلص إليه المراقب عن عمل المجلس خلال السنوات العشر الماضية تكمن في أنه كان له مصلحة في أن يلعب دوراً فاعلاً في نواحي عمله المختلفة وأنه سعى لأن يقوم بهذا الدور. غير أن حدود هذا الدور لم يكن في إمكانها أن تخرج عن ما هو متاح في نظام سياسي يهيمن عليه الرئيس الراحل، خصيصاً كون فتح حركة غير مؤسسة لا دور فاعل لمجالسها في اتخاذ القرار وبهيمنة مؤسسة الرئاسة على الحركة.

بالرغم من ذلك، لا بدّ من القول أن حداثة التجربة البرلمانية في فلسطين والظرف السياسي خلال السنوات العشر الماضية إضافة إلى الأسباب الأخرى، شكلت محددات وعقبات لا يتحمل المجلس مسؤوليتها لوحده. وبهذا المعنى يمكن النظر للمجلس الحالي كمجلس انتقالي، إذ لا بدّ أن يتغير أداء المجلس القادم بطرق متعددة كما هو متوقع، خاصة أن عكس تشكيله التعددية الموجودة في المجتمع الفلسطيني، الأمر الذي لم ينعكس في المجلس الحالي.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية والتحول السياسي في فلسطين*

تأتي انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، المقرر إجراؤها في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، على خلفية حدثين كبيرين: الأول وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤، والثاني فشل مسار أوسلو كما تجسد في عدم التوصل إلى اتفاق بشأن "فضايا الحل النهائي" في كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠. وسيترك الحدثان أثراً مهماً في الانتخابات النيابية المقبلة، سواء أُجريت في موعدها، أو أُجلت، أو اعترها يوم موعدها ما يستدعي تأجيلها أو إعادة إجرائها.

تركة عرفات

إذا كانت وفاة الرئيس عرفات شكلت نهاية حقبة بأكثر من معنى، فإن أثرها الأكبر من منظور سياسي داخلي فلسطيني هو أنه لم يعد في الإمكان إبقاء النظام السياسي الفلسطيني كما هو بعد وفاة الرئيس الراحل. ذلك بأن عرفات لم يسع لبناء مؤسسة دولة حديثة بعد إنشاء السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما فيها من مؤسسة

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٥. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء ٢٠٠٦، ص ٦٠-٦٨

للجهاز الإداري البيروقراطي للحكومة، وقانون نافذ، وانتخابات دورية تصفي حراكاً سياسياً داخلياً، على سبيل المثال لا الحصر. لقد سعى لإنشاء سلطة كان هو شخصياً قادراً على التحكم فيها وإدارة دفتها لتحقيق الأهداف السياسية المتوخاة.^(١) وإذا كانت المناورة و”التكتيك” السمة الغالبة على سلوكه السياسي طوال فترة أوصلو، فإن الأهداف النهائية بانت بوضوح نسبي في إثر فشل محادثات كامب ديفيد، التي كان عرفات متردداً جداً في المشاركة فيها. وإذا كان من المتعذر معرفة ما كان من الممكن أن يكون حلاً مقبولاً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من منظور عرفات، فإن الخطوط العريضة لمحادثات طابا في بداية سنة ٢٠٠١ تبقى مؤشراً إلى ذلك.^(٢)

والواقع أن الرئيس عرفات هيمن على الحياة السياسية الفلسطينية بأكملها، وخصوصاً بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت. ولم يكن مأل منظمة التحرير أحسن حالاً، ولا سيما بعد دورة الجزائر في سنة ١٩٨٨، التي مهدت لمفاوضات مدريد. بعد تلك السنة، لم يعد هناك دور فاعل لمجالسها وهيئاتها، وبصورة خاصة في مرحلة أوصلو. فقد اضمحلت عناصر المؤسسة فيها، وتمت شخصنة القرار السياسي وانحساره إلى ”مؤسسة الرئاسة“، أسوة ببنية السلطة الفلسطينية وحركة ”فتح“ أيضاً.

ومما لا شك فيه أن الرئيس الراحل سيحتل مركزاً متميزاً في التاريخ السياسي الفلسطيني، والعربي أيضاً. لكن الأدوات التي استخدمها في بسط سلطته الداخلية خلال حقبة منظمة التحرير الفلسطينية في الخارج - وعلى وجه الخصوص خلال حقبة أوصلو - حتى وفاته، اعتمدت على نظام ”زبائني“ (Clientelist) توزع فيه المنح المادية والتعيينات في المكاتب والدوائر الحكومية والترقيات وما إلى ذلك، من خلال ”معتمدين“ في سلسلة من الحلقات المتصلة عمودياً، حتى تصل إلى الرئيس نفسه مباشرة. وبهذا كان عرفات بشخصه الصمغ اللاصق للنظام السياسي الفلسطيني بعد أوصلو، وداخل حركة ”فتح“ أيضاً، الأمر الذي أدى إلى تفتتها بعد وفاته إلى محاور متعددة وإن كانت دائماً موجودة.

لكن وفاة عرفات أزلت العنصر الضابط ونقطة التوازن داخل الحركة في غياب المؤسسة فيها أيضاً، وهو ما ظهر بوضوح في الترشيحات لانتخابات المجلس التشريعي. ولم تعتمد سلطة الرئيس عرفات داخلياً على "كارزمية"، كما يتردد في كثير من الكتابات الصحافية، ولا سيما بعد وفاته. فلم يكن له شخصية كارزمية بالمعنى الذي أسس له ماكس فيبر، ولم يتصف بالقدرة على القيادة من خلال إلهاب حس الجماهير أو إخراج ما في مكنون أنفسها من مشاعر وأفكار (Articulation)، تلك القدرة التي يتصف بها الشعراء والقادة الكارزميون.^(٣) إنما هذا لا ينتقص من قدرات أخرى بارزة كانت لديه، وأسعفته طوال أربعة عقود في معترك السياسة الفلسطينية والعربية والدولية.

حافظ الرئيس عرفات، منذ إنشاء السلطة الفلسطينية في سنة ١٩٩٤ حتى وفاته، على واجهة من التعددية السياسية ضمن إطار اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتي تمثلت فيها قيادات "الداخل"، ومن عاد إلى أرض الوطن من قيادات "الخارج". لكن اللجنة التنفيذية كانت في آليات عملها أقرب إلى لجنة استشارية منها إلى لجنة لأخذ القرار. وقد عانت أغلبية الفصائل، الممثلة في اللجنة التنفيذية، ضعفاً كبيراً في قدرتها على إيجاد وزن وثقل لمواقفها إزاء موقف عرفات. كما عانت في معظمها من ضмор قواعد في الداخل، من أعضاء ومناصرين، بعد فقدان قواعد في لبنان وثقلها الميداني وبروز ظاهرة المغتربين عن الأحزاب والفصائل، وخصوصاً بين اليسارية منها. وقد أفقدها ذلك الثقل الجماهيري الضروري لتثبيت مواقعها في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بخلاف حركة "حماس" التي لم تكن ممثلة في أي من هيئات المنظمة ومجالسها.

وقد اتسم النظام السياسي الفلسطيني في حقبة أوسلو بالانسداد؛ أي بغياب الآليات التي تسمح بدخول قوى جديدة أو بروز أحزاب أو حركات غير تلك الممثلة في أطر منظمة التحرير، لتأخذ دوراً في القرار السياسي من داخل، وليس من خارج، النظام السياسي الفلسطيني. وكان مرد ذلك أساساً غياب الانتخابات، سواء البلدية منها أو التشريعية. ويستثنى من ذلك انتخابات المجلس التشريعي

الأولى التي أجريت في كانون الثاني / يناير ١٩٩٦، والتي قاطعها عدد من الفصائل والحركات، الأمر الذي أدى إلى وجود أغلبية من حركة "فتح" في المجلس. وبما أن حركة "فتح" بمن في ذلك ممثلوها في المجلس التشريعي، كانت ضمن نطاق سيطرة الرئيس فقد بقيت "مؤسسة الرئاسة" محور القرار السياسي، الأمر الذي سينعكس من ناحية الأدوار بعد الانتخابات التشريعية المقبلة إن أجريت في موعدها؛ إذ من المتوقع أن يصبح المجلس الجديد أحد المحاور الرئيسية لصنع السياسة الفلسطينية.

وكان من الجلي أن تعددية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لا تعكس التعددية في واقع الحال على الأرض في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا لم يكن فقط بسبب وجود حركة "حماس" خارج النظام السياسي الفلسطيني في حقبة عرفات بعد إنشاء السلطة الفلسطينية. فقد أظهرت استطلاعات الرأي في الضفة والقطاع، خلال سبعة أعوام، أن نسبة تتراوح بين ٢٥٪ و ٥٠٪ (تبعاً للوضع الذي تم فيه الاستطلاع) ترغب في خيار آخر غير "حماس" و "فتح". لكن بسبب انسداد النظام السياسي أمام دخول أطراف جديدة فيه عن طريق الانتخابات، تعذر ظهور أحزاب أو حركات أو كتل انتخابية جديدة إلى جانب "حماس" و "فتح"، كما لم تسنح الفرصة للفصائل اليسارية في منظمة التحرير لتجديد شرعيتها من خلال الانتخابات، أو تحديد حجم التأييد الفعلي لها لدى الجمهور. إنما من المتوقع أن يحتل ممثلو "التيار الثالث" (أي غير "حماس" و "فتح") في الانتخابات المقبلة موقعاً ما في المجلس التشريعي المقبل، وإن كان من الصعب تحديد حجمه مسبقاً قبل إجراء الانتخابات.

وبخلاف عدد من الدول العربية التي يشكل فيها "أمن الدولة" أولوية أولى للحفاظ على النظام القائم، فتحكم أجهزة الأمن فيها بشكل مباشر أو غير مباشر كشرية حقيقية في الحكم، اتسم حكم عرفات بعد إنشاء السلطة الفلسطينية بتعدد الأجهزة الأمنية وعدم مركزتها في قيادة موحدة غير قيادته هو شخصياً. وكانت هذه الأجهزة تتنافس فيما بينها، وأحياناً تتصارع باستخدام السلاح في فترات متعددة خلال عهده.

وبعد وفاته بقي الوضع على حاله، وازداد هذا التفتت في الانتفاضة الثانية، الأمر الذي ترك أثراً داخلياً وخارجياً في الوضع الفلسطيني في الضفة والقطاع. وأضحى مطلب إيقاف "الفلتان الأمني" يلقي تأييداً واسعاً من الجمهور الفلسطيني، وخصوصاً أنه استجبت على ما هو موجود ميدانياً مجموعات متنوعة مسلحة تنتسب إلى عدة أطراف، ولا تتبع مركزياً أي طرف واحد قادر على ضبط سلوكها. وكان مرد هذا المطلب لدى الجمهور الشعور بفقدان الأمن الشخصي وحكم القانون، وتم التعبير عنه بوضوح في استطلاعات الرأي، وفي المطالبات الملحة في الصحف والندوات والعرائض المرفوعة إلى السلطة الفلسطينية.

وقد تقاطع ذلك مع مطلب إسرائيل والولايات المتحدة بمركزة الأجهزة الأمنية، وحل مختلف الميليشيات المسلحة، وإيجاد قيادة موحدة للأجهزة قادرة على السيطرة عليها. وعبر وزير الداخلية، نصر يوسف، بوضوح وصراحة أمام المجلس التشريعي في بداية سنة ٢٠٠٥ عن ضيقه من الوضع القائم بالقول أنه تسلم أجهزة أمنية تتكون من مجموعة شلل و"عصابات"، لا أكثر ولا أقل. لكن المطلب الخارجي بمركزة الأجهزة كان هدفة الأساسي إيجاد دولة أمنية أسوة بعدد من النظم العربية، مع الفارق أن الهدف بالنسبة إلى فلسطين هو إيقاف أشكال المقاومة المسلحة كلها.

وسيشكل هذا التقاطع بين "الداخلي" و"الخارجي"، نتيجة الانسداد في المسار السياسي، تحدياً كبيراً لأي مجلس تشريعي مقبل وللسلطة الفلسطينية المتجددة بعد الانتخابات. إن المعضلة الأساسية التي واجهت السلطة الفلسطينية في الانتفاضة الثانية ستبقى قائمة أمام المجلس النيابي المقبل. كما أن مطلب الجمهور بتوفير الأمان الشخصي يستدعي مركزة الأجهزة وحل مختلف المجموعات المسلحة، على افتراض أن السلطة الفلسطينية قادرة على ذلك. من جانب آخر، إن تم هذا ستتحمل السلطة الفلسطينية "الجديدة" بعد انتخابات المجلس التشريعي مسؤولية أية أعمال مقاومة مسلحة، حتى لو تم الامتناع عن استهداف المدنيين داخل إسرائيل. فمعادلة أوصلو من منظور الولايات المتحدة وإسرائيل ما زالت قائمة؛ أي أن الآلية الوحيدة للتقدم في المسار

السياسي هي "المفاوضات" في ظل ميزان قوى مختل لمصلحة إسرائيل بدعم سياسي من الولايات المتحدة وبالتالي، فإن وجود سلطة فلسطينية "شريكة" في "المفاوضات" لا يستقيم، من منظور إسرائيل والولايات المتحدة، مع وجود مقاومة مسلحة، مهما تكن أشكالها. وفي غياب مسار سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني ستبقى السلطة الفلسطينية المتجددة بين سندان الجمهور التواق إلى التقدم في "المشروع الوطني" لإنشاء دولة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبين مطرقة إسرائيل والولايات المتحدة المطالبتين بوقف "الإرهاب" و"فككة بنيته التحتية"، في غياب إمكان واضح لقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في حدود سنة ١٩٦٧^(٤).

فشل مسار أوسلو وتراجع "المشروع الوطني"

أمّا المحدد الثاني الذي سيلقي بظلاله على الانتخابات المقبلة، فهو فشل مسار أوسلو، وما تلاه من انتفاضة ثانية، وانتهاء بإنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية ومسعى رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، للمضي في فرض "حل" من طرف واحد، ورسم حدود الدولة الفلسطينية داخل الجدار. فحركة "فتح"، إضافة إلى تفتتها بعد وفاة الرئيس عرفات، تعاني أيضاً بصفتها "حزب السلطة"، جراء فشل المسار السياسي الذي تمت المراهنة عليه منذ عقد اتفاق أوسلو، ويكثر الحديث الآن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي المقالات التي تظهر في الصحف المحلية وفي الندوات المتعددة، عن مصير "المشروع الوطني"، أي إقامة الدولة المستقلة، نظراً إلى أن ما يتم إنجازها على الأرض هو مشروع شارون ليس إلا. وبالتالي ينشأ التساؤل عن ماهية مشروع "فتح" التي قادت العمل السياسي الفلسطيني طوال فترة أوسلو.

وتعاني حركة "فتح" كذلك جراء اتهام الجمهور لها وللسلطة الفلسطينية بالفساد، سواء المالي أو الإداري. ولا عجب إذاً في أن استطلاعاً للرأي، كان أنجز في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥، بين أن مكافحة الفساد

تحتل مكاناً أعلى في سلم أولويات الناس من مكافحة الفقر لدى اختيارهم مرشحهم للمجلس التشريعي، أي أنهم سيصوتون لمن يرونه أقدر على مكافحة الفساد.^(٥)

ومن الواضح أن العاملين المشار إليهما يعززان قوى المعارضة، بما في ذلك "حماس"، التي تجمع بين المقاومة كخيار في غياب مسار سياسي مقنع للجمهور، وبين سمعة بالاستقامة و"نظافة اليد"؛ وكانت هذه واحداً من الشعارات التي رفعت في الانتخابات البلدية من جانب أكثر من طرف لاستمالة الناخبين. ولا عجب أيضاً في أنه خلال الانتخابات التي أجريت في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥ في عدد من مدن الضفة الغربية الكبرى، إضافة إلى بلديات أصغر ومجالس قروية، كان أداء "حماس" مميزاً في المدن الكبرى، الأمر الذي اعتبره البعض مؤشراً إلى ما هو آت في الانتخابات النيابية.

وعلى الرغم من هذه التوقعات فإن استطلاعات الرأي المتواترة، لعشرة مراكز استطلاع على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما زالت تعطي "فتح" فرصة جيدة من حيث التأييد لها بين المستطلعين. وخلال الربع الأخير من سنة ٢٠٠٥، تراوحت نسبة التأييد لحركة "فتح" بين ٣٥٪ و ٤٥٪ في بعض الاستطلاعات، ولم تزد النسبة التي حصلت عليها "حماس" على ٣٥٪^(٦) من جهة أخرى، ثمّة عدة متغيرات تؤثر في رأي الناخبين يوم الاقتراع، بينها الدعاية الانتخابية والوضع السياسي والميداني والاقتصادي، ومن ثم لا تشكل استطلاعات الرأي سوى مؤشر فقط لا يمكن الركون إليه كلياً. في كل الأحوال، إن استمرار تفتت "فتح"، أو توحدها النسبي، سيرك أثراً في أدائها يوم الاقتراع. إضافة إلى هذا، فإن من ترشحه "فتح" خاصة في الدوائر الـ ١٦ سيحدث فارقاً أيضاً. إذ إن أحد التفسيرات الممكنة لأداء "فتح" الجيد في استطلاعات الرأي، لكن لا في الانتخابات البلدية، هو أن الجمهور يميز بينها وبين مرشحها، أي أنه يؤيد "فتح" لكن ذلك مشروط بوجود مرشحين ذوي صدقية ولا يمثلون "القديم" الذي يريد الناخبون تغييره. وبهذا المعنى يمكن القول إن "حماس" التقطت "نبض الشارع" بتسمية قوائمها "الإصلاح والتغيير".

المعركة الانتخابية

حددت لجنة الانتخابات المركزية التي يرئسها الدكتور حنا ناصر، رئيس جامعة بيرزيت السابق، تاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥ كآخر يوم لتقديم أسماء المرشحين. وكان سبق ذلك بثلاثة أشهر على الأقل نقاشات وحوارات محمومة بين أطراف متعددة لتدارس صيغ التحالفات الممكنة في الانتخابات المقبلة. وبموجب قانون الانتخابات المعدل الذي أقره المجلس التشريعي، بعد نقاش دام ثلاثة أعوام، تقسم المقاعد النيابية الـ ١٣٢ نصفين: ٦٦ مقعداً لدائرة واحدة تشمل الضفة الغربية وقطاع غزة وتوزع فيها المقاعد بناء على نظام التمثيل النسبي، و٦٦ مقعداً توزع على ١٦ دائرة انتخابية في الضفة والقطاع، بنسبة عدد السكان في الدائرة، وتجرى فيها الانتخابات بناء على النظام الأغلبي. وجرى تحديد الحد الأدنى من المرشحين في القوائم الانتخابية التي تخصص فيها المقاعد بموجب التمثيل النسبي بسبعة.

في الدوائر الـ ١٦ ترشح ٤٣٦ شخصاً لـ ٦٦ مقعداً (أي بنسبة تقارب سبعة إلى واحد)، وذلك بحسب اللائحة الأولية التي أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر، مع إمكان انسحاب بعض هؤلاء حتى موعد الأول من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

وكانت المفاجأة الأولى في القوائم وجود اسم مروان البرغوثي على رأس قائمتين: قائمة "فتح" الرسمية، وقائمة "المستقبل" التي تشكلت من "الجيل الثاني" في "فتح" المنافس لما اصطلح على تسميته "الحرس القديم".^(٧) وبعد مفاوضات دامت عدة أيام تم حذف اسم مروان البرغوثي من قائمة "فتح" الرسمية بعد أن طلب منه أن يختار إحدى القائمتين لعدم جواز الترشح في قائمتين، كما أعلنت لجنة الانتخابات المركزية. وامتلات الصحف الفلسطينية بالتحليلات والتنبؤات فيما يتعلق بمصير حركة "فتح" في الانتخابات بوجود هذا الشرخ الواضح، وبدأت مساعي مكثفة لتوحيد القائمتين، ومفاوضات مع مروان البرغوثي في سجن "هداريم". وتم السماح له بالاجتماع إلى مندوبين من الحركة مخولين متابعة الموضوع معه. وبدا كأنه يدير

الحملة الانتخابية لـ "فتح" من سجنه. وانتهت الأمور بتوحيد القائمتين برئاسة البرغوثي، لكن الخلافات بين مراكز مختلف القوى في "فتح" ظلت قائمة، وعمت الفوضى في صفوفها، ولم تتورع مجموعات مسلحة تابعة بشكل فضفاض لـ "فتح" عن الاعتداء على المراكز الانتخابية ومقار تابعة للسلطة، وأحياناً على الشرطة الفلسطينية.

وكانت حركة "فتح" شكلت لجنة لمتابعة الانتخابات التمهيدية داخلها قبل إقفال باب الترشيح بعدة أشهر. لكن المشكلة الأساسية، أمام انتخابات داخلية مثل هذه يؤمل منها أن تفرز أسماء مرشحي الحركة للانتخابات النيابية، كانت معروفة منذ مدة؛ أي غياب معايير للعضوية متفق عليها. ونظراً إلى عدم مأسسة "فتح"، وعدم فاعلية مجالسها ولجانها الداخلية، والفقدان النسبي لشرعيتها داخل الحركة، وكون آخر مؤتمر لها عقد في سنة ١٩٨٩ في الجزائر، وغياب قوائم بأسماء الأعضاء، فقد شكلت الانتخابات التمهيدية الداخلية قتل التفجر داخل الحركة. وجرى الطعن في نتائجها من جانب عدة مرشحين في هذه الانتخابات، وشابها ادعاءات بالتزوير وبتصويت أشخاص ليسوا في الحركة جرت إضافتهم إلى سجلات الأعضاء من باب حشد الأصوات لا غير.

وتعالت أصوات داخل الحركة تندد بغياب المعايير المتفق عليها لمن يرشح نفسه للانتخابات التمهيدية الداخلية. وأشار البعض إلى فوز مرشحين في هذه الانتخابات غير معروفين لدى الجمهور، الأمر الذي يضعف فرص الفوز، وخصوصاً في القوائم الانتخابية؛ إذ إن المطلوب هناك أشخاص معروفون على صعيد الضفة والقطاع. واحتج آخرون على أن هذه الانتخابات نجح فيها عدد من المناضلين "الميدانيين" الذين يجب مكافأتهم بطرق أخرى غير الترشيح للانتخابات النيابية التي يلزمها خلفيات أخرى لها نصيب أكبر من العلم والمعرفة وسعة الاطلاع والمراس السياسي.

في المقابل اتبعت "حماس" آلية مدروسة للترشيح. فنظراً إلى أن استطلاعات الرأي أظهرت بوضوح أن جمهور "حماس" سينتخب القوائم على أساس اسم الحركة، كان القسم الأكبر للأسماء على قائمتها من أشخاص غير معروفين جميعاً لدى الجمهور في الضفة الغربية

وقطاع غزة. أمّا في الدوائر الـ ١٦ الأصغر، حيث المنافسة ستكون شديدة، فقد رشحت "حماس" أشخاصاً معروفين لدى الناخبين في تلك الدوائر، بينهم عدد لا يستهان به من أساتذة الجامعات أو الأطباء أو المهنيين ذوي الثقافة العالية ويتمتعون بسمعة جيدة، إضافة إلى تحالفات مع مستقلين في بعض المواقع. وقد أفاد هذا "التكتيك" في الانتخابات البلدية "حماس"، وخصوصاً في نابلس التي حصلت فيها قائمتها على ١٣ مقعداً من مجموع ١٥، وهذا أمر نادر الحدوث في نظام التمثيل النسبي. وقد ترأس قائمتها لبلدية نابلس مستقل لا ينتمي إلى "حماس"، لكنه من أبرز الشخصيات المعروفة والمحترمة في المدينة.

وخلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من سنة ٢٠٠٥، بدأت مشاورات مستمرة لفحص إمكان توحيد ممثلي "التيار الثالث" في قائمة واحدة. وعلى الرغم من وجود عدة قوائم ينطبق عليها هذا التوصيف (أي غير "فتح" و"حماس")، فإن أربعا منها فقط يبدو أن لها حظاً في اجتياح نسبة الحسم (٢٪) في قوائم التمثيل النسبي: قائمة مصطفى البرغوثي ومستقلين؛ قائمة الجبهة الشعبية؛ قائمة سلام فياض وحنان عشراوي؛ قائمة تحالف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفدا. ويرجح معظم المراقبين عدم إمكان فوز القوائم الأخرى بأية مقاعد، نظراً إلى أن الناخب يجب أن يختار منها قائمة واحدة فقط، إضافة إلى التوقع أنها جميعاً تتنافس بشأن ما يتراوح بين ١٣ و ١٦ مقعداً من مجموع الـ ٦٦ مقعداً المخصصة للتمثيل النسبي (أي بين ٢٠٪ و ٢٥٪)؛ إذ من المتوقع أن يذهب باقي المقاعد إلى "فتح" و"حماس". أمّا بالنسبة إلى باقي المقاعد الـ ٦٦، فالباب مفتوح على مصراعيه لتكهنات يصعب التقدير فيها بدقة نظراً إلى أن في إمكان الناخب اختيار مرشحين محددتين ليسوا مدرجين في قوائم، فيشكل كل ناخب "قائمته".

وكانت المشكلة الأبرز أمام توحيد ممثلي هذا التيار هو ترتيب الأسماء في القوائم؛ أي من "يقود" التيار ويكون على رأس هذه القائمة. إضافة إلى ذلك، لم يكن في الإمكان الاتفاق على ترتيب الأسماء بتدرجها لأن الجميع كان يسعى للحصول على موقع يظن أنه "مضمون"، أي أقرب

إلى المكان الأول في القائمة. واستمرت المفاوضات حتى الساعة الأخيرة قبل تقديم الترشيحات إلى لجنة الانتخابات المركزية من دون أن تسفر عن اتفاق. وقد انتقد عدد من الكتّاب في الصحافة الفلسطينية ما اعتبره "ذاتية" مفرطة لدى المرشحين الأبرز في هذا التيار. غير أن هذا النقد يهمل عنصراً أساسياً رافق هذه الانتخابات، كونه أول انتخابات تُجرى منذ سنة ١٩٩٦ ويشارك طيف واسع فيها. فعدم حدوث انتخابات سابقة بمشاركة واسعة ترك الحجوم الفعلية للأحزاب والفصائل والمستقلين غير معروفة بشكل يتيح استخدامها كأساس لتدرج الأسماء في قائمة موحدة. وطرح اقتراح بإجراء استطلاع رأي لتحديد الأسماء الأكثر شعبية لدى الجمهور لغرض استخدامه معياراً في الاختيار. لكن هذا لم يلق قبولاً لدى البعض، الأمر الذي أبقى الخلاف على حاله. وأبدى كثيرون من المعلقين أسفهم لعدم تمكن هذا التيار من التوحد بحيث يشكل نقطة توازن بين "فتح" و"حماس" في المجلس الجديد.

على الرغم من ذلك، هناك مجال واسع للتحالف بعد الانتخابات بشأن قضايا محددة ستدرج في جدول أعمال المجلس الجديد، وستكون التحالفات غير مقصورة على ممثلي "التيار الثالث". إن خريطة التحالفات المقبلة فيما يتعلق بمختلف القضايا التي سيناقشها النواب الجدد معروفة في خطوطها العامة. ففي قضايا الإصلاح، على سبيل المثال، سيقف معظم ممثلي التيار الثالث إلى جانب "حماس"، وإلى جانب الإصلاحيين من "فتح". وفي قضايا مثل قانون العقوبات الذي احتجت "حماس" على عدد من بنوده وأرجأ المجلس البت في شأنه، أو الحد الأدنى لسن الزواج للمرأة، أيضاً على سبيل المثال، ستختلف التحالفات ويصبح موقف "فتح" المقرر الأساسي إذا كان موحداً.

المجلس الجديد ومنظمة التحرير الفلسطينية

من القضايا المتوقعة أن يتم إدراجها في جدول أعمال المجلس المقبل ما اصطلح على تسميته "إعادة تفعيل" منظمة التحرير الفلسطينية. والواقع أن الموضوع برمته ستم معالجته لا كـ "إعادة تفعيل" وإنما

كإعادة هيكله وتركيبه من جديد. ذلك بأنه بعد الانتخابات النيابية لن تصلح المعادلات السابقة كأساس لاختيار أعضاء المجلس الوطني إن استمر تعذر انتخابهم من جانب الفلسطينيين في الشتات كما هو متوقع. ولن يقبل الممثلون الجدد في المجلس التشريعي معادلات منظمة التحرير السابقة في تقسيم حصص الفصائل في المجلس الوطني الفلسطيني. وستكون نتائج الانتخابات للمجلس التشريعي أحد الأسس الرئيسية لتسمية أعضاء المجلس الوطني، وإن لم تكن الأساس الوحيد. فبعد أن تتضح حجوم مختلف الفصائل المشاركة في الانتخابات في الضفة والقطاع، لن يكون في الإمكان أن يطلب أي منها تمثيلاً أكبر حجماً مما تحصل عليه من نتائج. أما تمثيل هذه الفصائل والأحزاب في الشتات فمن المتوقع أن يكون مدار خلاف، لكن من غير المتعذر التوصل إلى صيغ توافقية يتم التوصل إليها بعد أخذ ورد.

إن إلحاحية "إعادة بناء" أطر منظمة التحرير الفلسطينية وهيئاتها ومجالسها ستكتسب في فترة ما أولوية على جدول أعمال المجلس النيابي المقبل لعدة أسباب، منها أن هذا المطلب مرفوع من جهات وهيئات فلسطينية متعددة، إضافة إلى أن وحدة تمثيل الشعب الفلسطيني أمر لا يمكن إهماله بعد وفاة الرئيس عرفات، الذي جسده بشخصه وحدة "الداخل" والشتات، وتم الإذعان لهذا الدور في الأغلب. علاوة على هذا، سيتنبه أعضاء المجلس التشريعي الجديد على أن تمثيل الفلسطينيين في الخارج، بسبب إلحاحيته، بدأ يتفتت بفعل ظهور عدة جمعيات أهلية في مختلف الدول تسعى لسد الفراغ الناجم عن عدم فعالية مجالس منظمة التحرير وهيئاتها. أخيراً وليس آخراً، إن انسداد الأفق السياسي أمام "المشروع الوطني" في المدى المرئي سيؤدي إلى التفكير ملياً في حل السلطة الفلسطينية، وهو المطلب الذي ظهر إلى العلن في نهاية سنة ٢٠٠٣، بوجود سلطة فلسطينية لا دور واضح لها، سواء في المقاومة أو في المفاوضات. وإذا كان مشروع أو سلو اعتبر من منظور فلسطيني أنه يمكن أن يفضي إلى "حل الدولتين" بالفهم الفلسطيني له، فإن مشروع شارون يخصص دوراً للسلطة الفلسطينية لا يتعدى دور بلدية كبرى لرعاية شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وإذا كان إنشاء السلطة الفلسطينية لم يهدف من وجهة نظر فلسطينية إلى ذلك، فلا بد، عاجلاً أو آجلاً، من أن ينشأ السؤال عن سبب وجودها ودورها، وما إذا كان من الأفضل أن تُحل كي لا توفر غطاء للاحتلال.

لكن الخطوة الأولى على هذا الطريق تكمن في إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية كعنوان سياسي للشعب الفلسطيني بأكمله، سواء انحلت السلطة الفلسطينية أو بقيت، ما دام الصراع قائماً ولم يتم التوصل إلى حل مقبول فلسطينياً لكيفية إنهاء هذا الصراع المستمر منذ ما يزيد على مئة عام.

الهوامش

(١) لقد كُتِبَ الكثير عن النظام السياسي الذي أنشأه عرفات بعد أوسلو. والذي يشكل امتداداً لأسلوب حكمه في حقبة منظمة التحرير في الخارج، سواء كان من باب التحليل أو من باب التقويم. للاطلاع على وجهات نظر متوازنة بشأن الموضوع، راجع الفصول الأول والثاني والرابع في: M Khan, G. Giacaman and I. Amundsen, eds., *State Formation in Palestine* (London: Routledge, 2004).

(٢) راجع التلخيص الذي أعده المبعوث الأوروبي ميغيل موراتينوس لمحادثات طابا، مع الإشارة إلى أن هذه الوثيقة ليست رسمية ولا تشكل الموقف النهائي للطرفين المتفاوضين، إضافة إلى أن المرجح أنه لم يكن في إمكان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود براك، إقرارها داخلياً حتى لو حاول. أنظر التلخيص المذكور في: *Ha'aretz*, February 14, 2002.

(٣) على الرغم من تعدد مدلولات كلمة "كارزما" في استخداماتها في الأدبيات المعاصرة، فلفل الأقرب إلى حيازة عدد من صفات هذه الشخصية بين القادة العرب هم: جمال عبد الناصر، والسيد حسن نصر الله. راجع المفهوم المؤسس عند فيبر في:

Max Weber, *Economy and Society*, G. Roth and C. Wittich, eds. (Berkeley: University of California Press, 1978), vol. 2, pp. 1111 – 1158.

(٤) راجع: جورج جقمان، "مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بعد عرفات"، *مجلة الدراسات الفلسطينية*، العدد ٦٢ (ربيع ٢٠٠٥)، ص ٥١ – ٥٧.

(٥) راجع استطلاع مركز البحوث والدراسات المسحية الذي تم بين ٦ و٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥: www.pcpsr.org/survey/polls/2005/p18epressrelease.html

(٦) راجع: المصدر نفسه. يشمل الرقم ٤٥٪ مستطلعين لا يرغبون في المشاركة في الانتخابات، وترتفع نسبة تأييد "فتح" إلى ٥٠٪ في هذا الاستطلاع إذا قصرت الإجابة على من سيشاركون في الاقتراع في الانتخابات.

(٧) فيما يلي لائحة بالقوائم التي رشحت نفسها، كما أعلنتها لجنة الانتخابات المركزية، وبعد حذف اسم مروان البرغوثي من قائمة "فتح" الرسمية لعدم جواز وجود المرشح نفسه في قائمتين، مع الإشارة إلى إمكان انسحاب بعض القوائم أو تغيير الترتيب فيها حتى ٢٠٠٦/١/١:

- ١ . قائمة البديل (تحالف الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا، ومستقلون).
- ٢ . قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون).
- ٣ . قائمة الشهيد أبو علي مصطفى (الجبهة الشعبية).
- ٤ . قائمة الشهيد أبو العباس.
- ٥ . قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية (جبهة النضال الشعبي).

- ٦ . قائمة التغيير والإصلاح (“حماس”).
- ٧ . قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية - وعد (مستقلون).
- ٨ . قائمة الطريق الثالث (سلام فياض، وحنان عشراوي، ومستقلون).
- ٩ . قائمة الحرية والاستقلال (مستقلون).
- ١٠ . قائمة المستقبل (برئاسة مروان البرغوثي).
- ١١ . قائمة العدالة الفلسطينية (مستقلون).
- ١٢ . قائمة “فتح” (بعد إزالة اسم مروان البرغوثي من رأس القائمة).

ويلاحظ أن قائمة “فتح” تأتي في نهاية اللائحة المعلنة نظراً إلى أن لجنة الانتخابات المركزية ترقم القوائم بالتدرج وفق موعد تقديم القائمة إلى اللجنة: أي أن حركة “فتح” كانت آخر القوائم لوجود عدم اتفاق على المرشحين واستمرار المفاوضات حتى الساعة ما قبل الأخيرة للتسجيل.

وبعد فتح باب التسجيل مرة أخرى لمدة ست ساعات في ٢٨/١٢/٢٠٠٥، بقرار من المحكمة الخاصة بقضايا الانتخابات، للتعويض عن الساعات الست التي تم فيها إغلاق مراكز لجنة الانتخابات المركزية احتجاجاً على اقتحام مسلحين لمراكز اللجنة في غزة ونابلس خلال فترة التسجيل، تم توحيد قائمتي “فتح” بقائمة واحدة، وبالتالي لم يعد هناك وجود لقائمة “المستقبل”.

”حماس“ و”فتح“: صراع برامج أم صراع على السلطة؟*

عندما نجح محمود عباس (أبو مازن) في التوصل إلى اتفاق القاهرة في آذار/ مارس ٢٠٠٥، ظن كثيرون أنه تم تحقيق إنجاز مهم يمهد لإعادة الشرعية إلى النظام السياسي الفلسطيني، بعد عدة جولات فاشلة من الحوار. فقد تم التوصل إلى اتفاق لإجراء انتخابات نيابية بعد مرور عشرة أعوام على عمر المجلس الأول للسلطة الفلسطينية، إضافة إلى ”التهديئة“ فيما يتعلق بالعمل المسلح ضد إسرائيل، وإعادة ”بناء“ منظمة التحرير الفلسطينية أو ”تفعيلها“.

وكان هذا الشعور مبرراً في حينه نظراً إلى تعقيدات دور المقاومة المسلحة في الانتفاضة الثانية وما تلا ذلك من تشرذم القرار الميداني الفلسطيني، وتبعاً لذلك القرار السياسي أيضاً. وكان من غير الواضح أيضاً ما هو دور السلطة الفلسطينية في غمرة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فهي من ناحية رسمية لم تشارك في المقاومة، لكن ”وعدها“، أي المسار السياسي الذي يؤدي إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، لم يتحقق أيضاً. ولا عجب إذاً من أنه في نهاية سنة ٢٠٠٣ بدأت تتعالى أصوات مطالبة بحل السلطة الفلسطينية، إذ بدأ أنها فقط توفر غطاء للاحتلال لا غير. وعادت هذه المطالبات لتتكرر مرة أخرى بعد فوز ”حماس“ في انتخابات المجلس

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٦٨. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف ٢٠٠٦، ص ٥٤-٥٨

التشريعي في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، حتى إن رئيس الحكومة إسماعيل هنية نفسه وجدها فكرة جديدة بالفحص، ولو تم ذلك في أوضاع مختلفة، وفي غمرة التنارع بشأن السلطة بين "فتح" و"حماس".

وقد وجد أبو مازن وآخرون في اتفاق القاهرة "خشبة خلاص" لإعادة الشرعية إلى النظام السياسي والميداني في الأطر المنتخبة أو المنبثقة منها، كوزارات السلطة الفلسطينية، ومن ثم ضبط "الفلتان الأمني" الداخلي، وذلك الموجه نحو الاحتلال في الوقت نفسه. فبعد الانتخابات النيابية تصبح "حماس" وفصائل أخرى (باستثناء الجهاد الإسلامي التي لم تشارك في الانتخابات) ضمن إطار الشرعية المتجددة التي يحق لها، بعد الانتخابات، أن تلزم كل الأطراف بقراراتها. وكان من المتوقع لدى كثيرين أن حصول "حماس" على "حصّة" من القرار السياسي، بدخولها "النظام السياسي" للسلطة الفلسطينية، سيزمّمها بقيود "الشرعية" من حقوق وواجبات، وسيجعل من الممكن أيضاً ضبط هذا الانفلات استناداً إلى إرادة الشعب المتجسدة في نتائج الانتخابات، في حال استمراره ما بعد الانتخابات.

غير أن المنطق الضمني لهذه الجهود والمساعي، بعد انهيار محادثات كامب ديفيد في صيف سنة ٢٠٠٠ ومحادثات طابا في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١، كان قائماً على افتراض أن الباب أمام مسار سياسي جدي ومقنع ما زال مفتوحاً. إذ ما جدوى هذا كله إن كان حل الدولتين (بالفهم الفلسطيني له) قد وصل إلى طريق مسدود، الأمر الذي يثير بدوره التساؤل الجذري في هذه الحالة عن جدوى وجود السلطة الفلسطينية نفسها.

ولم يتصور أحد أن هدف "المشروع الوطني"، كما يسميه البعض، هو إنشاء سلطة تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا تحديداً ما هو محير في النهج الذي اختطه أبو مازن في إثر انتخابه رئيساً للسلطة الفلسطينية، على الرغم من إعلان إسرائيل أنها لا تعتبره "شريكاً" صالحاً للتفاوض معه، شأنه في ذلك شأن الرئيس الراحل ياسر عرفات من قبله، وشأن الحكومة الفلسطينية التي ألفتها حركة "حماس". ثلاث "لا شركاء"، الواحدة تلو الأخرى!

وفي غمرة الاستغراق في الوضع الداخلي ما بعد الانتخابات النيابية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، واحتدام التنافس بين ”حماس“ و”فتح“، وبداية إضراب القسم الأكبر من موظفي القطاع العام في الأسبوع الأول من أيلول / سبتمبر ٢٠٠٦ بسبب عدم تمكن الحكومة الفلسطينية من توفير الرواتب، غطى هذا الوضع على المآزق الاستراتيجية الذي وصل إليه الوضع الفلسطيني ككل بعد انهيار محادثات كامب ديفيد. والواقع أنه لا يوجد لدى ”فتح“ أو ”حماس“، أو أي من الأحزاب والكتل البرلمانية الأخرى، إجابة أو حلا لهذا المآزق. وهذا تحديداً ما يجعل الصراع بين ”حماس“ و”فتح“ يأخذ طابع الصراع بشأن السلطة لا غير.

ولفهم ما آلت إليه الأمور في صيف سنة ٢٠٠٦، لا بد من الإشارة إلى ديناميكية العلاقة الفلسطينية – الإسرائيلية بعد أوسلو، وإلى العلاقة الأميركية – الإسرائيلية خلال حقبة الرئيس بوش.

وإذا كان اتفاق أوسلو مغامرة كبيرة كما قال أبو مازن في حينه، فلم يمر عامان على تسلم الفلسطينيين السلطة في غزة وأريحا أولاً في سنة ١٩٩٤، إلا أخذت الأزمات تتوالى بعد انتخاب بنيامين نتنياهو رئيساً للحكومة في سنة ١٩٩٦. فقد أتى مع جدول أعمال يسعى لتقليص وتحجيم ما تم الاتفاق عليه، إن لم يستطع إلغاء اتفاق أوسلو كلياً، بما في ذلك الانسحاب الثالث الذي كان من المقرر أن يضيف أراضي أخرى إلى المساحة الواقعة تحت سيطرة السلطة الفلسطينية. وبعد انتخاب إيهود براك رئيساً للحكومة، تنكر هو أيضاً لانسحابات كان وعد أن يقوم بها (مثل تسليم بعض ضواحي محيطة بالقدس للسلطة الفلسطينية). ولأسباب غير واضحة تماماً، عمد إلى الضغط على الرئيس كلينتون لعقد ”مفاوضات الحل النهائي“ مباشرة في كامب ديفيد.

أقول، لأسباب غير واضحة، نظراً إلى أن إمكانات الفشل كانت كبيرة، وتردد كلينتون كان كبيراً أيضاً، ولم يكن الرئيس عرفات بدوره راغباً في هذه المفاوضات من قبل ”التحضير المناسب“ لها. وقام كل من براك وعرفات بالطلب من كلينتون عدم تحميله مسؤولية الفشل إن حدث، لكن كلينتون تنكر لوعده لاحقاً وأنحى باللائمة على عرفات.

بعد وصول شارون إلى الحكم في بداية سنة ٢٠٠١، ومرور عامين على حكمه من دون أن يتمكن الجيش الإسرائيلي من إخماد الانتفاضة ضمن إطار الحدود السياسية المقيدة للعمل العسكري. أعلنت لجنة رباعية شُكلت من الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا والاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة، بمبادرة من رئيس الحكومة البريطانية توني بليير، أنه تم الاتفاق على "خريطة طريق" لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وكان ذلك في ٣٠/٤/٢٠٠٣، مع بداية غزو الولايات المتحدة العراق. وكان الهدف من هذه "الخريطة" تعبئة الفراغ السياسي في غياب الحل الميداني للانتفاضة، لكن على وجه الخصوص فصل الملفين العراقي والفلسطيني أحدهما عن الآخر.

وكان ذلك جزءاً من مسعى أميركي أشمل ما زال مستمراً، هدفه فصل الملفات "الساخنة" بعضها عن بعض: فصل لبنان عن سورية، وسورية عن إيران، وحزب الله عن سورية وإيران، وفلسطين عنها جميعاً. وهذا جزئياً هو معنى القرار رقم ١٥٥٩. وكانت سياسة إيران في المنطقة عكس ذلك تماماً، أي دمج الملفات. وهذا هو معنى إعلان الرئيس محمود أحمددي نجاد إنشاء "التحالف ضد الاستكبار"، والذي أعلن قيامه خلال زيارته سورية في بداية سنة ٢٠٠٦. وكان اللقاء مع قيادة "حماس" في الخارج إشارة إلى وجود مكون فلسطيني في هذا التحالف.

نجحت الولايات المتحدة في إخراج سورية من لبنان، عسكرياً على الأقل. وقد تم هذا بفعل قوى داخلية ضاغطة شكلت ثقلاً سياسياً مهماً ساهم في إخراج الجيش السوري من لبنان. لكن هذه القوى فشلت في نزع ما سمي "سلاح حزب الله" من خلال آليات "الحوار الداخلي"، وكان هذا الفشل أحد أسباب الحرب الإسرائيلية على لبنان، التي كان من جملة أهدافها، كما يبدو، تحقيق ذلك. أمّا خطف الجنديين، فكان مجرد ذريعة لشن الحرب. وقد حققت الولايات المتحدة وإسرائيل إنجازاً جزئياً في هذا الصدد، إذ لم يعد هناك "خطوط تماس" بين المقاومة اللبنانية وإسرائيل بوجود القوات الدولية أساساً، إضافة إلى انتشار الجيش اللبناني على الحدود.

ما هو واضح في المناخ السياسي بعد الحرب على لبنان، وقبل ذلك بما يزيد على عامين، فيما يتعلق بفلسطين، هو وجود ضرورة لتعبئة الفراغ السياسي في غياب حلول ميدانية للانتفاضة الثانية، كي يتم فصل الملفات الساخنة بعضها عن بعض. فبعد رفض خريطة الطريق من ناحية فعلية من جانب حكومة شارون (الشروط الـ ١٤ التي وضعت)، استبدلت الحكومة الإسرائيلية خريطة الطريق بأحادية الانسحاب من غزة أولاً، بعد إقناع إدارة بوش بتبنيها بديلاً. جوهر الموضوع هنا، مرة أخرى، هو وجود قناعة بالحاجة إلى مسار سياسي ما، حتى لو لم تشكل خطة الانسحاب من غزة مساراً سياسياً بالمعنى المعهود، إلا إنه تم تسويقها على أنها كذلك، من حيث قدرتها على تعبئة الفراغ السياسي.

واعتبر الجانب الفلسطيني هذا الانسحاب إنجازاً للمقاومة من دون الالتفات إلى أنه أيضاً مسعى لرسم حدود دولة إسرائيل الشرقية من طرف واحد، وخلق ”حقائق“ جديدة من خلال المعازل الثلاثة الرئيسية داخل الجدار في الضفة الغربية.

وشكل اجتياح غزة في نهاية حزيران/ يونيو وبداية تموز/ يوليو ٢٠٠٦ دليلاً واضحاً على فشل الحلّ الأحادية. كما أصبح واضحاً الآن، بعد الحرب في لبنان، أن انسحاباً أحادي الجانب من الضفة لن يحدث، ومن هنا الحاجة مرة أخرى إلى مسار يملأ الفراغ السياسي الناشئ بعد سقوط ”أحادية الانسحاب“.

وقد بلغ الوضع الداخلي الفلسطيني ذروة في التآجج في إثر الصدام المسلح في غزة في نهاية أيلول/ سبتمبر وبداية تشرين الأول/ أكتوبر، وسقوط ١٢ قتيلًا في غزة وما يزيد على ١٠٠ جريح، وقبل ذلك تصاعد إضراب موظفي القطاع العام وشل عمل معظم الدوائر الحكومية الفلسطينية. وأعلنت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، بعد اجتماعها برئيس الحكومة الإسرائيلية، أن الحصار الاقتصادي على الحكومة الفلسطينية ”يحقّق نتائج“، وأنه سيستمر كسياسة أميركية إلى أن يتم تلبية الشروط الثلاثة، أي الاعتراف بإسرائيل، والموافقة على الاتفاقيات الموقعة، ونبذ ”العنف“.

ومن منظور العوامل المؤثرة فيما سمي ”التحول الديمقراطي“، من الجلي في الحالة الفلسطينية، وحالة دول أخرى عدة، أن العامل الخارجي له أحياناً الأثر الأكبر. ومن المحير حقاً أن كثيراً من الكتابات العربية المتخصصة في هذا الموضوع تغفل العامل الخارجي وأثره الداخلي، وتركز في كثير من الأحيان على ”الثقافة السياسية“ وتراث ”النظم السلطانية“، وعدم تقبل التعددية السياسية والفكرية، وأخيراً وليس آخراً، الموضوع المحب لدى كثيرين، وهو ما إذا كان الإسلام والديمقراطية يتوافقان أم يتعارضان.

من ناحية مبدئية مجردة عن السياسة، إن لوم الولايات المتحدة والدول الغربية التي شاركت في الحصار السياسي والاقتصادي على الحكومة الفلسطينية المشكلة ديمقراطياً هو موقف صحيح. لكن من السذاجة السياسية الاعتقاد أن الشعارات المرفوعة من جانب الدول هي شيء آخر غير مسعى لتسويق سياسات يراد بها مصالح أخرى. ولا حاجة إلى القول إن الدول لا تبني سياساتها لغرض تحقيق غايات سامية وأهداف نبيلة ومثل عليا.

في المقابل، يجب القول أيضاً إن المؤشرات في الأسابيع الأولى بعد تأليف الحكومة الفلسطينية، من استقبال ”وزير خارجية“ السلطة الفلسطينية، الدكتور محمود الزهار، من جانب بعض الدول، بما في ذلك تركيا، و”اختراقات“ أخرى، أوحت بإمكان كسر الحصار الذي قاده الولايات المتحدة وإسرائيل على الحكومة الفلسطينية، لكن اتضح لاحقاً أن الأمر ليس كذلك. وقد ساهمت عدة دول عربية في عدم كسر هذا الحصار، الأمر الذي أضعف موقف دول أوروبية، مثل النرويج على سبيل المثال لا الحصر، ربما كانت راغبة في الاستمرار في سياسة الانفتاح تجاه الحكومة الفلسطينية.

وبأثر رجعي يمكن القول، كما استنتج أكثر من ناطق باسم ”حماس“، إنه ربما كان من الأفضل لـ ”حماس“ تأليف حكومة من ”المستقلين“ أو، على الأقل، عدم ترؤس الحكومة، والإمساك بمنح الثقة أو حجبها،

وهو شريان حياة أي حكومة فلسطينية، بفعل أغلبية ”حماس“ في المجلس التشريعي. لكن الحكمة التي تأتي بعد الحدث لا يمكن دائماً استبصارها قبل التجربة.

ومن الجلي، أيضاً، أن بعض الأوساط في ”فتح“ وجدت نفسها في تحالف موضوعي مع الأطراف الخارجية التي فرضت الحصار على الحكومة الفلسطينية. وقد أصر بعض ممثلي ”فتح“ في المجلس التشريعي على أمرين: الأول تعديل البرنامج السياسي لـ ”حماس“، كونه لا يتوافق مع برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، أي حل الدولتين كحل نهائي وبالفهم الفلسطيني له، والثاني أن مسؤولية تدبير رواتب موظفي القطاع العام تقع على كاهل الحكومة، وأن هذه فشلت في تحقيق ذلك، وبالتالي عليها استخلاص النتائج.

وقد ساهم الوضع الاقتصادي المتردي والمتفاقم، في الضفة الغربية وقطاع غزة، في التغطية جزئياً على التهم الموجهة إلى بعض الأوساط في ”فتح“، بأنها لم تقبل من ناحية فعلية مبدأ تداول السلطة، وأنها متحالفة مع أطراف خارجية بهدف إسقاط الحكومة، إضافة إلى تنكرها لـ ”التحول الديمقراطي“ في فلسطين. ومع نهاية الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر بدا أن الرئيس محمود عباس يفكر في خيارات جذرية، مثل حل المجلس التشريعي وإجراء انتخابات جديدة، وخصوصاً أن هذا الخيار أيده الرئيس المصري حسني مبارك في مقابلة صحافية في الأسبوع نفسه. لكن هذا الخيار ينطوي على مخاطر كبيرة، إذ لا يوجد مستند قانوني متفق عليه يمكن أبو مازن من حل المجلس التشريعي، فالقانون الأساسي للسلطة الفلسطينية لا يتطرق أبداً إلى الموضوع. هذا إضافة إلى أن من المتوقع أن تطعن ”حماس“ في أي إجراء من هذا النوع، الأمر الذي قد يعوق إمكان إجراء انتخابات عامة في غياب توافق داخلي في شأنها، أساساً بين ”حماس“ و”فتح“، إضافة إلى الكتل البرلمانية الأخرى.

وإذا كان أبو مازن يسعى لـ ”ترتيب الوضع الداخلي“ على أمل العودة إلى مسار سياسي جديد، فإن حل المجلس التشريعي الحالي خيار محفوف بالمخاطر، ويمكن أن يعيد السلطة الفلسطينية إلى الوضع الذي كانت فيه

قبل اتفاق القاهرة الذي تم في آذار/ مارس ٢٠٠٥. وهو وضع اتسم بتشرذم القرار الميداني الفلسطيني، وتفتت القرار السياسي، وفقدان النظام السياسي الفلسطيني شرعية داخلية. ويدرك أبو مازن جيداً مخاطر العودة إلى ما قبل اتفاق القاهرة. وبخلاف تصريحات عدد من مستشاريه، النارية أحياناً، اتسمت مواقفه وتصريحاته بالتوازن، ولا سيما تشديده في أكثر من مناسبة على أن الاقتتال الداخلي هو "خط أحمر"، وهذا أيضاً هو الموقف المعلن من جانب رئيس الحكومة إسماعيل هنية.

وعلى الرغم من هذه التصريحات، فإن من المتوقع استمرار الوضع الداخلي المتأزم إلى أن يتم التوافق على حل وسط، إن كان ذلك في حيز الممكن، وخصوصاً في ظل الضغوط الخارجية التي تصب الزيت على النار. وقد فسرت زيارة كوندوليزا رايس لرام الله في الأسبوع الأول من تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ على أنها مسعى لإفشال حكومة الوحدة الوطنية بعد أن تم الاتفاق على نص محدد ومعدل من "وثيقة الأسرى" لتصبح "وثيقة الوفاق الوطني". ولم تساعد وزيرة الخارجية الأميركية في تبديد مثل هذا التفسير عندما أعلنت بوضوح أن أحد أسباب زيارتها هو "تقوية" أبو مازن وتعزيز مكانته.

بعد اجتماع وزيرة الخارجية الأميركية برئيس الحكومة الإسرائيلية، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن الموضوع الأساسي الذي كان في قيد البحث هو "الخطر الإيراني" وسبل معالجته، ولم يحتل الموضوع الفلسطيني سوى حيز متواضع جداً من النقاش. وإزاء استمرار غياب مسار سياسي جدي ومقنع من شأنه أن يؤدي إلى إنجاز "المشروع الوطني"، من المشروع التساؤل عما إذا كان الصراع الداخلي الدائر هو صراع بشأن السلطة ليس إلا، مع إغفال تمام لمال "المشروع الوطني". وإذا كانت حركة "فتح"، التي أمسكت بزمام السلطة الفلسطينية حتى الانتخابات الأخيرة، ليس لديها إجابة بشأن آليات تنفيذ برنامجها السياسي بعد فشل كامب ديفيد، فإن "حماس" تبدو في الوضع نفسه.

هناك اعتقاد سائد وادعاء بارز أن الخلاف بين الحركتين يتعلق أساساً بالبرنامج السياسي، وهذا صحيح، وأن الخلاف هو في شأن البرنامج

السياسي، وهذا غير صحيح. ما هو مسكوت عنه في الحديث عن اختلاف البرنامجين السياسيين هو آليات تحقيق هذين البرنامجين، أي الطرق الكفيلة بتحقيق الهدف السياسي المنشود، سواء كان ذلك حل الدولتين كحل نهائي، أو حل الدولتين كمرحلة تتبعها ”هدنة“ طويلة الأمد لا تستلزم الاعتراف بإسرائيل.

إن المأزق الاستراتيجي الفلسطيني بعد انهيار مفاوضات كامب ديفيد يكمن في أن ليس لدى جميع الكتل النيابية الممثلة في المجلس التشريعي، وجميع الأحزاب والفصائل خارجه، إجابة فيما يتعلق بالآليات والطرق والأساليب الفعالة لتحقيق برامجها السياسية، والتي يمكن اختزالها في البرنامجين المشار إليهما آنفاً.

قد يقال إن المقاومة هي الخيار الوحيد الممكن في غياب خيار سياسي ذي صدقية. لكن المقاومة كما تبدت في الانتفاضة الثانية لا تنسجم مع وجود سلطة، كما ظهر بوضوح خلال الأعوام الستة الماضية. هل يتعين على السلطة أن تشارك في المقاومة، أو على أقل تقدير أن تؤيدها؟ إن فعلت ذلك تصبح هي أيضاً هدفاً لإسرائيل. هل في إمكانها أن تقف على ”الحياد“؟ هذا أيضاً غير ممكن لأنها ستبدو موضوعياً متواطئة مع المقاومة، أو فاقدة للسلطة في مناطق سيطرتها.

إن مأزق ”حماس“ يتمثل في أنها قررت أن تتولى السلطة وتؤلف الحكومة، وبالتالي تخلت موضوعياً عن المقاومة، ولو مؤقتاً. أما مأزق ”فتح“ فيكمن في أنها في حال عودتها إلى السلطة، أكثر ما تستطيع توفيره هو دفع رواتب موظفي القطاع العام. أما ”المشروع الوطني“، فما زال في انتظار إيجاد الآليات الملائمة لتحقيقه. وفي الأثناء، وفي غياب مسار سياسي جدي ومقنع لا يؤدي فقط إلى ”دولة ذات حدود مؤقتة“ ترحّل وتؤجل جميع القضايا الجوهرية إلى مستقبل مفتوح ومجهول، فإن ما يجري الآن هو صراع بشأن السلطة ليس إلا.

الحكومة الجديدة والحصار والمستقبل*

أسئلة كثيرة تراود الجمهور الفلسطيني في هذه المرحلة: هل ستنجح الحكومة الجديدة بكسر الحصارين السياسي والاقتصادي؟ هل سيتمكن من توفير الأمان الشخصي للمواطنين وفرض حكم القانون وضبط المجموعات المسلحة في قطاع غزة خاصة وفي الضفة الغربية أيضاً؟ هل ستسير حماس على خطى فتح وتعطي الأولوية للمفاوضات حتى لو تمت من قبل الرئيس محمود عباس، وإيقاف المقاومة مقابل قبولها العربي والدولي كطرف رئيسي في الحكم، وما هو مآل "المشروع الوطني" حسب الفهم الفلسطيني له، أي حل الدولتين وبموجب القرارات والمواقف المعلنة لمنظمة التحرير الفلسطينية؟

للإجابة على هذه التساؤلات أو وضعها في إطار تحليلي يسعف على استشراف بعض آفاق المستقبل، لا بدّ من البدء بخصوصية الحالة الفلسطينية مقارنة بمعظم الدول العربية التي تتم فيها انتخابات نيابية، وعلاقة هذا الموضوع بالحصار السياسي والمالي.

ففي معظم الدول العربية حتى وإن لم يتم تزوير الانتخابات النيابية أو التدخل الفظ والمباشر في نتائجها، أو التعديل المستمر في قوانين

* نشرت في مجلة فلسطينيات، العدد ٢. رام الله: مركز القدس للإعلام والاتصال، ربيع

الانتخابات حتى تأتي النتائج بما يتوافق بقدر أو آخر مع رغبة النظام، حتى وإن لم يتم ذلك، تجري اللعبة الانتخابية تحت "صمام أمان" لا يتيح للأحزاب الفائزة استلام الحكم كاملاً.

و"صمام الأمان" هذا، ومن منظور هذه الأنظمة، هو وجود نظام ملكي وراثي، أو جمهوري يحكم فيه الرئيس مدى الحياة، أو "جمهوري وراثي". أي أن الصلاحيات النهائية والأساسية أيضاً ليست في يد الحكومة التي تتشكل بفعل الانتخابات حتى لو كانت نزيهة وحرّة، وإنما في يد الملك غير المنتخب أو الرئيس المؤبد في الحكم.

ومن منظور الولايات المتحدة التي يتحالف معها معظم الأنظمة العربية في المنطقة، أو تسعى "لاتقاء شرها" ومهادنتها، في هذه الحالات يتم الاعتماد على هذه الأنظمة "وصمام أمانها" لإبقاء اللعبة الانتخابية تحت سقف هذا الصمام بحيث لا تؤثر على سياسة هذه الدول الخارجية أو الاقتصادية أو الأمنية، ولا تؤثر على تحالف هذه الدول مع الولايات المتحدة.

ومن هذا المنظور ان الحالة الفلسطينية فريدة من نوعها لأن أية انتخابات نزيهة، كما تم في فلسطين، قد تؤدي إلى الوصول إلى الحكم أحزاب أو حركات تناهض سياسة إسرائيل والولايات المتحدة في المنطقة. هذا بسبب غياب "صمام الأمان" المشار إليه. فاللعبة الانتخابية مفتوحة وكل شيء ممكن بما في ذلك غير المتوقع والمفاجئ. هذه بالطبع لعبة خطيرة من منظور الولايات المتحدة في منطقة "حساسة" مثل هذه. إذاً لا مناص من التدخل الخارجي المباشر، فلا يوجد وكيل وارث للعرش أو رئيس مؤبد في المنصب يمكن الاعتماد عليه لتحجيم التبعات "السلبية" للانتخابات الحرة.

هذا هو معنى الحصار السياسي والاقتصادي، أي تفادي سابقة خطيرة من منظور الولايات المتحدة وإسرائيل. فالحصار يسعى لتلقين درس للفلسطينيين لأغراض مستقبلية أيضاً، أي أن عليهم أن ينتخبوا من هو مقبول إقليمياً في نطاق هذه التحالفات، ودولياً أيضاً.

إن الضعف الأوروبي تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل والذي تمثل بقبولهم الشروط التي وضعتها إسرائيل لرفع الحصار تُرى أن العالم مازال في نطاق هيمنة القطب الواحد حتى لو كانت هناك مساعي لفك حصار هذا القطب، ولكنها بطيئة. وقد نرى بعض هذه المساعي من قبل الدول الأوروبية التي لا تريد أن تكون تابعة للسياسات الأمريكية في المنطقة بعد مؤتمر الرياض. ومن الجلي أن فك الحصار السياسي أسهل نسبياً من الحصار الاقتصادي. فمثلاً، ان دولاً مثل النرويج والمملكة المتحدة وروسيا واسبانيا، وإيطاليا، والسويد، أخذت عدة خطوات بهذا الاتجاه. ولكن سيطرة الولايات المتحدة على التحويلات المالية عبر العالم نظراً لخشية البنوك بما في ذلك العربية من إيقاع عقوبات عليها أو مقاضاتها في الولايات المتحدة أو إقفال فروعها هناك، تمكن الولايات المتحدة وإسرائيل من إبقاء الحصار المالي حتى لو تم كسر الحصار السياسي.

إذاً، توجد عدة عبر يمكن استخلاصها من الحالة الفلسطينية، أشير من بينها إلى طبيعة النظام السياسي ما بعد عرفات وما اصطُح على تسميته بالتحول الديمقراطي في الدول "النامية". فقد كان من الجلي أن النظام السياسي بعد عرفات كان لا بدّ له أن يتغير بفعل عدة من بينها أن طريقة حكم الرئيس الراحل كانت تتضمن عدم وجود محور واحد متمكن من الوضع الداخلي يقوده شخص قوي يمكن أن يعبئ الفراغ الذي تركه الرئيس عرفات. أما العامل الثاني فكان أن الانتخابات أضحت مطلباً فلسطينياً ودولياً لا يقاوم كأساس للشرعية السياسية وشرعية الحكم في عالم اليوم. أما العامل الثالث، فكان ومن سوء حظ البعض أن الرئيس الراحل لم يترك ابناً "وريثاً" للحكم أسوة بعدد من النظم الجمهورية في المنطقة، يمكن أن يكون له إمكانية الفوز في انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وان يتمكن من الإمساك بزمام الأمر الداخلي بنفس الآليات التي اعتمدها عرفات. وأرى أنه لم يكن من الممكن أن يتم توريث مباشر في فلسطين، حتى لو كان الوريث ابن عرفات، لأن الانتخابات، فلسطينياً وعالمياً أيضاً، هي الآن أساس الشرعية السياسية. وإذا كان هذا التقدير صحيحاً، فهو يدل على مكون إيجابي من مكونات الثقافة السياسية الفلسطينية والتي تعتبر عادة إحدى الشروط الضرورية، إن كانت موأية، للتحول الديمقراطي.

أما العبرة الأخرى التي يمكن استخلاصها من الحالة الفلسطينية، أنه حتى لو كانت العناصر الداخلية مواتية لهذا التحول، فإن الدول "النامية" أو "دول المحيط" ليست بمنأى عن نفوذ وتدخل "دول المركز"، أي الشروط الخارجية الضرورية لهذا التحول. بالطبع، إن الانتخابات وحدها لا تعني الديمقراطية. توجد عدة مقومات وعناصر أخرى للديمقراطية منها التداول على السلطة، وحكم القانون، وحماية حقوق الإنسان والحريات الفردية والمدنية والسياسية، وأيضاً قبول التعددية الفكرية والثقافية إضافة إلى السياسية. وهذا اختبار مازال على حماس أن تمر به والحركات الإسلامية عموماً في العالم العربي. لكن الانتخابات هي نقطة بداية وإن كانت غير كافية، ولكن في الحالة الفلسطينية لم يقيض لنا أن نستمر على مسار "التحول الديمقراطي" تحديداً بفعل العامل الخارجي، على الأقل مؤقتاً.

التحديات المباشرة أمام الحكومة

إن السياسة الأمريكية - الإسرائيلية في المنطقة بتشددها في تقسيم المحاور إلى أصدقاء وأعداء تركت فراغاً سياسياً يلزمه من منظور مصالحها ومن منظور دول عربية عدة، تحالفات أقل إطلاقيه، تحتمل الإدخال الجزئي على الأقل، لبعض "الأعداء" في نطاق هذه التحالفات، أو تحييدهم كحد أدنى. لذا، سارعت المملكة العربية السعودية لتعبئة هذا الفراغ ومن منظور مصالحها هي أيضاً، كدولة رئيسية في المنطقة، من خلال رزمة متكاملة تضمنت اتفاق مكة المكرمة، وتشكيل حكومة جديدة بناء على هذا الاتفاق، تمهيداً لمؤتمر الرياض الذي أكد مجدداً على المبادرة العربية التي أهملتها إسرائيل بعد إقرارها في بيروت عام ٢٠٠٢.

وفي الظرف السياسي الحالي كان التأكيد على المبادرة العربية بحضور الجانب الفلسطيني المتمثل برئيس السلطة الوطنية الفلسطينية إضافة إلى رئيس الوزراء له أهمية خاصة، إحداها، قبول الحكومة الفلسطينية الجديدة لهذه المبادرة، حتى لو صورت على أنها موقف الحكومة وليس موقف الفصائل والأحزاب التي تشكلت منها الحكومة، وحتى لو كان هذا القبول

ضمنياً. وكان الهدف من قمة الرياض إعادة ترسيم عدد من التحالفات في المنطقة، وإدخال الحكومة الفلسطينية ضمن نطاق هذا التحالف، أو على الأقل إخراجها من تحالفات أخرى. لكن هذا كان مرهوناً أيضاً من منظور حماس برفع الحصار السياسي والاقتصادي عن الحكومة الجديدة. وبهذا أخذت القمة العربية موقفاً لا يتماهى تماماً مع السياسة الأمريكية على الأقل مرحلياً. لكن، كان لهذه القمة أثراً مباشراً على سياسية الاتحاد الأوروبي والذي أعلن بعد انعقاد القمة أنه سيقوم بعمل الحكومة الفلسطينية ليس فقط بناءً على الأقوال وإنما الأفعال أيضاً. وبالرغم من إشارة الاتحاد الأوروبي إلى شروط الرباعية، إن التمييز بين "الأقوال" و"الأفعال" له دلالة هامة. فالأقوال معناها المواقف، أي شروط الرباعية وموقف الحكومة منها. ولكن الأفعال لا تتطلب الاعتراف بإسرائيل مثلاً، وإنما السياسية العملية وكيفية التصرف، على سبيل المثال، إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير في غزة، وضبط الانفلات الأمني، وإيقاف إطلاق الصواريخ من غزة، وهكذا. فالتشديد على الأفعال وليس الأقوال، يؤذن بتغيير في تلك السياسية باتجاه قبول الحكومة الجديدة دون بالضرورة أن تعترف بإسرائيل وشروط الرباعية الأخرى.

هذه إذاً بعض التحديات الماثلة أمام الحكومة الفلسطينية وليس فقط من منظور خارجي. فموضوع تبادل الأسرى أمر في غاية الحيوية من وجهة نظر فلسطينية داخلية، والأمان الشخصي يمثل أولوية للمواطن العادي الذي سئم من الانفلات الأمني. وبالرغم من تسليط الأضواء على اختطاف مراسل هيئة الإذاعة البريطانية، ثم اختطاف ما يقارب ١٢٠ فلسطينياً في غزة خلال شهر آذار وحده، فقطاع غزة يعاني من انهيار للأمن الفردي والجماعي ومن تسلط العصابات المسلحة و«صوملة» المجتمع، أي تفتته إلى مجموعات متحاربة ترهب المواطن العادي في سياق تحاربها، علماً بأن بعضها أصبح يمتهن هذه «الصوملة» ويرتزق منها كطريقة حياة وعمل.

هذا الجانب يشكل إحدى التحديات الأكبر أمام الحكومة الفلسطينية الجديدة. لكن ما يعيق ضبط هذا الانفلات هو عدم وجود قناعة لدى

حماس وفتح أساساً، من أن الاقتتال بينهما الذي استعر في نهاية عام ٢٠٠٥ وبداية ٢٠٠٦ لن يعود إلى الاندلاع مجدداً. فحسب ما يراه البعض، لكل من حماس وفتح حلفاء بين عدد من المجموعات المسلحة بما في ذلك العشائر والعائلات التي ينتظر منها المناصرة في أي اقتتال داخلي بين حماس وفتح. لذا توجد مصلحة لدى الطرفين في عدم تجريدهم من السلاح أو حتى ضبطهم والذي يتطلب دخولا في صراع معهم، بسبب عدم وجود قناعة لدى الطرفين بعدم وجود إمكانية مستقبلية للعودة للاقتتال بين حماس وفتح. لذا وكما يرى بعض المراقبين إن مفتاح ضبط الأمن الداخلي ووحدة السلاح الفلسطيني يلزمه أولاً اقتناع حماس وفتح بأن صراعهما المسلح لن يتجدد في مرحلة مقبلة. وإذا كانت إسرائيل والولايات المتحدة طرفين في تأجيج هذا الصراع، يصبح العامل الخارجي أساسياً أيضاً في ضبط أو عدم ضبط الانفلات الأمني. فاستمرار الحصار السياسي والمالي، يؤشر إلى فتح وحماس أن الاقتتال بينهما مازال إمكانية واقعية لحسم الأمر بين الطرفين من خلال هذا الاقتتال.

هذا بدوره يؤدي إلى عدم التخلي عن دعم ومناصرة المجموعات المسلحة في قطاع غزة المؤيدة والمساندة لهذا الطرف أو ذاك، ومن ثم، استمرار الانفلات الأمني. بالتالي، إن رفع الحصار السياسي والاقتصادي من قبل إسرائيل والولايات المتحدة هو المدخل للشراكة السياسية والأمنية بين حماس وفتح. دون ذلك سيستمر كل طرف بالإعداد لمعركة قادمة ممكنة سيحتاج فيها كل منهما إلى المساندة الميدانية من قبل عصابات الارتزاق والعشائر المسلحة.

هل من مسار سياسي؟

قد يلزم عدة شهور لحسم موضوع الشراكة السياسية والأمنية بين حماس وفتح. وقد يسبق ذلك عدة خطوات تمهد "بالأفعال" وليس "الأقوال" لمسار سياسي، مثل تبادل الأسرى، ولكن هذه بحد ذاتها

غير كافية إذ يجب أيضاً التوصل إلى إيقاف إطلاق نار متبادل في الضفة والقطاع وهو أمر مرهون أيضاً بالتوافق بين حماس وفتح على ضبط المجموعات الأخرى.

لكن من منظور أعم يبقى الرهان الأساسي على تمسك المملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى بصيغة المبادرة العربية دون تعديل، والضغط المستمر على الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي لبدء مسار سياسي جدي ومقنع، وليس "أوسلو ٢" دون اتفاق على الخطوط النهائية للحل، وهو موقف الحكومة الإسرائيلية حالياً.

إن القضية الأساسية هنا ترتبط بعلاقة الولايات المتحدة بإسرائيل من جهة، وغياب ضغط عربي فعال على الولايات المتحدة من جهة أخرى. فمن ناحية الدول العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة، هي أيضاً متحالفة موضوعياً مع إسرائيل حيال "الأخطار" التي تهدد المنطقة، باستثناء القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة في سوريا ولبنان. ولعل ما يميز الوضع الإقليمي الحالي ومن ثم قمة الرياض، هو نشوء حاجة من منظور هذه الدول لتحالف علني مع إسرائيل خصيصاً تجاه إيران، لكن هذا يلزمه حلاً ما للقضية الفلسطينية وإخراج بعض قوى المقاومة الفلسطينية من تحالفات أخرى.

لكن مشكلة هذه الدول هو ضعف إمكانية الضغط على الولايات المتحدة بوجود هيمنة إسرائيلية على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط. فقد نجحت إسرائيل نجاحاً باهراً في التأثير على سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، من خلال سيطرتها على "الكونغرس" الأمريكي فيما يتعلق بالشرق الأوسط، وأيضاً على أوساط في الإدارة الأمريكية خصيصاً في عهد "بوش".

لذا، تحولت القضية الفلسطينية إلى كرة قدم سياسية في الملعب الداخلي الإسرائيلي في غياب أي ضغط خارجي فعال. وهذا بدوره أدى إلى قدر من الشلل في التعامل مع "إنهاء النزاع" نظراً للاعتبارات المحلية والحزبية والانتخابية الإسرائيلية والتي هي العنصر الأكثر تأثيراً على السياسيين في تعاملهم مع الصراع العربي - الإسرائيلي.

وأضحى العرب والأوروبيون والأمريكيون متفرجين ينتظرون نتائج الانتخابات الإسرائيلية، واحدة بعد الأخرى مبتهلين آملين أن تفوز "قوى السلام" لعل هذا قد يؤدي إلى مسار سياسي يفضي إلى حل. ويقال الآن، ان حكومة "أولمرت" أضعف من أن تقدم على مسار سياسي يتضمن "تنازلات" إسرائيلية. ولكن، كما قال أحد الكتاب الإسرائيليين ذات مرة، إذا كانت إسرائيل قوية، فهي لا تحتاج إلى السلام، وإذا كانت ضعيفة، فليس في مقدورها صنع السلام.

إن الشرط السياسي لهذا الشلل هو بالضبط نجاح إسرائيل في وضع خط أحمر أمام أي ضغط ممكن عليها من قبل الولايات المتحدة، ومن ثم أوروبا، ناهيك بالدول العربية. ولكن ما يميز الظرف السياسي الإقليمي الحالي هو وجود حاجة أمريكية وإسرائيلية وحاجة لعدد من الدول العربية لتحالف فعال وعلني إزاء إيران من جهة، ولدور عربي أكبر، بما في ذلك دور سوري، في العراق. هذا التحالف غير ممكن دون مسار سياسي فلسطيني - إسرائيلي، درأ لمخاطر وجود حرائق مشتعلة من أفغانستان إلى غزة، خاصة ان نفذت الولايات المتحدة تهديداتها بخصوص ضرب إيران.

لذا، إن قمة الرياض من منظور الدول العربية "المعتدلة" هي محاولة أخيرة جادة لإيجاد حل ما للصراع. وبالرغم من أن السؤال عن مآلها مازال مفتوحا، ان الخشية من منظور فلسطيني هو أن تتحول إلى "أوسلو ٢" زائد تطبيع عربي تدريجي. فإذا توقف المسار السياسي بعد مدة من بدئه لأي سبب من الأسباب، وهي كثيرة كما رأينا في مسار أوسلو الأول، سيبقى التطبيع العربي ولو جزئياً، دون الوصول إلى خط النهاية في هذا المسار. وقد بدأنا نلمح مؤخراً إمكانية تميمع المبادرة العربية، في تصريحات بعض وزراء الخارجية العرب، من أن هذه المبادرة هي "أساساً" أداة أو آلية للتفاوض، الأمر الذي يوحى بإمكانية تخفيف أو تعديل بعض جوانبها أو مرحلتها بشكل يفرغ الكثير من محتواها.

لذا، ان الموقف الفلسطيني هنا في غاية الأهمية نظراً لأنه مفتاح شرعية أي مسار سياسي ومصادقته. الخشية أيضاً من أن يتعرض الجانب الفلسطيني لضغوطات عربية لقبول ما هو أقل من حل الدولتين بالفهم

اللسطيني له، أو القبول بمرحلة المراحل دون اتفاق على خط النهاية، الأمر الذي كان الخلل الأساسي في اتفاق أوسلو إضافة إلى عدم إيقاف الاستيطان، من بين نواحي أخرى.

وإذا كان الكثير من الدول العربية تريد "التخلص" من القضية الفلسطينية التي شكلت عبئاً تاريخياً عليهم، فتوجد أيضاً أطراف فلسطينية تريد التخلص من هذا العبء أيضاً. فصلاية الموقف الفلسطيني بالتمسك بالفهم الفلسطيني للحل سيعتمد على توازن القوى والمصالح الداخلية الفلسطينية للأحزاب والحركات والفصائل والكتل النيابية. وموقف حماس هنا سيكون له أهمية خاصة، وهو أمر مازال يشوبه بعض الغموض. ما هو واضح هو قبول حماس بحل الدولتين وإن كان مرحلياً، والاستعداد لإعطاء الرئيس أبو مازن الفرصة للتفاوض. ولكن ماذا سيكون موقف حماس لو أدى التفاوض إلى ما هو أقل من حل الدولتين أو إلى "أوسلو ٢" جديد؟

ومن الجلي ان اعتبارات "حماس" متعددة حتى لو كانت حركة وطنية مقاومة للاحتلال، فهي أيضاً أول حركة إسلامية تفرعت من حركة الإخوان المسلمين تصل إلى السلطة من خلال الانتخابات، وتتبوأها، في بلد عربي. بالتالي، يوجد حافز لحماس للنجاح، وهو حافز أيضاً وسابقة لتيارات إسلامية أخرى في عدد من الدول العربية. والسؤال هنا هو هل رغبة حماس بالاستمرار بالحكم ستتغلب على أية اعتراضات على أي مسار تفاوضي ممكن، حتى لو أدى إلى نتائج غير تلك التي يطمح إليها الفلسطينيون؟ ما هو واضح هو أن حماس ستعود إلى تفعيل المقاومة في حال بان أنها غير مقبولة في الحكم حتى في إطار الحكومة الحالية.

هذه التساؤلات والخيارات مطروحة من منظور استراتيجي أيضاً على الدول العربية والأوروبية، في المقام الأول، وعلى الولايات المتحدة وإسرائيل أيضاً. وهو أمر مدرك كل الإدراك من قبل حماس، نظراً لأنه يتعدى نطاق فلسطين. ان الحركات الإسلامية في الدول العربية والإسلامية موجودة وتحظى بتأييد ودعم جماهيري لا يستهان به، فهل سيتم العمل على إقصائها عن الحكم أو المشاركة فيه من قبل الدول

العربية أولاً، ودول أخرى ثانياً؛ من الجلي أن لأوروبا خاصة مصلحة مباشرة في "التصالح" مع الحركات الإسلامية "المعتدلة" ومنها حركة الإخوان المسلمين، حتى يتم عزل حركات الجهاد المعولم وحتى يكون في الإمكان "التصالح" أيضاً مع الجاليات الإسلامية في أوروبا. لكن لهذا ثمن سياسي، في فلسطين، لأن هذا "التصالح" غير ممكن باستمرار الاحتلال والمقاومة. هذه مشكلة لأوروبا بسبب ضعفها تجاه إسرائيل والولايات المتحدة، ومشكلة لعدد من الدول العربية مضاف إليها خشيتهم من نفوذ غير مقبول للإسلاميين على مقدرات الدولة والقرار السياسي فيها.

وحتى لو كان الوضع يتفاوت من بلد عربي لآخر تجاه الموقف من الإسلاميين، يرى بعض الناطقين من هذه الحركات أن الوقت مازال مبكراً لتقبل الإسلاميين كطرف رئيسي في الحكم في معظم الدول العربية. وقد عبر عن هذا الرأي قبل عدة أسابيع أحد قياديي الإخوان المسلمين في سوريا والموجود في المنفى في بريطانيا، وفصل هذا الموقف بوضوح الأستاذ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية، الموجود في المنفى في لندن أيضاً. وقد قال في مقابلة مطولة مؤخراً أنه نصح عدداً من الحركات الإسلامية التي تشارك في الانتخابات النيابية عدم تجاوز حد الـ ٣٠ في المائة من المقاعد، لأن النظم العربية لن تسمح لهم بأكثر من هذا، ولأن البيئة الإقليمية السياسية غير جاهزة بعد لحكم الحركات الإسلامية.

ومن هذا المنظور، قد يبان أن حماس "تورطت" بتشكيل الحكومة بعد حصولها على أغلبية في المجلس التشريعي، ولكن من الصعب عليها الآن التراجع. لكن الاختبار الأساسي مازال أمامها ومازالت خياراتها مفتوحة. ومن غير المستبعد أن تسهل عليها إسرائيل والولايات المتحدة القرار باستمرار الحصار الاقتصادي والمالي، ولكن لهذا ثمناً أيضاً، أي العودة إلى ما قبل اتفاقية القاهرة في آذار ٢٠٠٥، والعودة إلى تشرذم القرار السياسي والميداني الفلسطيني.

وفي حال تمكنت الحكومة الجديدة من كسر الحصار السياسي والمالي، سيكون الاختبار الأساسي أمام حماس ما إذا كانت ستقايض الاستمرار بالحكم مقابل عدم مناهضتها لنتائج أي مسار سياسي ممكنٍ ومهما كانت هزيلة من منظور فلسطيني وطني. لكن هذا أيضاً تحدياً رئيسياً أمام الفلسطينيين ككل حيال مآل القضية وما إذا كان من الممكن تحقيق حل الدولتين. ولعل المبادرة العربية هي في الواقع الفرصة الأخيرة ان لم يفرغها بعض العرب بموافقة فلسطينية من محتواها.

النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة إلى "إنقلاب" في التفكير*

أبدأ بالإشارة إلى مؤتمر عقده المؤسسة الإسرائيلية لدراسة الأمن الوطني والمجلس الأميركي للعلاقات الخارجية، في أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، بشأن موضوع: هل إن مسار مفاوضات مؤتمر أنابوليس سيفضي إلى اتفاق يتعلق بـ "قضايا الوضع النهائي" كما سميت؟ وقد اتفق المشاركون جميعهم، أميركيون وإسرائيليون، على أن هذا غير ممكن حالياً.

لا أورد هذه المعلومة من باب التشاؤم أو التفاؤل، وإنما لافتراض ضروري يتعلق بمستقبل النظام السياسي الفلسطيني. فلو كنا على أبواب دولة فلسطينية ذات سيادة وبالفهم الفلسطيني لها، لكان منحى الحديث عن المستقبل مختلفاً.

سأفترض إذاً استمرار الاحتلال بشكل أو بآخر، أي فقدان السيادة جزئياً أو كلياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في المدى المنظور، وكذلك

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء ٢٠٠٨، ص ٥١-٥٦. (ورقة كانت قدمت الى المؤتمر الرابع عشر للمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن) الذي عقد في رام الله يومي ٧ و٨/١٢/٢٠٠٧)

استمرار الصراع ولو اتخذ أشكالاً متعددة، وتراوحت وتأرجحت وتيرته من فترة إلى أخرى. وهذا ينطبق أيضاً على ما سمي بالدولة ذات الحدود المؤقتة إذ حتى لو أقيمت لن تنهي الصراع.

ولا أقصد بـ "النظام السياسي الفلسطيني" ما إذا كان برلمانياً أو رئاسياً، وإنما النظام الذي أنشأه الرئيس الراحل ياسر عرفات بعد أو سلو، والذي هو - بشكل أو بآخر - امتداد لما كان في ظل منظمة التحرير الفلسطينية.

لقد أنشأ الرئيس عرفات نظاماً سياسياً كان لا بد من أن يتغير بعد وفاته. إذ كان هو بشخصه، كما أشرت في أكثر من مناسبة، الصمغ اللاصق لهذا النظام، ولحركة "فتح" أيضاً. فقد أمسك بخيوط صنع القرار كلها، سواء أكانت سياسية أم إدارية، وتبعات غيابه واضحة للعيان داخل الحركة وفي السلطة الفلسطينية.

لعل سمة هذا النظام الرئيسية هي عدم المؤسسة. إذ على الرغم من وجود مجالس وهيئات ولجان في منظمة التحرير الفلسطينية، ووزارات ودوائر حكومية ووحدات إدارية متنوعة في السلطة الفلسطينية، فإن القرارات الرئيسية لم تكن تتم فيها. ذلك بأن النظام غير الرسمي تغلب على النظام الرسمي من ناحية الفعالية والدور في معظم الأحيان، لأنه يتشكل من محاور ارتباط وحلقات تتكون من مجموعات أو أفراد يستمدون فاعليتهم وشرعية وجودهم من خلال ارتباطهم بالرئيس عرفات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وخلال الانتفاضة الثانية بدأت هذه الحلقات تتفكك بالتدريج، وخصوصاً تلك المنهمكة في العمل الميداني والمقاومة. وقد قام بعض مستشاري الرئيس عرفات بتحذيره قبل وفاته من خطورة هذه الظاهرة التي أطلق عليها بعد وفاته اسم الانفلات الأمني.

وسعى الرئيس أبو مازن بعد انتخابه في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥ لوقف التشرذم السياسي والميداني اللذين اتسم بهما الوضع الفلسطيني الداخلي، ولا سيما بعد وفاة الرئيس عرفات. وكان اتفاق القاهرة الذي تم في آذار / مارس ٢٠٠٥ يهدف إلى إيقاف هذا التدهور، وتوحيد

القرار الفلسطيني، والاحتكام إلى شرعية سياسية جديدة منبثقة من الانتخابات. وبقي الرئيس أبو مازن متمسكا بهذا النهج إلى ما بعد الانتخابات، وما بعد حكومة الوحدة الوطنية واتفاق مكة المكرمة، حتى الحسم العسكري في أواسط حزيران/ يونيو ٢٠٠٧.

ولا يوجد متسع الآن للدخول في أسباب افتراق غزة عن الضفة، إذ ليس هو الهدف من هذا العرض، فتفتت النظام السياسي الفلسطيني غير مقصور على هذا الافتراق، ولا يشكل هذا الوضع الأخير أهم سماته.

إن السبب الرئيسي الذي يكمن وراء هذا التفتت هو اجتماع أمرين: عدم فاعلية مجالس وأطر منظمة التحرير الفلسطينية وعدم مأسسة القرارات فيها من جهة، ودمج منظمة التحرير في السلطة الفلسطينية وأقول دور الأولى لمصلحة الثانية ضمن إطار النظام السياسي الذي أنشأه الرئيس عرفات بعد اتفاق أوسلو من جهة أخرى. وحتى قبل وفاة الرئيس الراحل، وبعد ذلك بصورة خاصة، بدأت تظهر أطر تمثيلية جديدة للفلسطينيين في الشتات، وخصوصاً في أوروبا حيث يمكنهم العمل بحرية أكبر من تلك المتوفرة لهم في الدول العربية. وحتى لو أخذت هذه الأطر شكل جمعيات أهلية يرفع معظمها شعار حق العودة، بما في ذلك تجمع مؤسسات حق العودة ومؤتمراتها السنوية والمواقف السياسية التي تأخذها، فإنها من نتائج ضعف، إن لم نقل انهيار، أطر منظمة التحرير الفلسطينية كأطر تمثيلية جامعة للشعب الفلسطيني كافة.

ولا يرى الفلسطينيون في الشتات أن السلطة الفلسطينية تمثلهم، أو أن منظمة التحرير الفلسطينية كما هي الآن تمثلهم. نحن إذا أمام موضوع أكبر من موضوع غزة والضفة الغربية، يرتبط بالصفة التمثيلية للفلسطينيين ككل، ومن ثم بوحدة القرار السياسي أو بتشرذمه.

وإذا انطلقنا من أن الصراع لن ينتهي نتيجة مفاوضات مسار أنابوليس كما كان وارد على الأقل، ينشأ التساؤل عن مستقبل النظام السياسي الفلسطيني في مضمون الصراع أو في غياب الحل. ولعل التساؤل المألوف والمتكرر، ويا للأسف، يلازمنا الآن: ما العمل؟ جيل يذهب

وجيل يأتي والقضية مستمرة: مئة وعشرون عاماً من الصراع، منذ الهجرات الصهيونية الأولى في نهاية القرن التاسع عشر. ما العمل؟ أقترح، أولاً، تغيير التفكير في القضية، من الآني والمباشر والاستغراق في اللحظة، إلى الأمد الأبعد. وهذا الانقلاب في التفكير بسيط وصعب في الوقت نفسه، وسيضعنا مباشرة أمام فراغ: لا مساراً سياسياً يحقق حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له، ولا اتفاقاً داخلياً على الآليات الملائمة للتقدم في هذا المسار. والمستقبل المفتوح، ولا شيئاً معلوماً سوى أن الحل ليس في الطريق.

وفي وضع كهذا، وبعد عدة مسارات تفاوضية، لا بد من أن يعاد النظر في طريقة التفكير في القضية، على الأقل من جانب الأحزاب والحركات والكتل النيابية والمؤسسات والمنظمات المجتمعية التي تعنى بالشأن العام والقضية، ومن جانب الهيئات المنظمة في المجتمع، في الداخل والخارج، غير المشاركة في أي مفاوضات ممكنة، بحيث لا يتم التركيز على الآني والمباشر.

إن هذه النقلة في النظر وفي التفكير في القضية تتيح المجال لجدول أعمال يختلف عن متابعة المسارات التفاوضية وما قد تفضي إليه، ولاتخاذ المواقف مع أو ضد هذه المسارات، أو للدعوة إلى مقاطعتها أو المشاركة فيها. وكل هذا يفتقر إلى نظرة استراتيجية إزاء الوضع الأعم الذي نجد أنفسنا فيه، وإنني أدعي أن أغلبية الفلسطينيين تخندقت في هذا الموقع.

وأكرر أن هذه النقلة في التفكير في القضية، من المباشر والآني إلى الأمد الأبعد، تحرر الفكر من الارتهان باللحظة والاستغراق فيها، وصولاً إلى تحرير الجهد والعمل والتخطيط.

هذه ليست دعوة إلى عدم التفاوض إن كان يؤدي إلى الحصول على الحقوق. لكن الأغلبية من الفلسطينيين، بما في ذلك الأحزاب والفصائل والهيئات المنظمة في المجتمع، لا عمل لها على الأرجح سوى الانتظار أو اتخاذ المواقف بشأن ما هو مباشر وراهن. إنها دعوة إلى عدم الانتظار.

لذا، فالسؤال ليس ما العمل، وإنما ما يمكن عمله. والفارق هو بين من ينتظر الهزة الأرضية أو الزلزال وبين من يعمل على أن تكون المباني مقاومة للهزات.

إن الدعوة إلى عدم الانتظار تعني عدم التركيز على الأنبي، من زيارات وتصريحات وتحركات ومفاوضات. هذه النقطة في النظر وفي التفكير ستصطدم بالفراغ، أي بعدم وجود تصور لدينا لما يمكن عمله من منظور استراتيجي، يختلف عن تتبع الحدث الراهن.

لكن هذا سيضع الجميع أمام السؤال: ماذا بعد؟ كيف يمكن تعبئة الفراغ. هذا سؤال ملح، حتى لو لم يكن واضحاً لنا الآن، إلا إنه سيكون أمامنا في المستقبل القريب. الفراغ هو عدم وجود تصور ما بشأن المستقبل، وعدم معرفة ما يمكن عمله. إلى أين نحن ذاهبون وطنياً؟ هذا هو الفراغ. فراغ الإجابات على الصعيد الداخلي، وعلى صعيد مسار "المشروع الوطني". يجب أن نواجه هذه الحقيقة أولاً كي نتمكن من التفكير في القضية من منظور آخر.

وهنا أبدأ بالقول إنه لا توجد حلول سحرية، لكن هناك إجابات أو اقتراحات لملاء الفراغ من منظور وطني عام. في النهاية، هذا عمل جماعي وليس عملاً فردياً. لكن، إذا افترضنا أن مصدر القوة الفلسطيني الاستراتيجي هو وجود شعب على أرضه، وأنه لولا ذلك لكانت القضية انتهت عملياً وسياسياً، وإذا افترضنا أيضاً أن السلطة الفلسطينية باقية، إما لحاجة إليها، وإما لأن المصالح المتعددة تمنع حلها أو تقف حائلاً أمامه، نجد أن هناك عدداً من المهمات يمكن أن يُشرع فيه. وإذا كان "الصمود" هو شعار فترة ما بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٩٤ حين أنشئت السلطة الفلسطينية، وإن كان هذا في الأغلب شعاراً ساكناً يفتقر إلى المبادرة، فماذا يمكن المبادرة إلى عمله الآن لإعطاء معنى الصمود مضموناً جديداً، مضموناً غير ساكن، مضموناً مقاوماً يستطيع أن يعزز مقومات الاستمرار من أجل الحصول على الحقوق؟

بدايةً، إن العبرة الأساسية المستقاة من التاريخ السياسي الفلسطيني، قبل سنة ١٩٤٨ وما بعدها، وخصوصاً من حقبة منظمة التحرير

الفلسطينية حتى وفاة الرئيس عرفات، هي الفشل في بناء المؤسسات والمأسسة، بغية ضمان الاستمرارية في النطاق السياسي وفي نطاق التماسك الداخلي عبر استمرارية المؤسسات. ولعل ما آلت إليه حال منظمة التحرير الفلسطينية، وما وصلت إليه حركة "فتح" أيضاً بسبب غياب المؤسسة، خير شاهد على ذلك.

وقد شكل اتفاق القاهرة في آذار/ مارس ٢٠٠٥، واتفاق مكة المكرمة، والانتخابات الرئاسية والنيابية، وانتخابات البلديات، بداية جديدة حقاً نحو وجود مؤسسات، وضمن استمرارها بآليات محددة، لكن الأمور آلت إلى ما آلت إليه كما هو معروف.

صحيح أنه كان هناك نجاحات واضحة، مثلاً إنشاء الجامعات والمؤسسات التعليمية، لكن سرعان ما أضحت هناك انفلات أكاديمي في عددها وفي مستويات التعليم داخلها. كما أننا لم ننجح في إقامة مستشفيات، ولا في تقديم خدمات صحية ملائمة لحاجات الشعب الفلسطيني على الصعيد الحكومي، ولم يكن الاحتلال هو العائق. ولم ننجح في إقامة شبكة من الخدمات الاجتماعية لمن يحتاج إليها. أما الوزارات والدوائر الحكومية، فالمطلعون على أحوالها وما يجري داخلها يعرفون طبيعة المشكلة أو المشكلات التي تعانيها.

ليس الهدف هنا النقد الذاتي، وقد قيل في هذا الكثير، فالموضوع يتعلق بالمستقبل وما إذا كنا على قدر المهمة أو المهمات. إن الهدف من بناء المؤسسات هو الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني وتماسكه، وعلى استمرارية تمثيله السياسي وحضوره على الصعيدين العربي والعالمي. ولا أقصد الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب، بل أيضاً الفلسطينيين أينما كانوا.

ثمة الآن عدة مساع فردية وجماعية لتعبئة الفراغ، وإن كانت على نطاق محدود. فالجمعيات الفلسطينية المتعددة في الشتات، بما في ذلك جمعيات حق العودة ومؤتمراتها السنوية، تندرج ضمن نطاق هذا المسعى. إن شعار حق العودة أضحت تعبيراً عن الهوية الفلسطينية

الجامعة وخصوصاً لمن هم في الشتات. هذه الأطر والجمعيات تسعى لتعبئة الفراغ الناجم عن عدم فعالية أطر منظمة التحرير الفلسطينية، لكنها تفتقر إلى نظرة استراتيجية إلى المستقبل، ولن تتمكن من تمثيل الفلسطينيين جميعهم في الشتات، وهي لا تدعي ذلك أصلاً.

وتقع ضمن هذا السياق أيضاً الدعوات الفردية والجماعية إلى حل الدولة الواحدة، وقد تأسست مؤخراً جمعية خاصة لهذا الغرض في إثر مؤتمر عقد في بداية سنة ٢٠٠٧ هذه أيضاً تسعى لملاء الفراغ الاستراتيجي الناجم عن اليأس من حل الدولتين، ومن استمرار الاستيطان ومصادرة الأراضي ورفض إسرائيل للسلام. ومهما بيد هذا الهدف مثالياً أو حتى طوباوياً، إلا إنه أيضاً، في هذه القراءة، يسعى للقفز عن اللحظة، بعد أن تمكن من استشراق الفراغ المقبل، لإعادة موضعة "المشروع الوطني" في مكان آخر.

ينطبق هذا أيضاً على الدعوات إلى الاقتداء بـ نموذج جنوب إفريقيا الذي حذر منه رئيس الحكومة الإسرائيلية مؤخراً، وإن كان تحذيره لأغراض أخرى آنية. هذه الأفكار والمسااعي والجهود ما زالت مشرذمة في محاور متعددة، إلا إنها جميعاً قد تندرج في "مشروع وطني" متجدد بعد إعادة صوغه. وربما يكون الوقت مبكراً الآن لإعادة النظر هذه، وخصوصاً من منظور السياسيين المنهمكين في المفاوضات، لكنها مسألة وقت حتى يتضح أن مسار مفاوضات مؤتمر أنابوليس سيصل إلى نهاية محددة هي ليست حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له. عندئذ ستسنع اللحظة السياسية، وسيغدو الانتظار أصعب، ومن دون مبرر، وسيتبين أن الانتظار يموه البصر والبصيرة، ويضع غشاوة على العين.

لا متسع للقنوط، ولا سبب لانعدام الأمل. شعب على أرضه التاريخية يزيد عدده على خمسة ملايين نسمة هو مصدر قوة كبير، لكن يلزمه أن يجد حلولاً لمجموعة من القضايا والأسئلة. فعلاوة على الحاجة الماسة إلى بناء مؤسسات لا تنهار، وفي غياب قائد فرد، حتى لو كان سداً منيعاً أمام التنازل عن الحد الأدنى من الحقوق، وإذا نظرنا بعين الأمد الأبعد والنفس الأطول، نجد أن هناك حاجة ضرورية إلى توحيد أو تكامل عمل

القيادة، حتى لو كانت غير علنية أسوة بالانتفاضة الأولى، وذلك لغرض الاتفاق على جدول أعمال. أما الجانب العلني من المهمات التي لا غنى عنها فهو المؤسسة، كما أشرت، وإدارة الصراع باستخدام عناصر القوة كلها، بما في ذلك دعم الدول العربية التي يضعفها أحياناً الموقف الفلسطيني الرسمي. مثلاً، لو سلمنا بأنه كان هناك حاجة تكتيكية إلى الذهاب إلى مؤتمر أنابوليس، أي للسبب نفسه الذي من أجله ذهب وزراء الخارجية العرب على الرغم من قناعتهم (كما يقال في الغرف المغلقة) بعدم إمكان أو عدم جدية الإدارة الأميركية في الضغط على إسرائيل، وبالتالي فشل هذا المسار كما هو متوقع على الأرجح، فماذا يضير الجانب الفلسطيني إذا تمترس وراء طلب إيقاف الاستيطان، وهو أمر منصوص عليه في خريطة الطريق وفي اتفاق أوسلو وإن كان بنص عام؟

إن كيفية الأداء والمناورة هنا أمر حاسم ولا يوجد مبرر لقبول أن تكون اللعبة السياسية في الملعب الإسرائيلي، أي الافتراض أن "رسالة الضمانات" التي أعطاهها بوش لشارون في سنة ٢٠٠٤ لا سبيل إلى تخطيها، أو على الأقل تحديد معناها بشكل يسعف المفاوضات الفلسطينية، ونقصد بذلك رسالة الضمانات التي أشار بوش فيها إلى "الحقائق الجديدة"، أي المستعمرات، كعنصر يؤخذ بعين الاعتبار في أي حل ممكن. فليس هناك موقف معروف للولايات المتحدة من حدود القدس، واستمرار الاستيطان في جبل أبو غنيم لا يعني القدس بالضرورة، فحدودها من منظور إسرائيلي قابلة للتوسع باطراد، والموقف الإسرائيلي الرسمي نفسه لا يدعي أن جبل أبو غنيم هو ضمن حدود القدس. الموضوع هنا يتعلق بالأداء وبالآليات إدارة الصراع، وفي هذا قصور فلسطيني واضح. وفي كل الأحوال، فإن كلا الموقفين الفلسطيني والدولي معروف، وهو أن القدس محتلة والمستعمرات غير قانونية.

يلزم إذاً روح قيادية مختلفة، وكادر من المستشارين والخبراء وغيرهم، يختلفان كلياً عما هو موجود حالياً، وخصوصاً أن بعضهم على الأقل، إن لم نقل كثيرين، وُظف بالآليات السابقة نفسها، أي المحسوبة والمسعى لإرضاء المحاور المتشردمة داخل حركة "فتح". هذا هو الوضع الحالي،

النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل "القضية" والحاجة إلى "إنقلاب" في التفكير ١٤٣

أي استمرارية آليات العمل التي كانت معهودة في حقبة الرئيس عرفات، لكن من دون الخطوط الحمر وطرق المناورة التي وضعها الرئيس الراحل ودفع حياته ثمناً لها.

إن التمييز بين قيادة علنية وقيادة غير علنية ضروري لأن معادلة سلطة ومقاومة لن تستقيم، كما ظهر خلال الأعوام الماضية. هذه كانت معضلة عرفات: سلطة علنية تقود المقاومة بشكل أو بآخر ستُستهدف من الإسرائيليين الذين سيحملونها المسؤولية، أي مسؤولية المحافظة على أمن إسرائيل. إن المدخل الأمني الإسرائيلي لأي مسار تفاوضي هو المشكلة، وعلى أي سلطة فلسطينية مقبلة أن تعلن أن لا علاقة لها بأمن إسرائيل. هذا تغيير ضروري في معادلة أوسلو وخريطة الطريق، لكنه يتوافق مع عدم رغبة إسرائيل في إنهاء الاحتلال، وفي إنهاء المشروع الصهيوني في فلسطين. فإذا كان حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له غير ممكن، فلا حاجة إذاً إلى تطبيق التزامات السلطة الفلسطينية الأمنية المنصوص عليها في خريطة الطريق.

هناك أسئلة وتفصيلات كثيرة تتعلق بالأمدين الأقرب والأبعد لا مجال الآن للدخول فيها، إذ يوجد الكثير مما يمكن عمله في المستقبل في غياب الحل المقبول فلسطينياً. الموضوع الأساسي والحيوي هو كيفية الاتفاق على جدول أعمال جديد، وكيفية إدارة الصراع بكفاءة عن طريق استخدام عناصر القوة كافة. أعتقد أن هذا هو التحدي الأكبر أمام الفلسطينيين وليس غياب الحل.

وكما أشرت سابقاً، هذا عمل جماعي وليس عملاً فردياً، وعلينا البدء من جديد. لقد وصلنا إلى نهاية مرحلة، وأمامنا مرحلة أخرى يلزمها إعادة بناء وتنظيم وقيادة ووحدة داخلية فيما يتعلق بقواسم مشتركة، في حدها الأدنى على الأقل، بشأن مهمات المرحلة المقبلة. ما عدا ذلك هو قضية خاسرة، والفلسطينيون ملامون أولاً قبل الأعداء.

لكن، وكما أسلفت، هذه قضية عمرها مئة وعشرون عاماً. جيل يأتي وجيل يذهب، والقضية مستمرة، وفي عمر الشعوب لا تقاس القضايا

بأعوام معدودة، ولن تقبل الأجيال الجديدة الفراغ. من منا كان يتوقع اندلاع الانتفاضة الأولى التي تمت في بحبوحة اقتصادية نسبية مقارنة باليوم، وفي أجواء ارتياح نسبي للاحتلال، وتهنئته لذاته وزعمه أنه احتلال رحيم، ليبرالي؟ لقد حدثت الانتفاضة الأولى بسبب الفراغ السياسي بعد خروج منظمة التحرير من بيروت في سنة ١٩٨٢، وفوجئت القيادة بها وانجرت وراءها: القيادة خلف الشعب.

نحن الآن في مرحلة شبيهة بتلك المرحلة حتى لو لم تبدُ كذلك للجميع. وإذا كان دور القيادة أن تقود، فالأجدى والأولى أن تبدأ القيادات الحالية، السياسية والاجتماعية، برسم معالم طريق المستقبل. ومن ينصّب نفسه ممثلاً للشعب، من أحزاب وحركات وفصائل وكتل برلمانية، يتحمل المسؤولية. هذه مسؤولية تاريخية، فهل هؤلاء على قدرها؟

الفلسطينيون والمعضلات الثلاث *

حقاً إنها لحظة قاتمة في التاريخ السياسي الفلسطيني الحديث، كما يقول أحمد سامح الخالدي في مقالته.** ولا مبالغة في هذا القول، فالأجدى والأولى أن نكون صريحين مع أنفسنا كي نتمكن من تحديد الخيارات الممكنة للمستقبل من دون وهم أو خداع للنفس.

وكنْتُ كُتبت في صفحات هذه المجلة،*** واقتُرحت بعض الخيارات للمستقبل متوقِعاً ألا يقود "مسار أنابوليس" إلى اتفاق مقنع للجمهور الفلسطيني في نهاية سنة ٢٠٠٨. وأُضفت أنه حتى لو تم هذا الاتفاق فإنه سيكون مساراً وسلو جديداً نظراً إلى أن إيهود أولمرت قال إن التنفيذ سيتم على مراحل وخلال عشرة أعوام، بعد أن ثبت الفلسطينيون أنفسهم في كل مرحلة، وهذا الأمر هو من دون التزام إسرائيل الكف عن الاستيطان ومصادرة الأراضي.

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٦. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف ٢٠٠٨، ص ٢٦-٣٠

** أنظر مقالة الخالدي في: مجلة الدراسات الفلسطينية، العددان ٧٤/٧٥. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ربيع وصيف ٢٠٠٨، ص ٥-١٤

*** جورج جقمان، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٣. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، شتاء ٢٠٠٨، ص ٥١-٥٦

ويجد الفلسطينيون أنفسهم الآن كأنهم أمام بداية جديدة. لقد تم استنفاد مسار أو سلو الذي انتهى مع فشل مفاوضات "كامب ديفيد" في صيف سنة ٢٠٠٠، وتلا ذلك الانتفاضة الثانية، ثم "خريطة الطريق" التي ولدت ميتة حقاً لأنها كانت مجرد مسعى لإبقاء وهم "المسار السياسي" على قيد الحياة، في ضوء تقسيم المسار إلي مراحل مرة أخرى، ورفض الحكومة الإسرائيلية لها بوضع ٤ شروطاً لقبولها. وبعد وفاة الرئيس عرفات أمضت إسرائيل عاماً كاملاً لم تقدم فيه شيئاً للرئيس محمود عباس بعد انتخابه في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، إلى أن جاء "مسار أنابوليس". لقد سعت الولايات المتحدة لإبقاء "الحركة" مستمرة من خلال هذا المسار، ومن دون أن يكون لدى أي مراقب أو محلل جدي توقُّع بأن هذا المسار سيؤدي إلى حل للصراع.

سؤال اليوم سؤال الأمس

والآن، ماذا عن المستقبل؟ ما العمل؟ ما هي الخيارات الفلسطينية؟ هذه هي الأسئلة الجوهرية الآن بعد هذا المسار الطويل الذي يبدو أنه يعيدنا إلى نقطة البداية، وفي أوضاع ليست حميدة على أقل تقدير، ويضعنا أمام خيارات تتدرج من السيئ إلى الأقل سوءاً، آخرها رهان في قيد التداول مؤخراً، مفتوح على احتمالات متعددة ومرهون بما يقوم به الفلسطينيون والإسرائيليون، في بيئة إقليمية ودولية متغيرة، وأقصد به خيار الدولة الواحدة، وأبدأ به.

إن هذا الخيار الذي بدأ تداوله منذ عام ونصف عام على الأقل، والذي ازداد النقاش بشأنه مؤخراً كردة فعل "سلبية" على ضمور إمكان حل الدولتين، يمكن قراءته بالفهم الفلسطيني له. وأشير تحديداً إلى الفهم الفلسطيني لهذا الخيار لأن كلمة دولة أصبحت مقبولة في إسرائيل وفي الولايات المتحدة أيضاً، ويردها ممثلو الدول الأوروبية التابعة سياسياً للولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية دورها وفعاليتها، ومن دون تحديد ما هو المقصود بهذه الدولة من حدود، وسيادة، وسيطرة على الثروات الطبيعية وأولها المياه، وعلاقة الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وباقتصاد الدول المجاورة.

ويشكل هذا الخيار رهاناً مفتوحاً على المستقبل، ومن دون معرفة محدودة لما سيؤول إليه، ليس فقط لأن إسرائيل ستقاومه بضراوة أشد قسوة من حل الدولتين، ذلك بأنه ينهي الصهيونية، أي دولة إسرائيل كدولة يهودية، بل لأن هذه المقاومة من جانب إسرائيل قد تتخذ أشكالاً على الدرجة نفسها من الضراوة التي اتسمت بها حرب ٤٨، أو أكثر، إذا ما سمح الوضع الإقليمي والدولي بذلك في حينه. إن التهجير الجماعي للفلسطينيين أمر ما زال وارداً في الفكر الصهيوني أسوة بالنكبة، لكن الوضع الحالي غير مواتٍ لذلك، وبالتالي يشكل هذا الخيار رهاناً مفتوحاً على احتمالات متعددة قد لا تكون بالضرورة في مصلحة الفلسطينيين.

بالإضافة إلى ذلك، هذا ليس خياراً يمكن الآن تعبئة الجمهور حوله، وليس هو خياراً يمكن للأحزاب الفلسطينية تبنيه في غياب إمكان قبوله من جانب الجمهور الذي ما زال يؤيد حل الدولتين، لكنه يمكن أن يبقى، في المستقبل، كطموح وأمل في حال تعذر خيار الدولتين، أو كهدف يتم السعي له في المدى الأطول. فمما لا شك فيه، أنه الخيار الأفضل من منظور أخلاقي يتوخى تحقيق العدالة أو ما أمكن منها في سياق هذا الصراع، لكنه من منظور سياسي أضيق، هو ليس الخيار الأنسب حالياً كبرنامج سياسي يمكن أن يلقي صدًى داخلياً وإقليمياً ودولياً حتى لو اتضح أن حل الدولتين متعثر أو حتى متعذر.

نحن الآن في نهاية سنة ٢٠٠٨، وحتى لو استمرت المفاوضات في المرحلة "الانتقالية" للحكومة الإسرائيلية الحالية في انتظار نتائج الانتخابات في شباط / فبراير ٢٠٠٩، فلا يوجد أي دليل على إمكان تحقيق إنجاز واضح، ناهيك عن إمكان تطبيقه. فمنذ عقدين على الأقل والفلسطينيون والعرب والأوروبيون وآخرون أيضاً، ينتظرون في كل مرة أن تأتيهم نتائج الانتخابات الإسرائيلية بمن يمكن التفاوض معه أو من "يحب السلام". هذا وهم وسراب، ليس لأنه لا يوجد من يحب السلام في إسرائيل، وإنما بسبب تحوّل الصراع العربي والفلسطيني مع إسرائيل إلى كرة قدم داخل الملعب السياسي الإسرائيلي تتقاذفها

الأحزاب السياسية في مبارياتها الداخلية، ومن منظور مصالح الأحزاب والشخصيات السياسية الضيقة. وبما أن الحال كذلك، فمن غير الواضح كيف يمكن التقدم نحو السلام من دون ضغط خارجي ولا مقاومة.

هنا تقف القضية اليوم. والسبب في هذا يعود إلى نجاح دولة إسرائيل في تحييد أي ضغط خارجي عليها، وخصوصاً من جانب الولايات المتحدة ومن دول أخرى. فقد نجحت إسرائيل بفضل نفوذها داخل الولايات المتحدة في وضع خطوط حمراء أمام أية إدارة أميركية، جوهرها عدم الضغط الفعال على إسرائيل. وكان آخر محاولة جديّة لاستخدام ما تملكه الولايات المتحدة من أدوات، هو ربط الرئيس بوش الأب ضمانات القروض لإسرائيل بتعاملها بشكل إيجابي مع المسار السياسي الذي بدأ بمؤتمر مدريد. وقد خسر بوش الأب الانتخابات لفترة ثانية، جزئياً على الأقل، بفضل هذا الشرط. ومن غير الواضح إن كانت إدارة الرئيس المنتخب باراك أوباما ستتحو منحنى مختلف جذرياً عن إدارات سابقة، ولا سيما بوجود رزمة من المشكلات الكبيرة التي هي من تركة بوش الابن، بدءاً بالأزمة الاقتصادية الكبيرة، ومروراً بالعراق وباكستان وأفغانستان وإيران ثم فلسطين.

وحتى لو استمرت المفاوضات بعد الانتخابات الإسرائيلية، لا يبدو أن في وسع أية حكومة مقبلة تقديم ما يمكن قبوله من منظور فلسطيني ما دام التفاوض الأساسي هو بين الإسرائيليين أنفسهم.

لذا على الفلسطينيين الآن التركيز على قضايا محددة تشكل نقاط ضعف لديهم، ولا بد لهم من مناقشتها وإيجاد حلول لها، وأشير إلى ثلاث منها:

معادلة سلطة ومقاومة

إن إنشاء السلطة الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، شأنه شأن ترتيبات مسار أوسلو عموماً، قام على افتراض أن السبيل الوحيد للتقدم في المسار السياسي هو المفاوضات. كان هذا معنى "نبت العنف" الذي أعلن

الرئيس الراحل ياسر عرفات قبوله في جنيف في نهاية ثمانينات القرن الماضي، مضافاً إليه فحوى البيان السياسي الصادر عن دورة المجلس الوطني في الجزائر في سنة ١٩٨٨، والذي قضى بقبول حل الدولتين. وجاء هذا في سياق "تأهيل" منظمة التحرير الفلسطينية للدخول في عملية سياسية كان بدايتها مؤتمر مدريد.

وقد ظهر بوضوح أن المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي لم تؤدّ إلى حل مقبول من الجانب الفلسطيني، وخصوصاً بعد وصول نتنياهو إلى الحكم في سنة ١٩٩٦، وسعيه الدائم لإفشال المفاوضات، وبعد كامب ديفيد في صيف سنة ٢٠٠٠.

كان استهداف إسرائيل للسلطة الفلسطينية مع بداية الانتفاضة الثانية كلاماً واضحاً وصريحاً يفصح عن أن من واجب السلطة توفير "الأمن" لإسرائيل كشرط لقبولها "شريكاً" سياسياً. وما زال هذا المدخل الأمني للسلطة الفلسطينية قائماً حتى اليوم. وفي المقابل، لا يوجد تقدم مقنع للجمهور الفلسطيني على المسار السياسي، الأمر الذي يفقد السلطة الفلسطينية سبب وجودها من منظور فلسطيني، نظراً إلى أن الفلسطينيين لم يتصوروا أن الهدف من إنشائها هو أن تعمل كبديلة كبرى لإدارة شؤون السكان كمرحلة دائمة، وأن تقوم بتوفير الأمن لإسرائيل.

هذه المعضلة التي ما زالت تواجه السلطة الفلسطينية اليوم في ظل فشل مسار المفاوضات، وستواجهها في المستقبل غير البعيد إن استمر هذا الفشل. فلا توجد مفاوضات لأجل غير مسمى، وسرعان ما سيصل هذا المسار إلى طريق مسدود إن بقيت الحال على ما هي عليه.

المعضلة غير خاصة بـ "فتح" أو بالسلطة الفلسطينية، فهي معضلة "حماس" أيضاً. فمعادلة سلطة ومقاومة لن تستقيم، كما أن معادلة سلطة ومفاوضات لأجل غير محدود لن تستقيم أيضاً. فلن تقبل إسرائيل ولا الولايات المتحدة أن تكون السلطة مقاومة، وسيجري استهدافها مرة أخرى بوسائل سياسية واقتصادية وعسكرية أيضاً. وترسل إسرائيل رسائل واضحة بهذا الشأن حتى إزاء أكثر أنواع المقاومة سلمية. فمثلاً،

عندما قام سلام فياض في بداية سنة ٢٠٠٨ بإرسال رسائل إلى عدة دول أوروبية يطلب فيها ربط منح إسرائيل تسهيلات اقتصادية جديدة بإيقاف الاستيطان، قامت إسرائيل بتجميد تحويل عائدات الضرائب الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية. ولا حاجة إلى القول إن حصار الرئيس عرفات واستشهاده كانا بسبب "عدم تحمله مسؤولية" إيقاف الانتفاضة الثانية من منظور إسرائيل.

إن معادلة سلطة ومفاوضات لأجل غير مسمى هي في قيد النقاش العلني داخل فلسطين وخارجها. لكن معضلة "حماس"، وهي معضلة "فتح" نفسها، ما زالت ملتبسة يشوبها الغموض: ما هو البرنامج السياسي لحركة "فتح" مثلاً؟ سلطة أم مقاومة؟ والأمر نفسه ينطبق على حركة "حماس" أيضاً.

هذه الأسئلة تتعدى نطاق برنامج الحركات والأحزاب، وتثير التساؤل مرة أخرى عن مصير السلطة الفلسطينية ومآلها وشرعية وجودها. فلا غرابة في أن تصدر أصوات بين الحين والآخر داعية إلى حلها كما ظهر أن المفاوضات لم تؤدّ إلى ما هو مرجو منها، حتى إن أبو العلاء (أحمد قريع) نفسه أثار هذا الاحتمال علناً كأحد الإمكانيات خلال الأشهر الماضية، وإن لم يكن موقفه قطعياً في هذا الموضوع.

هذا هو المأزق الفلسطيني الأكبر الآن، ولا سيما في وجود ضعف عربي يحول دون الضغط على الولايات المتحدة والدول الأوروبية وإسرائيل من أجل تبني المبادرة العربية التي أقرتها جامعة الدول العربية، وأكدها في أكثر من مناسبة. هذا المأزق هو الذي يتم السكوت عنه في النقاش الفلسطيني الداخلي.

في حال بقيت السلطة الفلسطينية

هناك مصالح عدة مترسخة تدفع في اتجاه بقاء السلطة الفلسطينية، منها مصالح السلطتين في غزة والضفة ومن يعتمد عليهما من الموظفين في الدوائر الحكومية، إذ إن السلطة الفلسطينية في ظل الأوضاع الحالية

تتنافس مع القطاع الخاص كأكبر مشغل. هذا عدا عن دول عدة لها مصلحة في بقائها كإسرائيل التي لا مصلحة لها في العودة إلى احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى تحمّل المسؤولية عن الفلسطينيين كما كان الوضع عليه سابقاً. لقد أراحت إسرائيل نفسها واستراحت من هذا الحمل، وها هم الأوروبيون ودول أخرى يعيلون السلطة الفلسطينية من دون أن يكون لهم قول أو تأثير في المسار السياسي. مفارقة كبيرة حقاً، ونجاح آخر لإسرائيل، وقبول أوروبي ودولي بهذا الأمر.

لنفترض أن السلطة الفلسطينية باقية حتى في وجود مأزقها المشار إليه آنفاً، فأى سلطة يريد الفلسطينيون إنفاً؟

الإجابة عن هذا التساؤل واضحة وبيّنة في نتائج التصويت لانتخابات المجلس التشريعي، والتي تمت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. ويجمع معظم المحللين والمراقبين على أن هذه النتائج عكست أمرين هما: فشل كبير في بناء مؤسسات تخدم المواطنين، وفشل أيضاً في المسار السياسي لتحقيق حل الدولتين. فشلان يتطلبان التغيير، ولا عجب في أن قائمة "حماس" للمجلس التشريعي سمّيت قائمة التغيير والإصلاح.

وإذا أرادت السلطة الفلسطينية أن تُبقي أساساً واحداً لشرعية وجودها، على الرغم من الأثر السلبي لفشل المسار السياسي في هذه الشرعية، فإن الإصلاح هو المدخل: إصلاح السلطة الفلسطينية من الفساد، ومن غياب حكم القانون والشفافية والمساءلة في الحكم، ومن استئثار أوساط نافذة بالقرار خلافاً لأي صلاحيات مكتوبة أو قانونية، وكذلك إصلاح الجهاز البيروقراطي وإيقاف المحسوبية في التعيينات... وهكذا. هذه مهمات كبيرة وعسيرة بوجود مصالح راسخة، لكن بقاء الوضع الحالي كما هو، وخصوصاً في غياب الحل السياسي المقنع للجمهور الفلسطيني، سيقوض أركان شرعية السلطة الفلسطينية بغض النظر عمّن يدير الأمور فيها أكانت فتح أم "حماس" أم "التيار الثالث" أم أي طرف آخر. عاجلاً أم آجلاً، لن تتمكن أي سلطة فلسطينية حالية أو مقبلة من إدارة شؤون الفلسطينيين من دون إنجاز ما في أحد الصعيدين، وسيتحول غضب الجمهور إلى الداخل.

منظمة التحرير الفلسطينية

لقد شكل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية أحد أهم إنجازات الفلسطينيين، وخصوصاً بعد تولي ياسر عرفات رئاستها في سنة ١٩٦٩. وعلى الرغم مما يمكن أن يسجل من مآخذ عليها وعلى آليات اتخاذ القرار فيها، فإنها، من ناحية سياسية، جسدت، لجميع الفلسطينيين، كيانية سياسية لم تكن موجودة من قبل. وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية وتحول مركز القرار السياسي إلى الداخل، تم اختزال دور منظمة التحرير بحيث تطابق تقريباً مع السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من اتفاقيات القاهرة ومكة وصنعاء، واتفاقيات أخرى تعتبر إصلاح المنظمة هدفاً ضرورياً، فإن هذا الإصلاح لم يتم حتى الآن.

المشكلة ليست داخلية فقط، فكثير من الدول لا يريد إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية بعد إنشاء السلطة الفلسطينية، وحتى إن تم إحيائها فسيسعى بعض الدول للاستحواذ عليها، أو على الأقل إلى أن يكون له نفوذ على قراراتها. مرة أخرى، قد يعود الأمر إلى ما كان عليه في الماضي عندما رفع الرئيس الراحل شعار "استقلالية القرار الفلسطيني". لا سبيل لتفادي هذا الوضع إلا بمنعة داخلية مفقودة حالياً، ولا سبيل لتحقيق هذه المنعة إلا بإصلاح النظام السياسي الفلسطيني الحالي، والاتفاق على دور السلطة الفلسطينية وموقعها إن استمرت في الوجود، وإصلاحهما أيضاً.

يقال أحياناً إن الخلاف بين "حماس" و"فتح" يدور حول البرنامج السياسي. هذا الكلام غير صحيح. ف"حماس" أعلنت على لسان قادتها، أكثر من مرة، أنها مع قيام دولة فلسطينية في حدود سنة ١٩٦٧ بما في ذلك القدس، وأعطت تفويضاً واضحاً في البداية لأبو مازن من أجل التفاوض، وهذا برنامج "مرحلي" يشبه برنامج منظمة التحرير الفلسطينية في فترة سابقة. من ناحية سياسية بحثة لا يوجد اختلاف في البرنامج السياسي، ولا سيما أن قيام دولة فلسطينية يخلق أمراً واقعاً سيفرض نفسه على أي عناصر أيديولوجية أو عقائدية في وضع إقليمي معروف.

مشكلة الفلسطينيين الحالية هي أن بعض قادتهم غافل عن هذه المعضلات، أو أن له أولويات أخرى. لكن عاجلاً أم آجلاً ستبرز هذه القضايا كأولويات لا يمكن إهمالها. وإن بقي الأمر على حاله فسيخسر الفلسطينيون ما تبقى من إنجازات، وستترك القضية مرهونة بمستقبل مفتوح؛ شعب متفسخ على أرضه، ومفتت من دون قيادة واحدة. وحسبك بها صفقة خاسرة.

المرحلة الثالثة والأخيرة في حياة السلطة الفلسطينية *

يتوقف فهم الوضع السياسي الفلسطيني - بما في ذلك وضعه الداخلي واستشراف الآفاق المستقبلية له - على مداخل التحليل. وسأقدم فيما يلي مدخلا يسعى لأن يربط عدة عناصر مع بعضها بعضا، سواء كان ذلك مستقبل الحوار الفلسطيني الذي بدأ في القاهرة في نهاية فبراير الماضي، ورأب الصراع بين غزة والضفة، أو مستقبل السلطة الفلسطينية، أو أدواراً لفاعلين آخرين، سواء كانوا أحزاباً وفصائل أو ما اصطلح على تسميته "بالمجتمع المدني". وهذا في مضمون تاريخي يلقي الضوء على الحاضر ابتداءً، على الأقل، منذ مؤتمر مدريد الذي عقد في نهاية عام ١٩٩١.

مراحل ثلاث

أبدأ بالحاضر وبالسلطة الفلسطينية التي تمر الآن في المرحلة الثالثة والأخيرة من حياتها. فقد كانت المرحلة الأولى قد بدأت مع اتفاقية إعلان المبادئ لعام ١٩٩٣، ثم اتفاقية غزة وأريحا في عام ١٩٩٤، وأخيراً الاتفاقية التي أنشأت السلطة الفلسطينية والتي تم توقيعها في

* نشرت في مجلة السياسة الدولية، العدد ١٧٦. القاهرة: دار الأهرام، إبريل ٢٠٠٩، ص ١٢٤-١٢٧

واشنطن، العاصمة الأمريكية في سبتمبر من عام ١٩٩٥. انتهت هذه المرحلة مع وفاة الرئيس عرفات في نوفمبر ٢٠٠٤. أما المرحلة الثانية، فبدأت بانتخاب الرئيس محمود عباس (أبو مازن) في يناير ٢٠٠٦، واستمرت حتى نهاية عام ٢٠٠٨، وانتهاء عهد إدارة الرئيس بوش وفشل مفاوضات مسار "أنابوليس".

أما المرحلة الثالثة والأخيرة، فبدأت مع انتخاب الرئيس أوباما والحراك السياسي المتوقع والمعلن عنه من قبله المتعلق بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، إضافة إلى الصراع في مناطق أخرى في الشرق الأوسط.

ولفهم أسباب اعتبار أن هذه هي المرحلة الأخيرة في حياة السلطة الفلسطينية، أبدأ بالعناصر الأساسية في المرحلة الأولى. لقد تم تعديل برنامج منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً من قبل المجلس الوطني الفلسطيني في دورته في الجزائر في عام ١٩٨٨ بقبول حل الدولتين الذي جاء في إعلان الاستقلال، وقبول حدود عام ١٩٦٧، كما جاء في البيان السياسي الصادر عن المجلس، والذي أشار إلى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨، "ثم نبذ" الرئيس الراحل ياسر عرفات "الإرهاب" بعد ذلك في "جنيف" وبذلك أعيد "تأهيل" منظمة التحرير للدخول في عملية سياسية كانت نتيجة للانتفاضة الأولى، والتي تمخض عنها مؤتمر مدريد.

منذ ذلك الحين وحتى الآن، مر تسعة عشر عاماً من المفاوضات منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام ١٩٩١، ولم تأت بنتيجة. وكان الشرط الأساسي لأي مسار سياسي بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني أن المفاوضات هي الآلية الوحيدة للتقدم في هذا المسار. هذا هو معنى "نبذ الإرهاب"، أي المقاومة، وهذا هو افتراض مسار أوسلو، وأيضاً برنامج الرئيس "أبو مازن" والذي انتخب على أساسه في بداية عام ٢٠٠٥.

ومع تعثر مفاوضات أوسلو، خصيصاً بعد تسلم رئاسة الحكومة الإسرائيلية من قبل بنيامين نتنياهو في عام ١٩٩٦ - الذي كان موقفه المناهض لاتفاقيات أوسلو موقفاً معلناً - لم يحصل أي تقدم في المسار السياسي، حتى تسلم إيهود باراك رئاسة الوزراء في عام ١٩٩٩، ثم جرت مفاوضات "كامب ديفيد" في يوليو من عام ٢٠٠٠، والتي آلت إلى الفشل.

لقد كان من الواضح للرئيس عرفات أن المفاوضات ككالية وحيدة للتقدم نحو حل الدولتين، وهو الفهم الفلسطيني لمسار أوسلو، لن تؤدي إلى هذا الهدف. وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، حاول الرئيس الراحل إمسك العصا من الوسط: استمرار المفاوضات من جهة، ومقاومة من جهة أخرى. هذا هو معنى "كتائب شهداء الأقصى" غير المحسوبة رسمياً على السلطة الفلسطينية، وعدم دخول الأجهزة الأمنية الفلسطينية رسمياً في المعركة خلال الانتفاضة الثانية (عدا حالات فردية).

وكان استهداف إسرائيل للسلطة الفلسطينية في بداية الانتفاضة الثانية، ثم اجتياحها لمناطق "أ" التي هي تحت سيطرة السلطة الفلسطينية بموجب اتفاقيات أوسلو، مؤشراً مهماً على موقفها تجاه السلطة. لقد نظرت إسرائيل للسلطة الفلسطينية، طيلة الفترة، من منظور أمني، أي أن من واجب السلطة، حسب الموقف الإسرائيلي، اعتماد المفاوضات ككالية وحيدة للتقدم في المسار السياسي، وأن أية أعمال مقاومة تتحمل السلطة مسؤوليتها أو مسؤولية إيقافها.

وقد كان الرئيس عرفات على استعداد لتحمل الأعباء الأمنية المتطلبة بموجب اتفاقيات أوسلو، ولكن ليس دون تقدم في المسار السياسي المؤدي إلى حل الدولتين. وكانت نظرتة تقوم على أساس أن هذين المسارين متلازمان، الأمر الذي لم تشاركه فيه الحكومات الإسرائيلية بعد وفاة إسحق رابين. ومن غير المعروف ماذا كانت ستؤول إليه الأمور حتى لو لم يجر اغتيال رابين، لأن الأمر ليس مرهوناً بالنوايا، وإنما بالمقدرة على اتخاذ القرار السياسي ومقومات ذلك فيما يتعلق بالاعتبارات الإسرائيلية الداخلية.

ثم جاء انتخاب الرئيس "أبو مازن" الذي كان صريحا وجريئا في رفضه الكفاح المسلح قبل انتخابه وعشية ذلك، متبنيا المفاوضات ككالية وحيدة للتقدم في المسار السياسي. ومضى عام كامل بعد انتخابه وحتى يناير ٢٠٠٦، وفوز حماس بأغلبية المجلس التشريعي الفلسطيني ولم تجر أية مفاوضات تذكر. ووصفه العديد من السياسيين الإسرائيليين بالرئيس الضعيف، في حين أنهم يعلمون تماما أن سبب "ضعفه" هو

مسؤوليتهم، أي عدم وجود إنجاز سياسي مقنع للجمهور الفلسطيني، الأمر الذي يقوي المعارضة بما في ذلك حماس. ويرى معظم المحللين أن أسباب نجاح حماس تكمن في أمرين: فشل المسار السياسي وعدم وجود إنجاز يذكر، والفشل في بناء المؤسسات وفساد بعض الأوساط الفلسطينية. ولم يكن إزاء ذلك من المستغرب أن تكون قائمة حماس في انتخابات المجلس التشريعي اسمها "التغيير والإصلاح".

وتوقف المسار السياسي بعد انتخابات المجلس التشريعي حتى بداية عام ٢٠٠٨ ومسار "أنابوليس" الذي انتهى بالفشل. وبعد تسعة عشر عاما من المفاوضات، من الجلي أن عقد الأمل على المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي أمر لم تعد له مصداقية. الفارق الوحيد مع بداية عام ٢٠٠٩ هو وجود إدارة أمريكية جديدة أعلنت أنها ستتابع هذا الملف وقامت بمجموعة حركات سريعة في بداية تسلمها السلطة، منها تعيين "جورج ميتشل" مبعوثا خاصا لمتابعة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

هذه هي المرحلة الثالثة والأخيرة في حياة السلطة الفلسطينية، إذ إن الأمر الأساسي هنا يتعلق بالهدف من إنشاء السلطة الفلسطينية من منظور فلسطيني وعربي أيضا. فلم يكن الهدف هو أن تعمل السلطة الفلسطينية كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة كوضع نهائي. فشرعية استمرار وجود السلطة الفلسطينية مرهون بالتقدم الملموس في المسار السياسي إلى إنشاء الدولة الفلسطينية. لكن بعد تسعة عشر عاما من المفاوضات، أصبح الآن واضحا أن هذا الهدف لن يتحقق من خلال هذه الآلية الوحيدة. المرحلة الثالثة هي مرحلة انتظار ما قد تأتي به الإدارة الأمريكية الجديدة، وهي مرحلة لن تطول كثيرا. عام واحد إلى ثلاثة أعوام على الأكثر. فما لم يحصل تقدم ملموس في أي مسار سياسي ممكن، وإيقاف الاستيطان الذي يرى البعض أنه ألغى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني والعربي له - أي ليس "دولة" داخل الجدار مقطعة الأوصال ودون سيادة على الحدود والجو والبحر كما تريدها إسرائيل - تكون السلطة الفلسطينية

قد وصلت إلى آخر مرحلة في حياتها بما في ذلك اعتماد المفاوضات كآلية وحيدة للتقدم في المسار السياسي في ظل ميزان قوى ميداني وسياسي مختل لصالح إسرائيل، بدعم من الولايات المتحدة، ودور هامشي للدول الأوروبية والرباعية المهشمة حتى بداية عام ٢٠٠٩.

معضلة حماس ومعضلة فتح

في هذا المضمون، تجرى حوارات القاهرة بين "غزة والضفة"، التي قد تبدو للبعض أنها مستقلة تماما عن الوضع السياسي الفلسطيني الأعم، أي أن الأمر يتعلق فقط بالحسابات الداخلية الفلسطينية، وما إذا كانت "فتح" قد قبلت مبدأ تداول السلطة أم لا، أو أن مطالب حماس للدخول في منظمة التحرير الفلسطينية غير مقبولة من "فتح"، أو أن الخصام هو فقط حول الحصص لكل منهما. هذا مدخل خاطئ تماما للتحليل، حتى لو أعطي الوزن الكافي في الخصام بين غزة والضفة.

إن فتح وحماس تواجه كل منهما معضلة رئيسية. إن معضلة فتح، أو، للدقة، أوساط فتح في السلطة الفلسطينية هي أن المفاوضات، دون أجل مسمى وبعد تسعة عشر عاما من اعتمادها للتقدم إلى حل الدولتين، شارفت على استنفاد مصداقيتها، ولم يتبق لها بعد من العمر سوى بضعة أعوام ينتظر فيها الجميع أي تغيير يمكن أن يقع بعد تولي إدارة أوباما الحكم في الولايات المتحدة.

ومعضلة حماس أنها لا يمكنها الجمع بين الحكم والمقاومة، هذا لن تقبله إسرائيل والولايات المتحدة. وقد جرب هذا الرئيس الراحل ياسر عرفات في الانتفاضة الثانية كما أشرنا، واستهدفت إسرائيل السلطة الفلسطينية وحاصرت الرئيس الراحل حتى وفاته. وهذا أيضا هو معنى العدوان الأخير على غزة. وعلى ما يظهر، لم تحسم حماس أمرها، أي ما إذا كانت تريد أن تحكم تحت الاحتلال أم أن تكون مقاومة. وهذا الوضع هو تحديدا ما يلقي بظلاله على الوضع السياسي الداخلي الفلسطيني، وعلى حوار القاهرة ورأب الصراع بين غزة والضفة و«بناء الدولة» واستمرار وجود أو عدم وجود السلطة الفلسطينية.

فلو أخذنا مثلاً "إصلاح الأجهزة الأمنية الفلسطينية"، أحد مساعي حوار القاهرة نحو رأب الصراع، أي جعلها أجهزة مهنية غير تابعة لأي فصيل ومسؤولة تجاه السلطة السياسية أياً كانت، فإن السؤال هنا: ما هو دورها؟ ما هي "عقيدة الأجهزة الأمنية" كما يقال إذا تضمن هذا الدفاع عن المواطنين إزاء أي عدوان خارجي؟ ما هو موقفها من الاحتلال الإسرائيلي الحاصل فعلاً ومباشرة في الضفة الغربية، وبشكل غير مباشر في غزة أيضاً، لأن غزة لا سيادة لها على الحدود والجو والبحر، أي أن السيادة لا تزال في يد إسرائيل؟

إن السلطة الفلسطينية حالياً تقوم "بالتنسيق الأمني" مع إسرائيل كما هو مطلوب في خريطة الطريق التي لم تلتزم بها إسرائيل، ولكن ربما تأمل السلطة الفلسطينية في أن يساعد هذا في العودة إلى مسار سياسي كامتداد لمسار أنابوليس. هل ستقبل إسرائيل أن تكون حماس عنصراً مكوناً في الأجهزة الأمنية، وهي موسومة كمنظمة "إرهابية"؟ من الجلي أن إسرائيل لن تقبل إدماج عناصر حماس في الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية في الوضع الراهن. هذا ملف مؤجل إلى قيام الدولة، إن قامت، ولن يتم الاتفاق عليه قبل ذلك ما دام هناك أمل للسلطة الفلسطينية في العودة لمسار المفاوضات في حقبة إدارة أوباما.

كذلك الأمر بالنسبة لـ "ملف" منظمة التحرير الفلسطينية. فالجميع يعرف أن أي تغيير حقيقي في أطر المنظمة، بحيث تصبح ممثلة لجميع الفلسطينيين في مجالسها ولجانها، سوف يطيح بالعديد من شخصيات باتت لا تمثل أحداً، أو أحزاب وفصائل لا يوجد رصيد شعبي لها، ولا سبب لوجودها سوى تحجر المنظمة، واستمرار الماضي المنصرم الذي لا علاقة له بالحاضر. وهذا سوف يلقى مقاومة دفاعاً عن مصالح راسخة تناهض التغيير.

خيارات المستقبل

إن الكثير يتوقف على المرحلة الثالثة من حياة السلطة الفلسطينية. وهي مرحلة حاسمة ودقيقة ومفصلية أيضاً. وترتبط بها جملة من

القضايا، ليس فقط مصير السلطة الفلسطينية وحدها، وإنما أيضاً مآل حوارات القاهرة ورأب الصدع بين الضفة وغزة، وبرنامج منظمة التحرير الفلسطينية وإعادة تشكيلها والتوازنات داخلها. جميع هذه القضايا مرتبطة بما إذا كان هناك تقدم ملموس وواقعي ومقنع للجمهور الفلسطيني نحو حل الدولتين أم لا. والفترة الزمنية المتبقية ليست متناهية. فحتى لو اختارت الحكومة الأمريكية الجديدة فقط "إدارة الصراع" وإبقائه دون حل، فلن يبقى للسلطة الفلسطينية إمكانية للحفاظ على مصداقيتها إلى أجل غير مسمى في ظل استمرار الاستيطان وسرقة الأرض وتقطيع أوصال الضفة الغربية. لقد بدأ الحديث عن دولة واحدة منذ ما يزيد على عامين في أوساط فلسطينية مختلفة، نظراً لأقول إمكانية حل الدولتين، أو انتهاء هذا الخيار في نظر العديدين.

تسعة عشر عاماً من المفاوضات وإسرائيل تستمر في خلق حقائق على الأرض. كيف يمكن الحفاظ على مصداقية استمرار المفاوضات إلى أجل غير معروف في وضع مثل هذا؟

الخلاصة الأساسية إذن هي أن الوضع الداخلي الفلسطيني لا يزال مرهوناً بما إذا كان هناك تقدم فعلي وملموح ومحدد بتاريخ معلنة للوصول إلى حل الدولتين أم لا. ومن المستبعد أن يتم رأب الصراع بشكل كامل وليس جزئياً فقط في أمور محددة قبل اتضاح آفاق المستقبل. وإذا تم التوصل إلى حل الدولتين بالفهم الفلسطيني والعربي له، فسيكون من الممكن حل القضايا الداخلية المعلقة حالياً، ومن المستبعد أن تحل قبل اتضاح المستقبل السياسي الفلسطيني ومستقبل السلطة الفلسطينية نفسها.

ففي حال تبين أن الإدارة الأمريكية الجديدة تعمل فقط على إدارة الصراع واستمرار المفاوضات دون نتائج ملموسة، لن يكون في الإمكان استمرار المفاوضات، إن بدأت، إلى ما لا نهاية، أخذاً بعين الاعتبار مرور تسعة عشر عاماً منها دون نتائج. عاجلاً أم آجلاً - خاصة إن وصلت المفاوضات مرة أخرى إلى طريق مسدود، أو أنها أدت إلى عرض إسرائيلي "لدولة" داخل المعازل مقطعة الأوصال، غير المقبولة فلسطينياً على الصعيدين الرسمي والشعبي - ستخرج بعض الأوساط

في حركة فتح التي لا تزال في حالة انتظار حالياً، لترفع برنامج المقاومة مرة أخرى، بدلاً من برنامج المفاوضات. وإن قيل إن فتح مجزأة ومفتتة إلى محاور عدة، بعضها متحالف مع البعض، وبعضها مناوئاً للبعض الآخر، فمن الجلي أن اسم فتح لن يختفي. والسؤال هنا فقط عن سيستحوذ على اسم فتح في أية مرحلة قادمة.

هذا ما سيقدره الوضع السياسي. الوضع اليوم مختلف عما كان بعد اجتياح لبنان في عام ١٩٨٢، والذي قام فيه البعض بالانشقاق عن حركة فتح، وظهور "فتح الانتفاضة"، حيث كان وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات "صمام أمان" أمام انشقاق كبير في الحركة. وتحول اسم المنشقين من "فتح الانتفاضة" إلى مجموعة "أبو موسى". هذا الوضع لن يتكرر اليوم، ليس فقط بسبب غياب الرئيس الراحل، وإنما أيضاً بسبب الطريق الذي قارب أن ينسد سياسياً أمام السلطة الفلسطينية. وإذا بان أن هذا الطريق منسد كلياً خلال الأعوام القليلة المتبقية من حياة السلطة الفلسطينية، فستخرج أصوات من فتح ومن مناصريها ومسانديها تطالب ببرنامج سياسي آخر غير المفاوضات. ولن يكون أمام فتح وأمام الفلسطينيين بشكل عام خيار آخر سوى المقاومة، حتى وإن تعددت أشكالها ومظاهرها.

وفي ظرف مثل هذا، إن حصل، سيكون في الإمكان رأب الصراع الداخلي الفلسطيني، الأمر الذي يبدو متعذراً الآن بسبب مرحلية هذه المرحلة الانتقالية، ولكن النهائية أيضاً في مسار المفاوضات من مدريد حتى الآن.

تسعة عشر عاماً وصلت إلى نهايتها. بضعة أعوام فقط متبقية، وليس تسعة عشر عاماً أخرى.

مستقبل "فتح" و"حل الدولتين": إما الدولة وإما المقاومة *

لعل الأهمية الكبرى، وربما الوحيدة للمؤتمر العام السادس لحركة "فتح" الذي عُقد في مدينة بيت لحم في ٤/٨/٢٠٠٩، هو أنه شكّل خطوة انتقالية بين مرحلتين: مرحلة الرئيس الراحل ياسر عرفات، التي امتدت حتى المؤتمر، ومرحلة ما بعد المؤتمر. ولن تطول كثيراً هذه الخطوة الانتقالية لأن مستقبل الحركة سيتقرر إلى حد بعيد بناء على التطورات السياسية في المنطقة. في هذه الأثناء سنشاهد مساعي متعددة لأعضاء اللجنة المركزية الجدد لتعزيز مواقعهم داخل اللجنة المركزية والمجلس الثوري. وقد بدأت هذه التحالفات قبل عقد المؤتمر لأغراض انتخابية، حتى لو لم يكن في وسع "من أحضر ناخبه معه" (كما قال أحدهم عن عدد لا يستهان به من المرشحين، وخصوصاً من كان لهم تأثير في القرار المتعلق بعضوية المؤتمر) التيقن من النتائج، ذلك بأن المقترعين كان عليهم انتخاب العدد الكامل لأعضاء اللجنة المركزية، ولم تكن توجد ضمانة بالالتزام، كما أظهرت النتائج في نهاية المؤتمر.

إن النقد الذي وُجه إلى المؤتمر، من داخل الحركة أساساً ومن خارجها أيضاً، في شأن مكان عقد المؤتمر، في الداخل أو في الخارج، وفيما يتعلق

* نشرت في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٩. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيف ٢٠٠٩، ص ٢١-٢٦

بألية إعداد القوائم لعضوية المؤتمر والإضافات التي تمت قبيل عقده، يموه ويكاد يحجب القضايا الأساسية التي تواجه الحركة والسلطة الفلسطينية التي تمر، بدورها، بمرحلة انتقالية وربما أخيرة أيضاً.

شخصنة التنافس والنتائج

لعل السمة الغالبة على المنافسة قبل الانتخابات وبعد ظهور النتائج هي الشخصنة في التحالفات، وفي مراكز القوى التي ظهرت بفعل النتائج، علاوة على أن "مراكز القوى" هذه لا ضمانة لها في الاستمرار بعد المؤتمر كما كانت قبله، وقد بان هذا الجانب بوضوح في تغطية الإعلام الفلسطيني والعربي لهذا المؤتمر. وكانت هذه النتيجة متوقعة نظراً إلى عدم وجود خلاف سياسي جوهري بين الأغلبية العظمى من المرشحين، بشأن "البرنامج السياسي"، فجميعهم يؤيد حل الدولتين بالفهم الفلسطيني له حتى لو وجّه البعض في السابق النقد إلى آليات "وتكتيك" التفاوض، ومن هؤلاء ناصر القدوة وآخرون. غير أن هذه الخلافات بشأن الآليات المثلى لإدارة "الصراع التفاوضي" معهودة في الأحزاب كلها التي تحتوي أجنحة ومحاور متنوعة كما هي الحال في حركة "فتح" وفي أحزاب أخرى.

أمّا الاعتراضات أو النقد اللذان وجّههما أشخاص من قداماء الحركة أمثال أحمد قريع (أبو العلاء) ونبيل عمرو ويحيى يخلف ونصر يوسف وآخرين، مع أنهما ربما يكونان محقّين في بعض جوانبهما المتعلقة بالإجراءات والآليات وفرز الأصوات، لا يرقيان إلى مستوى الخلاف السياسي، وإنما يبقيان ضمن نطاق الاعتراض على النتائج، وفي نطاق التفضيل الذي مارسه الرئيس أبو مازن تجاه البعض على حساب البعض الآخر، بدليل اعتماد المؤتمر، بما يشابه الإجماع، خطاب أبو مازن في افتتاح المؤتمر على أنه في منزلة "البيان السياسي"، واعتماده بديلاً عن "التقرير الإداري والمالي" كما اقترح البعض، وهو أمر أقل ما يقال فيه إنه مدعاة للاستغراب وينعكس سلباً على الوضع الداخلي للحركة.

صحيح أن الانتخابات أسفرت عن وجود أغلبية من الجيل الثاني في الحركة، لكن هذا الأمر ليس له دلالة واضحة فيما يتعلق بالبرنامج السياسي المقبول لدى الجميع. ثمة فارق واحد يمكن الإشارة إليه، وهو أن هؤلاء، في معظمهم، بدأوا حياتهم السياسية في الأرض المحتلة خلال فترة الانتفاضة الأولى، كما أن عدداً منهم أمضى فترات متعددة في السجون الإسرائيلية، ومعظم هؤلاء يتقن اللغة العبرية، وهو أكثر ملامسة للوضع على الأرض وطبيعة العلاقة مع الاحتلال من الجيل الأول المؤسس. أمّا التبعات السياسية لهذا الفارق فغير واضحة، وهي مصدر تكهن لدى بعض المحللين.

وتظهر الشخصية أيضاً، كما يرى البعض، في المحاور أو مراكز القوى التي نجمت عن الانتخابات كالحديث عن محور أبو مازن، أو جبريل الرجوب، أو ناصر القدوة، أو محمد دحلان. صحيح أن مراكز القوى في مختلف الأحزاب تتجمع حول شخصيات قيادية، لكن التنافس هنا هو بشأن الدور لا بشأن البرامج. وكان من اللافت بروز محمد دحلان كشخصية قوية في المؤتمر، وانتخابه عضواً في اللجنة المركزية على الرغم من النقد العلني الذي وُجّه إليه في الماضي من داخل الحركة، واتهامه بالنزعة "الانقلابية".

نتائج سياسية مرحلية

إحدى النتائج السياسية للمؤتمر هي انتقال الثقل السياسي لحركة "فتح" إلى الداخل بصورة رسمية، ولا سيما في غياب الرئيس الراحل ياسر عرفات. وكان مركز الثقل السياسي الفلسطيني تحوّل إلى الداخل بعد اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية وعودة معظم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الوطن. غير أن وجود أبو عمار على رأس حركة "فتح" أبقى على وجودها الرمزي في الداخل والخارج، مع أن هذه النقلة، في الواقع وعلى الأرض، كانت تمت فعلاً، وإن لم يتم تدشين هذا التحول رسمياً، الأمر الذي تم في هذا المؤتمر. وعلى الرغم من وجود ممثلين عن الخارج في المؤتمر أتوا خصوصاً لهذا الغرض،

فإن هذا الأمر لم يمنع المؤتمر من أن يبدشن تحولاً آخر للحركة، أي تحول "فتح" رسمياً إلى "حزب السلطة الفلسطينية". فقد كان ثمة عدد كبير من المشاركين في المؤتمر من الموظفين في السلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى أغلبية من دخلوا اللجنة المركزية بفعل الانتخابات، وكذلك أولئك الذين تبوأوا في السابق مناصب مختلفة في السلطة ما زال بعضهم فيها.

وقد عزز المؤتمر موقع أبو مازن في مواجهة أي معارضة له في الخارج، إذ توجس البعض من إمكان حدوث انشقاق في الحركة بعد إصرار الرئيس على عقد المؤتمر في الداخل، وبعد الاتهامات التي أطلقها فاروق القدومي قبل المؤتمر. لكن الوضع الإقليمي غير موات لوجود قيادة فتحاوية مناوئة في الخارج تدعمها وتتبنها إحدى الدول العربية كما حدث في فترات سابقة أخرى، ف"فتح الانتفاضة" مثلاً، لم تتمكن من إحراز استقطاب جدي داخل الحركة، وخصوصاً خلال حياة الرئيس الراحل ياسر عرفات، كما أن الأمر هو نفسه حالياً بوجود دعم عربي ودولي للرئيس أبو مازن، واستمرار هذه الدول في الاعتراف بقيادته، حتى لو حاجج البعض في أن مدة رئاسته انتهت.

وما أشبه البارحة باليوم. فالمجلس التشريعي السابق ظل يزاوّل مهماته عشرة أعوام بعد انتخابات ١٩٩٦، مع أن مدة دورته انتهت بعد أربعة أعوام. والأمر كذلك فيما يتعلق بالرئيس الراحل الذي بقي في منصبه من دون إعادة انتخابه إلى حين وفاته. وإذا لم تجر انتخابات جديدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ كما أتوقع، فإن أعضاء المجلس التشريعي من جميع الكتل النيابية سيستمرون في تقاضي رواتبهم حتى لو لم يتمكن المجلس من الاجتماع كما هي الحال منذ ما يزيد على العامين.

وأشير إلى هذا الجانب لأن الخلاف الجاري بين "غزة" و"الضفة" هو خلاف سياسي بحت وليس قانونياً، مع أن السجال الإعلامي والتراتق العلني اتخذاً طابعاً قانونياً في كثير من الأحيان على الرغم من سطحيتهما، إن لم نقل تفاهة هذا المدخل. فالقانون الأساسي الفلسطيني الذي يحدد مدة عمل المجلس التشريعي وفترات إعادة الانتخابات النيابية والرئاسية وتأليف الحكومة وحصولها على الثقة أو عدمه،

يفترض استقراراً سياسياً مستمراً، وأن عمل المجلس التشريعي الأول محصور في الفترة الانتقالية (أربعة أعوام) التي لم تنته، ولا يعطي أي إجابة عن كيفية العمل من خلاله في أوضاع طارئة، مثلما جرى خلال الانتفاضة الثانية، كعدم قدرة المجلس التشريعي على الاجتماع واعتقال أربعين من أعضائه. فلا علاقة بين القانون الأساسي وما جرى فعلاً على الأرض، إذ لم يخطر في بال من وضعوا القانون الأساسي أن أمراً مما حدث قد يحدث. وإذا كان ثمة مشكلة أو ثغرة قانونية فهي في اتفاق أوصلو الثالث الذي فصل عمل السلطة الفلسطينية وترك هذه الثغرات التي انعكست في القانون الأساسي. لقد كان اتفاق أوصلو مغامرة كبيرة حقاً كما قال أبو مازن نفسه في حينه، والآن هو يوم الحساب.

المهام التنظيمية المقبلة

من الجلي أن إحدى المهام الرئيسية المؤجلة منذ وفاة الرئيس عرفات هو إعادة بناء الحركة ومأسستها. ولم يهدف المؤتمر إلى تحقيق هذا الأمر، إذ كان من غير الممكن تحقيقه قبل عقده، وبغياب بنى داخلية فاعلة تحظى بشرعية داخلية وتعتبر قراراتها ملزمة، الأمر الذي كان موضع خلاف أصلاً قبل المؤتمر. لذا يتوقف كثير الآن، وفي المستقبل القريب، على عمل اللجنة المركزية الجديدة وجدول أعمالها، وعلى ما إذا كان أعضاؤها سينهمكون في اللعبة القديمة ذاتها، أي تعزيز التحالفات ونسج مراكز قوى جديدة من دون إعادة البناء والمأسسة، أم لا.

إن مشكلة "فتح" الأساسية من ناحية تنظيمية هي عدم المأسسة. فمجالسها وهيئاتها ولجانها لم تكن فاعلة طوال عقدين من الزمن على الأقل، كما أنها لم تعمل بموجب نظامها الداخلي الذي لم يجر تحديثه بحيث يصبح هو القول الفصل في أي خلل تنظيمي داخلي، ويحظى بالشرعية الداخلية الملزمة للأعضاء. لقد كان الرئيس عرفات خلال حياته الصمغ اللاصق للحركة، وتمكن، من خلال آليات متنوعة، من إبقاء الانضباط الداخلي النسبي تحت السيطرة، فتشكلت "فتح" من "محاور انضباط" وحلقات عدة متحالفة أو متنافسة أسوة بما هو

معهود في كثير من الأحزاب والحركات، لكن الضابط الداخلي لم يكن نظاماً داخلياً أو أطراً ومجالس تعمل بموجب هذا النظام، وإنما شخص الرئيس الراحل نفسه، على الأقل خلال العقدين الماضيين.

وكان مصير الحركة بعد وفاة عرفات مرثياً وواضحاً للمراقب ولأعضاء الحركة أيضاً. فمثلاً، من المشكلات التي أدت إلى تأجيل عقد المؤتمر عدة مرات هي عضوية المؤتمر، وقد جرت محاولة حل هذه المشكلة عن طريق البدء بإجراء انتخابات في الأقاليم في الأرض المحتلة وتم إنجاز بعضها، لكنها سرعان ما توقفت وطعن البعض في نتائجها. وهنا برزت مشكلة العضوية: من هم أعضاء "فتح"؟ وهل يحق لمن انتسب قبل شهرين التصويت في انتخابات الأقاليم لاختيار أعضاء المؤتمر، أم أن هذا حق "المخضرمين" في الحركة، ومن هم؟

وفي ندوة في رام الله عُقدت بعد وفاة عرفات، شبّه أحد القادة من الجيل الثاني عضوية الحركة بحافلة ركاب لها باب أمامي وآخر خلفي، فيدخل من الأول ويخرج من الثاني العديون، ولا أحد يعرف من هو داخل الحافلة. وما زالت مشكلة العضوية قائمة حتى اليوم.

يتوقف كثير إذاً على جدول أعمال اللجنة المركزية الجديدة، وما إذا كان سيتضمن مسعى جادا لمأسستها وإعادة بنائها، أم إن البعض سينهمك في تعزيز المواقع والتحالفات استعداداً لمعركة خلافة أبو مازن متى أتت، وباليات العمل السابقة للمؤتمر. وستمر عدة أشهر قبل أن تتضح الإجابة عن هذا السؤال.

مستقبل "فتح" والحوار ورأب الصراع

يتوقف مستقبل "فتح" والسلطة الفلسطينية على وجود مسار سياسي في حقبة إدارة الرئيس أوباما يؤدي إلى حل الدولتين أم لا. فعلى الرغم من الدعوات المتكررة قبل المؤتمر وبعده إلى ضرورة فصل السلطة عن منظمة التحرير أولاً، وفصل "فتح" عن السلطة الفلسطينية ثانياً، فإن هذا لم يحدث حتى الآن، ولن يحدث بسهولة، ولا سيما أن السلطة

الفلسطينية في بنيتها الإدارية، من وزارات ومكاتب ودوائر، تتشكل، في أغلبيتها، من مناصري "فتح" مهما تكن وظائفهم صغيرة. فالتوظيف في الدوائر والمكاتب الحكومية في معظم الأحيان كان مفتوحاً أمام الجميع شكلاً وليس فعلاً، كما أنه تم دمج "فتح" في السلطة، وهذا هو معنى المطالبة المتكررة لقيادات من "فتح"، خلال العامين الماضيين، بإعادة تأليف حكومة سلام فياض ليكون النصيب الأكبر من الاستيزان لقيادات "فتح". ومن الجدير بالذكر، أن أحد أسباب نجاح "حماس" في انتخابات ٢٠٠٦ هو نهم بعض قيادات "فتح" للسلطة، واستخدامه المناصب العامة للكسب الخاص، إضافة إلى عدم وجود إنجاز سياسي مقنع للجمهور يفرضي إلى حل الدولتين.

وبعد ثمانية عشر عاماً من المفاوضات، منذ مؤتمر مدريد في نهاية سنة ١٩٩١، من غير الممكن استمرار المفاوضات إلى ما لانهاية، والرئيس أبو مازن يدرك هذا الأمر جيداً، وهذا هو معنى إصراره في "أنابوليس" على الانتقال بالمفاوضات إلى "قضايا الحل النهائي"، وهي: الحدود؛ القدس؛ السيادة؛ المصادر الطبيعية؛ واللاجئون.

وقد تم تأجيل موضوع القدس، وبإصرار من رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت، خشية أن ينفرد التكتل الحكومي الإسرائيلي، لكن موضوع الحدود جرى بحثه، مع انه لم يتم الاتفاق على أي شيء.

هذه إذاً مرحلة ثالثة وأخيرة في مسيرة المفاوضات، وهي مرحلة دقيقة وخطرة ستقرر مستقبل حل الدولتين الذي يرى كثيرون أنه أصبح متعزراً أصلاً نظراً إلى استمرار إسرائيل في سرقة الأرض الفلسطينية وبناء المستعمرات عليها، بما في ذلك في القدس الشرقية، وكذلك في تغيير معالمها.

إذا تم إنجاز حل الدولتين بشكل مقنع للجمهور الفلسطيني، أي ليس مجرد دولة معازل مقطعة الأوصال، فإن "فتح" ستستمر في المسار الذي بدأ مع المؤتمر السادس، لكنها في حينه ستكون حزب الدولة الفلسطينية الناشئة، وستضطر إلى إجراء مفاوضات جديدة مع "حماس" بشأن دور

هذه الأخيرة في الدولة الفلسطينية. ولهذا السيناريو، إن تم، تعقيدات إضافية أشير إليها بإيجاز. فمثلاً، هل سيكون ممكناً إجراء انتخابات دورية نزيهة في الدولة الفلسطينية خلافاً لما هو جارٍ في أغلب الدول العربية، وبالتالي قبول الدولة الإقليمية والدول الأخرى من ناحية المبدأ بوصول حزب إسلامي إلى الحكم حتى في منصب الرئاسة؟ فبخلاف ما هو الأمر عليه في الدول العربية حيث إن قمة الهرم في نظامها السياسي هي ملكية أو أميرية وراثية أو "جمهورية" شبه وراثية، بحيث تتم لعبة الانتخابات تحت سقف النظام، فإن الحالة الفلسطينية استثناء واضح، وقد تشكل "خطراً" على النظام الإقليمي كسابقة تشجع أحزاباً أخرى إسلامية على طلب المزيد. هذا سؤال مفتوح ينجم عنه احتمالات عدة لا متسع للدخول فيها الآن.

أمّا في حال فشل حل الدولتين فلن يكون في وسع "فتح"، أو بعض الأوساط فيها، بما في ذلك عناصر واسعة من جمهورها، إلا العودة بشكل أو بآخر إلى برنامج المقاومة حتى لو تعددت أشكاله. وسيلقي هذا الفشل بظلاله أيضاً على السلطة الفلسطينية، إذ لم يتصور الفلسطينيون أن الهدف النهائي من وجود هذه السلطة هو أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان المدنيين في الضفة وقطاع غزة. فإذا كانت معضلة "حماس" الآن هي أن ليس في إمكانها أن تكون سلطة ومقاومة في الوقت نفسه تحت الاحتلال، فإن "فتح" أيضاً لن يكون في إمكانها، في حال فشل حل الدولتين، أن تكون سلطة من دون مقاومة تحت الاحتلال. ولا يبدو أن في الإمكان رأب الصراع الداخلي قبل أن يتضح مآل أي مسار سياسي جديد في حقبة إدارة الرئيس أوباما. إن أحد شروط "حماس" للتقدم في الحوار مع "فتح" هو الإفراج عن السجناء السياسيين في الضفة الغربية. ومع أن السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تنفي وجود سجناء سياسيين، إلا أن التزام السلطة بتنفيذ الشق الأمني في المرحلة الأولى من خريطة الطريق بعد أن تم نقض الغبار عنها مؤخراً، يمنعها من التراخي في هذا الجانب. فهي نفسها تطالب، وبالإحاح، بأن تلتزم إسرائيل هذا الشق من خريطة الطريق الذي يطلب منها (إسرائيل) وقف أشكال الاستيطان كلها، إضافة

إلى عدم إمكان دمج عناصر الأمن لدى الطرفين في الضفة الغربية في الوضع الحالي بوجود الاحتلال، حتى لو تم الاتفاق على ذلك من ناحية المبدأ. وتصرّ "حماس" على التزامن في إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية في الضفة وغزة، وهو مدار خلاف كما جاء في "الرؤية المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني"، والتي تم إعلانها ونشرها في الصحف الفلسطينية في ١١/٩/٢٠٠٩. أمّا الرؤية المصرية نفسها لإنهاء الانقسام فلم يقبلها أي من الطرفين كما هي، ومن دون تعديل.

لذا، من المتوقع أن حالة الانقسام هذه ستستمر. ولا يوجد سبب لدى أي من الطرفين للتخلي عن تحالفاته الإقليمية حالياً قبل اتضاح مستقبل أي مسار سياسي ممكن، وربما مستقبل المحاور في المنطقة أيضاً، فالوضع الفلسطيني لا يختلف كثيراً عن الوضع في لبنان من حيث الارتباط بالمحاور الإقليمية، حتى لو كان للجانبين الفلسطينيين المتنازعين درجة استقلالية نسبية أكبر مما هي عليه في لبنان. وبناء على ذلك، فإن رأب الصراع سينتظر حالتين: إمّا قيام دولة فلسطينية يليه حوار جدي بشأن الأدوار، ثم يتم حل النزاع، وإمّا فشل حل الدولتين فيعود الطرفان إلى برنامج المقاومة ويتم التقارب بناء على هذا الفشل، ويجري تشكيل قيادة موحدة إن أمكن، أو العودة إلى ما قبل اتفاقية القاهرة في آذار/ مارس ٢٠٠٥، أي تشرذم القرار الميداني وما يستتبع ذلك سياسياً في حال فشل تشكيل مثل هذه القيادة.

مرة أخرى، هذه مرحلة دقيقة وخطرة يتوقف كثير من الأمور عليها. إن الفراغ السياسي الذي سينجم عن فشل حل الدولتين سيجري تعبئته عاجلاً أم آجلاً بصراع مفتوح يهدد استقرار المنطقة بأكملها. إن الجميع يدرك هذه النتيجة بما في ذلك إدارة أوباما، لكن الأمر لا يتعلق بالإدراك، وإنما بتوفر الإرادة السياسية للضغط على إسرائيل، فضلاً عن توفر مقومات وجود الإرادة السياسية للإدارة الأميركية داخل الولايات المتحدة في وجه المقاومة المتوقعة من اللوبي الصهيوني والكونغرس.

حالة إنتظار: في إنتظار ماذا؟*

منذ مؤتمر مدريد في نهاية العام ١٩٩١، مرت ثمانية عشر عاماً في المفاوضات. ثلاث اتفاقيات بعد مؤتمر مدريد أدت إلى إنشاء السلطة الفلسطينية (١٩٩٣ إعلان المبادئ، ١٩٩٤ غزة وأريحا أولاً؛ ١٩٩٥ اتفاق إنشاء السلطة الفلسطينية). ثم مفاوضات مستمرة حتى كامب دايفيد في تموز ٢٠٠٠. ثم طابا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ثم خارطة الطريق في ٢٠٠٣، ثم مسار "أنابوليس" حتى نهاية العام ٢٠٠٨.

بعد كل هذا من المتعذر رؤية ثمانية عشر عاماً أخرى من المفاوضات. متى إذاً يجب القول أن المفاوضات وصلت إلى نهاية الطريق، إلى جدار مسدود، ومتى سيتم الاعتراف علناً أننا الآن نرى الجدار المسدود؟ هل توجد غشاوة على العين، وهل توجد صعوبة خاصة تمنع إزالة الغشاوة؟

منذ بداية عام ٢٠٠٩ كان الجميع في انتظار أوباما. لكن مع نهاية هذا العام تبين أن رئيس الولايات المتحدة ليس أوباما شخصياً وإنما صراع القوى وتوازن القوى داخل الولايات المتحدة، وإسرائيل طرف قوي في هذا الصراع. الرئيس هو حصيلة هذه التوازنات. قد يكون أن البعض ما زال يأمل أن يكون الرئيس هو أوباما ولكن لا يوجد دليل على هذا حتى الآن، بل العكس.

* ورقة قدمت في المؤتمر الخامس عشر لمواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ الحاضر الفلسطيني: تشاؤم العقل، تفاؤل الإرادة؟ رام الله، شباط، ٢٠١٠

حالة الانتظار هذه ما زالت ملازمة للبعض. لكن انتظار ماذا؟ حالة الانتظار ساكنة فاقدة للمبادرة الفعالة. صحيح أن تجوال العالم لشرح وجهة النظر الفلسطينية أمر مطلوب وضروري ولكنه غير كافٍ دون مبادرات أخرى تترك أثرا ملموسا.

إسرائيل تبادر باستمرار: تستولي على الأرض، تبني المستعمرات تهود القدس، تصدر هويات المقدسين، تعتقل، تغتال، ثم يجول ممثلوها العالم لشرح وجهة نظرهم. ماكينة إعلامية فعالة لكنها تعتمد على مصادر القوة، من بينها أنها تبادر. ما ينقص إسرائيل اليوم هو أمر واحد فقط: مفاوضات مستمرة لتعبئة الفراغ السياسي الحاصل الآن ولإضفاء "العادية" على الوضع الراهن بما في ذلك مبادراتها المختلفة. المهم هو تعبئة الفراغ السياسي بمفاوضات وليس من المهم أن تأتي بنتيجة، أو إن أتت، أن تكون مقبولة للحكومة الحالية في إسرائيل.

الفراغ السياسي خطر، فهو يفتح المجال أمام عودة الصراع الميداني وتداعي الترتيبات الجارية حاليا في الضفة الغربية التي هي بحاجة لمسار سياسي. الجميع يعرف ذلك وقد قال الرئيس أبو مازن ذلك صراحة في مقابلة مع جريدة "الوموند" الفرنسية يوم السبت الماضي (٢٠ شباط ٢٠١٠)، أن انسداد آفاق المستقبل سيؤدي إلى عودة الصراع. المشكلة تكمن في أن إسرائيل والولايات المتحدة والدول العربية "المعتدلة" تريد على ما يظهر إبقاء وهم عدم انسداد الآفاق. فهي تضغط الآن على السلطة الفلسطينية للعودة للمفاوضات بصيغة "غير مباشرة" أولا، ثم مباشرة ثانيا. مشكلة السلطة هي ضعف مصادر القوة لأنها غير مبادرة حتى لو كان مجال المناورة محدودا. لقد اتخذ أبو مازن خطوة أولى بإعلانه عن عدم عزمه على الترشح لرئاسة السلطة الفلسطينية. كانت هذه خطوة في هذا الاتجاه ولكنها خطوة غير مكتملة لأنه من غير المعروف ما هي الخطوات بعد ذلك. وقد ألمح الرئيس أبو مازن إلى أنه توجد خطوات أخرى قد يقوم بها ولكنه لم يفصح. إن غياب العلنية هنا يفقد المبادرة قوتها الممكنة وقد لا تؤخذ بجدية من قبل جميع الأطراف.

السلطة تخشى من حرق جسور تحالفاتها لأن هذا قد يضع وجود السلطة نفسها كما هي الآن، على المحك. لم تصل بعد إلى هذه المرحلة، وربما لن تصل إليها، وهذه هي نقطة ضعفها.

الجميع يريد بقاء السلطة. إسرائيل تريد بقاءها كما هي أي أن تعمل كبلدية كبرى لإدارة شؤون السكان، ولا مانع أن تسمى دولة بشرط أن تكون فاقدة للسيادة من ضمن شروط أخرى. فهي لا تريد تحمل أعباء الاحتلال المباشر مرة أخرى والاحتكاك مع المدنيين بشكل دائم ومستمر. هذه هي عبرة الانتفاضة الأولى. الولايات المتحدة تريد بقاء السلطة لأن إسرائيل تريد ذلك ولأغراض إقليمية أيضاً. ودول "الاعتدال" أيضاً التي تخشى من تأجج الوضع في فلسطين لأنه يؤرقها داخلياً ويعزز الحرائق الإقليمية ويوفر "للجهاد المعولم" قضايا إضافية.

هذه هي بعض مصادر قوة السلطة الفلسطينية لكنها ما زالت مصادر ضعف لأن السلطة لم تتمكن من جعل الآخرين يدفعون ثمن بقائها، أي دولة ذات سيادة بالفهم الفلسطيني للدولة. يريدون ثمنا غير مكلف. مثلاً اقتراح وزيرية خارجية فرنسا وإسبانيا الأخير: الاعتراف بدولة فلسطينية في غضون سنتين على الأكثر بمعزل عن أية تفاصيل حول ماهية هذه الدولة. والغريب أن الحكومة الإسرائيلية اعترضت على هذا الاقتراح مع أنه يبان على أنه جيد من وجهة نظرها. فترك كل القضايا للمفاوضات مرة أخرى، ولكن بين دولتين: الحدود واللاجئين والسيادة والقدس والمصادر الطبيعية. سنوات أخرى من المفاوضات وربما عقود أيضاً. هل ترى السلطة الفلسطينية أنها وصلت إلى طريق مسدود من خلال المفاوضات فقط؟ ربما أنها ترى ذلك ولكنها لم تقل ذلك علناً ولم تقم بأي عمل ينم عن أنها على وشك انتهاج خط سير آخر مبني على ما تملكه من مصادر قوة حتى لو كانت محدودة. وسأعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

أما الفصائل الفلسطينية، فصائل منظمة التحرير، فوضعها لا يختلف عن وضع السلطة: مستكينه في كنفها، وفي حالة انتظار أيضاً. انتظار ماذا؟ لا أحد يعرف. هي أيضاً فاقدة للمبادرة الفعالة. توجد أفكار واقتراحات نعم. لكن الفعل غائب، فالفعل في يد السلطة الفلسطينية ورئيسها.

أما حماس، فمشكلتها مختلفة، فهي تواجه معضلتين في نفس الوقت. الأولى، أنه تحت الاحتلال لن يمكنها أن تكون سلطة ومقاومة في نفس الوقت. هذه هي العبرة من حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات واغتياله، مع أنه حاول تمويه الجانب المقاوم في الانتفاضة الثانية، أي ظهور كتائب شهداء الأقصى كجسم مستقل عن السلطة الفلسطينية. حماس لا تموه وتقول هذا صراحة. وهذا هو معنى الحصار السياسي والاقتصادي الذي فرضته إسرائيل عليها وهذا أيضاً هو معنى العدوان الأثم على القطاع.

أما المعضلة الثانية فهي استراتيجية، تتعلق بالأمد الأطول حتى لو كانت الخطوة الأولى تكمن في تشكيل حكومة مباشرة بعد انتخابات عام ٢٠٠٦، ثم حكومة "الوحدة الوطنية"، أي الحكومة الثانية بعد الأولى أي الحكومة الحادية عشر بعد الحكومة العاشرة. هنا يوجد سؤال حول تفكير حماس وتقديراتها بخصوص إمكانيات النجاح أو الفشل استراتيجياً، وليس فقط إزاء ردود فعل إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وإنما الدول العربية أيضاً؛ خصيصاً الدول العربية. فكما هو معروف لا يوجد تداول فعلي على السلطة في جميع الدول العربية، بمعنى أنه في إمكان المعارضة، أياً كانت، الوصول إلى السلطة من خلال الانتخابات. ففي الدول العربية يوجد ما يمكن أن يسمى "بصمام أمان" تجري اللعبة الانتخابية تحت سقفه. صمام الأمان هذا هو نظم حكم وراثية، أميرية أو ملكية، أو حتى جمهوريات وراثية أو شبه وراثية. "صمام الأمان" هذا يوفر من خلال صلاحيات واسعة، بما فيها حل البرلمان المنتخب، إن وجد، "استقرار" السياسات الخارجية والتحالفات والسياسات الاقتصادية والأمنية.

الحالة الفلسطينية حالة فريدة من نوعها في العالم العربي بحيث يمكن للمعارضة، أياً كانت، الوصول إلى قمة هرم السلطة بفعل الانتخابات، إن عقدت، وإن كانت نزيهة، أي امكانية وجود تداول فعلي على السلطة. هذه سابقة خطيرة من منظور النظام الرسمي العربي لأنه نموذج قد يحتذى به إن قدر له الحياة والاستمرار وسوف يعزز تطلعات المعارضة

في تلك الدول سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية. وبما أن المعارضة الإسلامية بأنواعها المختلفة هي الأقوى في عدد من تلك الدول، بما في ذلك المملكة العربية السعودية أيضاً، نموذج حماس في الحكم بفعل الانتخابات يشكل خطراً داهماً لا بد من درئه.

هذا لا يفسر فقط موقف تلك الدول من حماس، وإنما السؤال الأهم هو: ما هي رؤية حماس الاستراتيجية لمسارها ودورها إن أرادت أن تكون في الحكم أيضاً وليس مقاومة فقط. لا أدري ما هي الإجابة على هذا التساؤل، وأفترض أنه يوجد نقاش داخلي حول هذه المواضيع، ولا بد أنه يوجد أكثر من وجهة نظر. ويمكن أيضاً أن البعض داخل حماس يرى أنها "تورطت" من خلال مسعاها لتشكيل الحكومة ولم يمكنها أن تتراجع وأستذكر هنا ما قاله الشيخ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية وأحد أبرز المفكرين الإسلاميين المعاصرين والذي يعيش في المنفى، فقد قال قبل حوالي العامين أنه ينصح الحركات والأحزاب الإسلامية المشاركة في الانتخابات في الدول العربية بعدم السعي للحصول على أغلبية من المجالس النيابية، والاكتفاء بعدم تخطي حاجز ثلث المقاعد لأن، الوضع العربي "غير جاهز" لتولي الحركات الإسلامية الحكم، كما قال.

نعم، هذه قضايا الأمد الأطول، لكن نقطة البداية تكمن الآن، كما قلت. أنا لا أدري ما هو موقف حماس من هذه الأمور، وأنا لا أقدم نصائح لها أو أي وعظ أو إرشاد. أنا فقط أبين طبيعة المصالح السياسية الإقليمية وأتوق لمعرفة موقف حماس منها.

في كل الأحوال، حماس أيضاً ما زالت في حالة انتظار. الحصار مستمر بعد العدوان؟ نعم. استراحة محارب؟ نعم. لكن هذا وضع قلق وغير قابل للاستمرار إلى ما لا نهاية. حالة انتظار، وكل الاحتمالات مفتوحة. السؤال الأساسي هنا هو: من يبادر، من يمتلك زمام المبادرة، من يفرض قواعد اللعبة؟ هذه هي نقطة الضعف الفلسطينية. السلطة وحماس سيان، ومعهما باقي فصائل منظمة التحرير.

لن أدعي أنه لدي خطط تفصيلية جاهزة أقدمها كتوصيات للسلطة الفلسطينية أو للأحزاب أو للحركات السياسية أو الحركات والقوى المجتمعية المنظمة. لكن سأقترح بعض الأفكار للنقاش أولاً أن يغنيها أفكار أخرى سيجري تقديمها خلال هذا المؤتمر. وأقول ابتداءً أنه يجب إزالة الاغتراب الحاصل بين السلطة الفلسطينية والأحزاب وفصائل منظمة التحرير من جهة، والقوى المجتمعية الفاعلة والرأي العام الفلسطيني. وقد بان هذا الاغتراب بوضوح في موضوع تأجيل بحث تقرير "جولدستون" في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، قبل مسعى السلطة لتدارك الأمر وطلب إعادة التصويت عليه في جلسة خاصة.

هذا الاغتراب حصل لأن القوى المجتمعية الفاعلة والرأي العام الفلسطيني يريد من السلطة أن تكون مبادرة، أي أن تبادر إلى المقاومة الدبلوماسية والقانونية والحقوقية في مجالس شرعية. لم يطلب احد أن تكون السلطة مقاومة مسلحة. فقط مقاومة من خلال القوانين الدولية التي لها علاقة بالحالة الفلسطينية. يريدون فعلاً مبادراً مقاوماً تستجيب له أغلبية من دول العالم ولا يمكن أن يوصم بالإرهاب. طلب متواضع حقاً حتى لو أن له ثمن. ما هو الثمن؟ ضغط إسرائيلي وأمريكي وأوروبي وربما عربي أيضاً. تهديد بقطع المساعدات وإعادة وضع الحواجز التي رفعت، على قلة عددها، وقف تحويل عائدات الضرائب للسلطة كمرحلة أولى. معاناة جماعية عانينا منها خلال الانتفاضة الثانية.

ماذا لو قامت السلطة الفلسطينية بدعم حملة المقاطعة الدولية لإسرائيل، هذه الحملة التي تلقى نجاحاً مضطرباً في دول أوروبية عدة وتخشاها إسرائيل حقاً من ناحية تبعاتها الاستراتيجية. وقد حذر حكومة إسرائيل مؤخراً تقرير أعدته مركز دراسات إسرائيلي عرض في جلسة خاصة عقدت مع الحكومة، من خطر المقاطعة الدولية التي ستحول إسرائيل إلى جنوب إفريقيا أخرى قبل انهيار نظام الفصل العنصري.

من الواضح أن إسرائيل ستصعد الحملة ضد السلطة الفلسطينية في حال قيامها بمثل هذا المسعى. كيف؟ بطرق مختلفة من بينها فتح ملفات الفساد. وقد رأينا عينة من هذا النوع مؤخراً. المشكلة هنا لا تتعلق بما ستقوم به

إسرائيل وإنما بنقاط الضعف لدينا. الفساد يشكل أداة للابتزاز. لا يمكن لأية سلطة أن تستخدم ما لديها من مصادر قوة إن كانت عرضة للابتزاز بسبب الفساد. هذه نقطة ضعف رئيسية، إن لم يجر معالجتها ستجعل من السلطة عبئاً على أي مسعى للتححرر من الاحتلال.

أما الخطوة الثانية في مسعى إزالة الاغتراب المشار إليه سابقاً فيمكن في مبادرة السلطة الفلسطينية بدعم توجه الرأي العام الفلسطيني واتخاذ خطوات دبلوماسية مدروسة أو خطوات قانونية بالتنسيق مع دول أخرى من نوع ملفات جرائم الحرب تجاه أشخاص محددين في مناصب حالية أو سابقة في الحكومة الإسرائيلية أو في الجيش أو أي مسعى قانوني أو دبلوماسي آخر من شأنه أن يوفر زمام المبادرة لها. مرة أخرى، يوجد ثمن لهذا ويمكن تصور رد فعل إسرائيل: الحصار سيشتد، السيوالة المالية ستشع، المعانة ستزيد. هنا، إن فعلت السلطة هذا ستضع حياتها كسلطة على المحك. لكنها ستكون مع شعبها وليس في مكان الوسيط، بين الشعب وبين الاحتلال. لقد شارف هذا الموقع على استنزاف صلاحيته. تاريخ نفاذ الصلاحية هو بضعة أشهر أو عام أو ما يقارب حتى لو كان هناك عودة إلى المفاوضات غير المباشرة ومن ثم المباشرة. عدم الحسم سيؤدي إلى ازدياد الاغتراب. حالة الانتظار تعزز الاغتراب.

قوة السلطة الفلسطينية تكمن في أن الجميع يريد بقاءها. لكن على السلطة أن تقول لهم أن لهذا ثمنا وهو الدولة الفلسطينية المستقلة وبالفهم الفلسطيني للدولة. عدا عن ذلك، يجب وضع وجود السلطة على المحك من خلال تحولها إلى سلطة مقاومة بطرق تلقي دعم دول أخرى وحركات اجتماعية وسياسية في أرجاء العالم المختلفة. إن انسداد الأفق السياسي يوفر لها فرصة لإزالة اغترابها عن الجمهور، وسيستمر هذا الاغتراب ما دام هناك مفاوضات من أجل المفاوضات.

ثمانية عشر عاماً من المفاوضات. كانت هذه جميعها فقط إدارة للصراع. لا حاجة لسنوات أخرى من إدارة الصراع، يتم فيه خلق حقائق جديدة من قبل إسرائيل. هل يمكن للجانب الفلسطيني أن يغير قواعد اللعبة حتى الآن؟ هذا هو السؤال المطروح أمامنا اليوم.

الحداثة، والحركات الإسلامية واليسار

المفاهيم الإسلامية في السياسة:

علاقة النص بما هو خارج النص *

ان موضوع الورقة البحثية للدكتور رجا بهلول مطروق منذ فترة خاصة في السنوات الأخيرة والتي إزداد فيها الاهتمام بدور الإسلام والمسلمين في عالم اليوم، وتحديداً بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، ووجود حركات اجتماعية إسلامية تأخذ طابعاً مناهضاً للهيمنة الأمريكية خاصة في الوطن العربي.

وفي لبنان وفلسطين، توجد خصوصية واضحة وبيئة للحركات الإسلامية، كمقاومة للاحتلال وكاستمرار للدور الذي لعبته حركة التحرر العربية قبل ذلك، خاصة في النصف الثاني من القرن العشرين. ولكن، حتى في هذا السياق، ان التساؤل عن نظرة هذه الحركات للسياسة الداخلية والعلاقات الدولية مطروح بشكل مباشر

* نشرت كتعقيب على كتاب رجا بهلول من الجهاد إلى التعايش السلمي: تطور المفاهيم الإسلامية في السياسة والعلاقات الدولية. رام الله: معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٣، ص ٤٣-٥٠

وآني، سواء في فلسطين أو في لبنان. وكذلك الأمر بالنسبة لإيران وللحزب الإسلامي الحاكم في تركيا، ناهيك عن باكستان واندونيسيا ودول إسلامية أخرى.

والسؤال المنهجي هنا هو: كيف يمكن استقراء مواقف وتصورات هذه الحركات أو التيارات أو الدول أو الأحزاب عن السياسة الداخلية والعلاقات الخارجية في عالم اليوم؟

يتناول الكاتب الموضوع من منظور تاريخي واسع محدداً ثلاث مراحل أساسية، ويخصص نصف البحث تقريباً للفترة الحديثة أي من أوائل القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر. ويميز فيها بين تيارات وتوجهات مختلفة وأسس ومراحل التصنيفات المعتمدة لوضع هذه التيارات في إطار تحليلي معين.

ويقدم الكاتب هنا خدمة جلى للقارئ من خلال توفيره ما يمكن أن يسمى بخارطة طريق فكرية، تسهم في وضع مواقف هذه التيارات والحركات في إطار واضح، يمكن الركون إليه، بخلاف خرائط طرق أخرى.

وأشير أيضاً إلى اتصاف هذا البحث، بكافة الصفات الحميدة لكتابات د. بهلول الأخرى، من وضوح في العرض وتسلسل منطقي في الربط والتحليل، ودقة في التمييز بين المداخل والأسس المختلفة. وهذا ليس أمراً شكلياً يتعلق بأساليب الكتابة، وإنما بمضمون الفكر والمجهود الذهني المطلوب. فكل من مارس الكتابة يعرف أن غموض النص يعكس غموض وضبابية الفكر والفهم والتحليل هذا، مصدر الضعف الأساسي للكتابة التي تقع دون مستوى النقد.

هذا ليس إطراراً من زميل لآخر، وإنما تنويها للقارئ بأن وضوح النص يعكس مجهوداً ذهنياً لا يستهان به.

أنتقل الآن إلى الجانب الأساسي الذي أرغب بالتعرض له وإن كان بإيجاز، والمتعلق بقضايا المنهج أو مداخل التحليل والمعطيات المناسبة لذلك. وهي في رأيي القضية الأهم في معالجة هذا الموضوع، وهي أيضاً

القضية الأهم في تفسير الظواهر الاجتماعية المختلفة حتى وإن كانت موضع نقاش وجدال مستمرين. وأوجز ملاحظاتي في ثلاثة جوانب: الأول، يتعلق بالنصوص واختيارها، والثاني، يعني بالعلاقة بين النصوص والممارسة الفعلية، والثالث، يركز على الحركات والتيارات الإسلامية المعاصرة، بين النصوص والممارسة.

فيما يتعلق بالنصوص، لا شك بأن هناك أعمالاً كلاسيكية تشكل مدخلاً هاماً لبحث موضوع السياسة الداخلية والخارجية. وفي هذا السياق فإن الماوردي والغزالي وابن الربيع وآخرين مفكرون هامون يجب الرجوع إلى كتبهم لأنهم يمثلون تيارات أساسية في الفكر الإسلامي السني. ولكن هنا تبدأ الأسئلة: لماذا تعتبر هذه الكتب أعمالاً كلاسيكية؟ ووجهة نظر من تمثل؟ لماذا بقيت كتبهم ولم تبقى كتب أخرى؟ ماذا عن التيارات الأخرى التي نعرف عنها ولكن بقيت منها شذرات أو تلخيصات على لسان من اختلف معهم؟

وهذا يثير السؤال عن العلاقة بين الفكر والسياسة، بين النظرية السياسية والقوى المجتمعية المساندة لها أو المناهضة لها. وبهذا المعنى ان "كلاسيكية" بعض هذه الأعمال هو نجاح سياسي قبل أن يكون نجاحاً فكرياً. فعلى سبيل المثال، ان أحد أهم المراجع عن فكر المعتزلة هو كتاب "مقالات الإسلاميين" لأبي الحسن الأشعري، مؤسس التيار الأشعري الذي ينتمي إليه الغزالي، والمناهض للتيار المعتزلي. وإذا كان التيار "الكلاسيكي" الذي ينتمي إليه كتاب "الأحكام السلطانية" للماوردي، يوصف عادة بأنه تيار محافظ يدعو إلى إطاعة أولى الأمر، وان كان بشروط يوردها الباحث، فإن ما يجيء على لسان الأشعري من مواقف للمعتزلة مغايرة نوعاً ما، وإن كانت غير مكتملة التفاصيل. وكما هو معروف، ان الضعف النسبي لتأثير الفكر المعتزلي تم بعد فقدان الدعم السياسي الذي وفره المأمون ومن بعده المعتصم والواثق، بعد تولي مقاليد الحكم من قبل المتوكل في أواسط القرن التاسع الميلادي، والذي رد الاعتبار لابن حنبل بعد محنته الشهيرة.

مرة أخرى، هذه الاعتبارات لا تنتقص بأي قدر من أهمية الماوردي والغزالي، لكن السؤال هنا هو عن التمثيل وارتباط ذلك بالقوى المجتمعية المساندة. فليس من قبيل المصادفة مثلاً، أن يكون الفكر السياسي الشيعي أقرب إلى بعض توجهات المعتزلة، وإن لم يكن جميعها، خاصة في الإصرار على إبقاء باب الاجتهاد مفتوحاً. ويرى البعض أن مرد ذلك هو كون الشيعة معارضة سياسية، ان جاز التعبير، والخلاف أساساً فيما يتعلق بالشيعة، هو حول التمثيل السياسي والأحقية في ذلك كما هو معروف.

والخلاصة هنا هي أن الفكر السياسي الإسلامي من ناحية تاريخية يتسم بتعددية كبيرة حتى وإن كان لبعض التيارات الغلبة على تيارات أخرى، والسؤال عن التمثيل ينشأ من واقع مضمون العناصر المؤثرة لغلبة تيار على آخر، وموقف الباحث من هذه التعددية.

في العلاقة بين النص والممارسة

أما بخصوص العلاقة بين النصوص التي يبني عليها الكاتب في البحث، والممارسة السياسية الفعلية عبر العصور، فيقول د. بهلول أن النظرية السياسية فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية لا بد أن تأخذ الواقع المتغير بعين الاعتبار، ثم يقتبس من كاتب آخر ما فحواه أنه من المفضل دراسة النظريات الإسلامية في العلاقات الدولية رجوعاً إلى ممارسة الدول والحكام في علاقاتهم مع دول أخرى. وبالرغم من التمييز التقليدي بين "دار الإسلام" و"دار الحرب"، فإن الممارسة الفعلية كانت مختلفة في كثير من الأحيان بما يتوافق مع مصلحة الدولة السياسية في حينه، ذلك أن مجال التأويل والتفسير للمفاهيم والمبادئ الإسلامية العامة المتعلقة بالموضوع كان دائماً متاحاً بحيث يتلاءم مع المستجدات والحاجات الواقعية العينية والتي تحكم سلوك الدول في نهاية الأمر.

لا شك أن الكاتب أثار هنا نقطة هامة وإن كانت معروفة، وما زال الأمر على حاله حتى اليوم.

وأستذكر هنا الحرب الأولى ضد العراق في العام ١٩٩١ وصدور فتاوى مختلفة ومتباينة حول التحالف بين دول عربية إسلامية مع دول غربية، بمعنى أن الأمر لا يتعلق بالنصوص أساساً وإنما بتفسيرها وتنزيلها على الواقع المعين.

وإذا كانت النصوص بحرفيتها أو بغموضها مستقلة عن الممارسة، أو مغتربة أحياناً عنها، أو جرى تطويعها وتسويغها خدمة للمنافع أو المصالح المباشرة، فبأي معنى تصلح كدليل للمفاهيم الإسلامية في العلاقات الخارجية أو حتى الداخلية؟

ومن الواضح أنه لا يمكن تجاهل النصوص، لكن عدم الالتفات إلى الجانب الآخر، أي فهمها وتفسيرها ارتباطاً بحقيقتها التاريخية، يؤدي إلى ما اتهم به الكثير من المستشرقين من نظرة جوهرائية للفكر الإسلامي، لا علاقة لها بالتاريخ أو بحركته، أو بآمال وطموح وحاجات المسلمين كبشر، حكماً كانوا أو مستضعفين، عبر الأزمان والأصقاع، وعلى مدى القرون.

وليس المقصود هنا أن الكاتب غافل عن هذه الاعتبارات، وهو يتعامل بحذر مع النصوص خاصة المعاصرة منها. لكنه يبدو أحياناً في حيرة ما أيضاً عند التعرض للحركات الإسلامية المعاصرة. ففي تصنيفه الثاني للتيارات المعاصرة والذي يتضمن ثلاث توجهات، الأصولية والوسطية والليبرالية، يقتبس من الدستور الإيراني في نطاق تحديد معالم التيار الأصولي المتشدد، ويقتبس أيضاً من خطاب للإمام الخميني بنفس الاتجاه، أي جهاداً مستمراً لإعلاء سيادة الله في الأرض وفي كافة أرجاء المعمورة، وإعداداً للعدة والجنود. حرب معلنة وعراك مستديم (ص ٢٣).

وأنا لا أحسد الكاتب على مهمته، فهو بحكم الضرورة لا بد أن ينطلق من النصوص، لكن ماذا إذا كان النص مغترباً عن الممارسة؟ هل يصلح كمدخل للموقف الأصولي في العلاقات الدولية خاصة في إطار الدول وليس في إطار حركات مثل التكفير والهجرة؟

لنأخذ إيران كمثال. كيف نفسر موقف إيران خلال العدوان الأخير على العراق واحتلاله من قبل "الشیطان الأكبر"؟ لقد وقفت إيران موقفاً محايداً تجاه العدو الأول الذي أصبح الآن على حدودها، وإضافة لذلك، كيف سُمح لمحمد باقر الحكيم الانتقال من إيران إلى العراق، وهو يمثل تياراً شيعياً رئيسياً مالياً لإيران؟

تلاقي مصالح؟ نعم. هدنة في الصراع الكوني المستديم؟ ربما. لكن، ما علاقة هذا بقطعية وإطلاقية النص؟ هذا هو السؤال. وإذا كان التيار الأصولي بتشدهد وعقائديته وغلوه المفترض يسمح بهذه المرونة الفائقة والتعامل السلس والكياسة السياسية وحسن الجوار المبني على تبادل المنافع والمصالح مع ألد أعدائه، فماذا يمكن أن يقال عن التيارات الأقل تشدداً الوسطية منها، ناهيك عن الليبرالية، والتي بهذه المعايير لا بد أن تخرج كلياً عن نطاق التصنيف كحركات إسلامية، من منظور النصوص المكتسبة، كما تثبت حرفياً بقطعيته وصرامتها؟

اذن، لدينا هنا مفارقة تستلزم التفسير، على الأقل في حالة الدول. كيف يبقى النص على حاله بوجود افتراق بينه وبين الممارسة؟ هل يلزم تفكيك الخطاب الأيديولوجي من خلال فهمه بالاقتران مع خصوصية تاريخية محددة، مثل الدستور الإيراني وظروف صياغته؟ لماذا لم يتغير النص ليتوافق مع حاجات الدول وحاجات العالم المعاصر؟

حدائته في الممارسة السياسية

إن إجابة الكاتب الأعم والتي ترى أن التيار الليبرالي يسير في هذا الاتجاه، هي غياب الحدائته خاصة في النطاق الداخلي، بما في ذلك من تقبل للاختلاف والتعددية السياسية والفكرية والعقائدية.

ويمكن أن تكون هذه الإجابة مقبولة على مستوى معين من التجريد، ولكنها لا تكفي. ذلك أنه يمكن النظر ضمن هذا الإطار التحليلي إلى الثورة الإيرانية والحركات الإسلامية السياسية خاصة الراديكالية منها، على

أنها حدثية أيضاً بمعنى عدم تقبلها إطاعة أولي الأمر، وأيضاً وبشكل أكثر تحديداً بافتراضها الضمني لأحد أهم أركان الحدثية الفكرية كما عرفت في الغرب، وهو: أنه يمكن للإنسان أن يأخذ مصيره المجتمعي بيديه وأن يسعى لتغييره ورسم معالم مستقبله بنفسه.

وما يحدث في إيران اليوم، وهي دولة إسلامية، شاهد إضافي على ذلك. فالمظاهرات الصحابة في الشوارع التي اندلعت في الأسبوع الثاني من حزيران الحالي ضد مواقف وسلطة المرجعيات الدينية للنظام، بما في ذلك رئيس الجمهورية محمد خاتمي بسبب ضعف إنجازه في الإصلاح والتغيير، يشكل تحدياً مباشراً لمبدأ ولاية الفقيه، أو على الأقل لتفسير الفقهاء لما هو مقبول أو غير مقبول من سلوك وحرية اجتماعية وحرية رأي وصحافة، وأنماط حياة مبتغاة، هذا سلوك حدثي ضمن إطار إسلامي حتى لو كان شيعياً، ولن يضيره ذلك أصلاً من منظور هذا البحث.

ان تساؤل الكاتب عن مستقبل التيار الليبرالي تساؤل مشروع باعتبار هذا التيار محرك لعناصر حدثية إضافية في المجتمعات الإسلامية، غير أن الإشارة إلى غياب عناصر حدثية غير كافٍ لتفسير ما يراه الكاتب من ضعف في تقبل التعددية الداخلية قبولاً نهائياً في المجتمعات الإسلامية. ومن باب الإنصاف يجب القول أن الكاتب ينوه إلى أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق البحث، وهذا بالطبع من حق الكاتب.

لكن الأمر الأساسي هنا فيما يتعلق بالتيارات الفكرية في الحضارة الإسلامية، وأسوة بالتيارات الإصلاحية في المرحلة الثالثة من تزمين الكاتب، حاملة عناصر الحدثية بالمعنى المقصود في نهاية البحث، ان هذه التيارات لها تاريخ طويل في الحضارة الإسلامية.

وإذا كانت إحدى عناصر الحدثية تتعلق بدور العقل في حياة الإنسان، بما في ذلك في تفسير النصوص الدينية، فإن هذا الجانب موجود بوضوح في كتابات ابن رشد وابن خلدون وابن طفيل وسائر الفلاسفة المسلمين، بما في ذلك الغزالي من حيث قبوله بالاحتكام للعقل كمرجع أساسي ووحيد في سجاله مع الفلاسفة.

وموقف الغزالي هذا واضح تمام الوضوح كما يجيء في كتابه ”المنقذ من الضلال“ من بين كتب أخرى.

ختاماً، ان الأمر الأساسي هنا لا يتعلق بغياب الحداثة وإنما بشروط وجودها أو عدمها، ومقومات استمرارها وتجزؤها في المجتمع، ونطاق ذلك.

ان أسباب فشل الإصلاحيين، هي أسباب تاريخية اجتماعية أو سياسية، مردها إما طبيعة النظم السياسية، أو غياب قوى مجتمعية ترى في أفكارهم مصلحة لها فتوفر الدعم السياسي والمجتمعي الضروري لكي تترك هذه الأفكار أثراً مستمراً ومأساساً.

لكن هذا موضوع آخر، قيل فيه الكثير واستصلح منه القليل. ولي في عذر الكاتب قدوة. فهذا الموضوع أيضاً يخرج عن نطاق ما أنيط بي من مهمة.

مستقبل الإسلام السياسي في ضوء تجربة "حماس" *

أثارت تجربة حماس في الحكم منذ انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الثاني ٢٠٠٦، حتى الحسم العسكري في أواسط حزيران ٢٠٠٧، اهتمام العديد من المراقبين والمحللين إضافة إلى الحكومات والأحزاب الإسلامية المختلفة نفسها في العالم العربي والعالم الإسلامي.

وتختلف ردود الفعل والعبر المستخلصة المتعلقة بتجربة حماس ومستقبل الإسلام السياسي بشكل أعم، تبعاً لموقف الكاتب أو المحلل والذي في كثير من الأحيان له جدول أعمال محدد أو موقف يستخلص من الحدث ما يعزز وجهة نظره، الأمر الذي يثير التساؤل حول إمكانية وجود وجهة نظر أو تحليل أقرب ما يكون إلى الموضوعية والحياد، حتى لو كانت الموضوعية المطلقة غير ممكنة.

وكانت ردود الفعل مشابهة أيضاً للنتائج التي حصل عليها حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات البرلمانية التي تمت في أواخر تموز ٢٠٠٧، خاصة في الصحف ووسائل الإعلام العربية، إذ ندر من سعى لرؤية هذه النتائج وموقع وموضع الإسلام السياسي في العالم العربي، حتى لو اتصف بالتعددية والتنوع، من موقع أقرب ما يكون

إلى الحياء، ومن منظور "حركة التاريخ" إن جاز التعبير، وقياساً على دروس مستقاة من الماضي، حتى لو سلمنا أن هناك استثناءات عدة فما زال هذا الصنف الغالب في الكتابات.

وفيما يتعلق بالإسلام السياسي الذي يعمل ضمن إطار الدولة الوطنية، أي باختلافه عن "الجهاد المعولم" والتكفيريين عموماً، وفرت تجربة حماس في فلسطين، عبرتين أساسيتين عامتين مختلفتين: الأولى مفادها، أن الوضع العربي غير جاهز لتقبلها ومن ثم توجد عبر يجب استخلاصها. والثانية، أنها غير جاهزة لتقلد مقاليد الحكم. والجاهزية هنا أو عدمها مردها ومسؤوليتها تقع على "الوضع العربي" في الاستخلاص الأول، وليس على الإسلاميين، وتقع على الإسلاميين في الاستخلاص الثاني وليس على الوضع العربي.

ومن العبر من النوع الأول التي تم استخلاصها، ما أشار إليه الأستاذ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية والذي يعيش في المنفى في بريطانيا. فقد قال في برنامج متلفز على قناة الحوار قبل بضعة شهور أنه ينصح الأحزاب الإسلامية التي تخوض الانتخابات البرلمانية في الدول العربية بعدم تخطي حاجز الـ ٣٠ في المائة من المقاعد، لأن النظم العربية غير جاهزة بعد لحكم الإسلاميين. ومن غير الواضح إن كانت هذه النصيحة قد وصلت إلى حماس في الوقت المناسب أو أنها أخذت بها.

بالمقابل، تتعدد وتتنوع الآراء في العبر المستخلصة عند من يرون أن الحركات الإسلامية نفسها وحماس أيضاً، غير جاهزة للحكم. فالبعض يرى أنه بخلاف حزب العدالة والتنمية في تركيا، فإن الأحزاب الإسلامية العربية المشاركة في الانتخابات النيابية (وهي أساساً الإخوان المسلمون أو من هي قريبة منها فكرياً) لا تفرق بين "الإسلام الثقافي" و"الإسلام السياسي"، أو أن التوجه الأيديولوجي يمنعها من التعاطي مع السياسة بما تتطلبه من براغماتية ومرونة قد تقتضي المساومة على المبادئ، وإن عدم فهمها لهذه الناحية بالذات يؤدي إلى فشلها. فمثلاً، يرى الأستاذ جمال البنا أن مشكلة الأحزاب الإسلامية هي سعيها لإعطاء طابع

مؤسسي الدين، وأنها "غير حداثية" وتعتمد الرؤى التقليدية منهجاً وحيداً ولا تتواصل مع "متطلبات العصر" وتمسك بقالب فكري يقف "عند حدود زمنية بعينها".

ويرى آخرون، أن الإسلاميين يسعون إلى إعادة إنتاج مفاهيم المرحلة العثمانية العابرة للدولة الوطنية، وان الفكر الإسلامي بعامة أنفق جهوداً فكرية في محاولات استعادة الخلافة بصيغتها القديمة أو بصيغ معدلة، كما يقول الدكتور رضوان السيد، ومن باب التحليل وليس التقويم، فإن البعض مثل الأستاذ تقي الدين النبهاني "لم يتجاوز هذه المسألة حتى اليوم".

توجد هنا خلطة كبيرة من المفاهيم والآراء والتحليلات لا تنطبق جميعها، في الواقع، على حماس أو على الأحزاب الإسلامية في الدول العربية المختلفة، ولن تنفع التعميمات على هذه الأحزاب مجتمعة لفهم ما يحدث أو ما حدث، هذا الخلط بين العام والخاص، المشترك بين الأحزاب الإسلامية وخصوصية كل بلد بعينه، والخلط بين الثابت والمتحول بفعل الظرف التاريخي يعيق الفهم ويموه البصر والبصيرة.

فمثلاً، حزب العدالة والتنمية يعمل في بلد معين له خصوصية محددة. ولا يعقل القول أو التفكير بأن هذا الحزب لا يسعى لأن يتفاعل مع هذه الخصوصية، والتي من بينها دور الجيش في الحقل السياسي وحدود ما هو مسموح به، ورغبة الحزب في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وأخيراً وليس آخراً، رؤية الحزب إلى دوره كنموذج لأحزاب إسلامية أخرى كما قال رجب طيب أردوغان في أكثر من مناسبة، ومن الواضح ما هي معالم هذا الدور: حزب إسلامي يعمل ضمن إطار الدولة القومية، بطرق براغماتية، يفصل السياسي عن الثقافي في شعاراته، ويتمسك بمبادئ إسلامية عامة مثل تحقيق العدالة والتنمية، أي أن اهتماماته الرئيسية هي دنيوية وليس أسلمة المجتمع.

صحيح أنه قد يقال أن هذه أهداف مرحلية، وأنه إن كتب له الحكم لفترة طويلة سيسعى لتحقيق أهداف أخرى. لكن هذا افتراض وتكهن. والواقع

هو أن أي حزب سياسي سيضطر للتعامل مع العالم كما هو اليوم بما فيه من مرونة أيديولوجية أو سياسية. وصحيح أيضا أن الظروف تسمح لطالبان بأن تحافظ على فهم محدد وصارم لماهية المجتمع الأمثل، ولكن هذا لا ينطبق بالضرورة على حزب العدالة والتنمية كما انه لا ينطبق بالضرورة على حماس.

هنا يمكن أن نرى بوضوح جدلية العلاقة بين الأيديولوجيا والواقع المجتمعي والسياسي. وفي هذا السياق فقط يمكن النظر إلى مواقف هذه الأحزاب ومواقفها الممكنة. بالتالي، لا يمكن التعميم على مآل هذه الأحزاب وتوجهاتها خارج الموقع والوضع الذي تعمل فيه وحدود ما هو ممكن محليا وعالميا. إن أية نظرة "جوهرائية" (أي أن لها جوهر ثابت عبر العصور والدهور) للأحزاب الإسلامية بمعزل عن تفاعلها مع محيطها الداخلي والإقليمي والدولي ترتكب الخطأ نفسه الذي يعزوه إليها مناهضوها، أي أيديولوجية المنحنى وجوهرائية الموقف بمعزل عن الظرف والموقع.

لنأخذ حماس مثالا. بعد الانتخابات النيابية، وجدت حماس نفسها في موضع يقع بين الأيديولوجي و"العقائدي" من جهة، والسياسي من جهة أخرى. وخلال فترة قصيرة نسبيا، تقل عن عامين خطت خطوات عدة باتجاه السياسي والبراغماتي، فقبلت حل الدولتين بالفهم الفلسطيني والعربي له، وان كان "مرحليا"، وأعطت محمود عباس (أبو مازن) تفويضا للمضي بهذا الحل، وأصر في أكثر من مناسبة ناطقوها على أنهم يعملون من أجل إزالة الاحتلال فقط، ونأوا بأنفسهم عن الجهاد المعولم، وحددوا موقعهم ضمن الدولة الوطنية حتى لو أن لهم "أخوة" مع حركات إسلامية أخرى.

هنا، فإن "الصعوبات الناجمة عن تعقيدات الحكم" كما يقول الأستاذ حسن البنا لها علاقة بإسرائيل والولايات المتحدة من ورائها وهي صعوبات غير بعيدة عن تلك التي يواجهها "أبو مازن"، وهي تختلف عن "صعوبات الحكم" في تركيا مثلا. لا يمكن التعميم. التعميم يفضي

الى نظرة جوهرية للحركات الإسلامية تخرج عن نطاق التاريخ الفعلي وخصوصية بلد بعينه، وتغفل عن الصيرورة التاريخية التي يمر بها حزب من الأحزاب أكان إسلامياً أم أيديولوجياً من أي نوع كان، وحاجته للتفاعل العملي مع مقتضيات السياسة العملية.

وبالمقابل، يوجد تساؤل مشروع حول الحدود العملية والبراغماتية التي يمكن لأي حزب أيديولوجي أن يصل إليها، دون التنازل عن عقائده مهما بلغت المرونة في تفسيرها وتسويغها. تخطي هذه الحدود لغرض المشاركة في الحكم في عالم اليوم، يلزم تأصيلاً جديداً أو متجدداً لفكر الحزب أو أيديولوجيته. هنا يلزم تصالح إسلامي مع "مقتضيات العصر" منها القبول بالمواطنة المتساوية بمعزل عن الجنس والعرق والانتماء الديني، وقبول واضح ليس فقط للتعددية السياسية وإنما أيضاً للتعددية الفكرية والثقافية. هذه هي مستلزمات الديمقراطية كما تفهم في عالم اليوم داخلياً، أي داخل الدولة القومية، ويلزم أيضاً التصالح مع القومية كمكون للدولة المعاصرة حتى لو قيل أن العولمة تقوض أركانها. هذا لا يستلزم ضرورة التصالح مع العولمة ولكن يلزم أن يكون لهذه الأحزاب تصور ما حول كيفية التعامل مع الاقتصاد المعولم في عالم اليوم. دون ذلك، ستواجه عزلة دولية تعزز موقف الأستاذ راشد الغنوشي، من أن البيئة الدولية غير مهيأة بعد للأحزاب الإسلامية، ولكنها أيضاً تعزز النظرة الأخرى لتلك الأحزاب، بأنها "غير جاهزة" لعالم اليوم.

إذا، ما هي "الجاهزية" لعالم اليوم؟ هل من يسعى للتغيير الجذري غير جاهز، أم أن العالم اليوم يجب أن يتغير؟ هذه هي القضايا الأساسية التي خاضتها الحركات السياسية المختلفة عبر العصور في مسعى للتغيير، في التاريخ الإسلامي وغير الإسلامي. والعبر تكمن فقط في النجاح أو الفشل وفي تقدير إمكانية النجاح أو الفشل. ربما كان هذا خطأ حماس، بأنها لم تكنف بالأغلبية التي حققها في المجلس التشريعي الفلسطيني لتشكل بعد ذلك حكومة من غير حماس وتعمل على تحقيق برنامجها لإصلاح ومكافحة الفساد. لو اختارت ذلك لكانت في موضع مريح تمسك فيه بزمام منح الثقة للحكومة أو سحبها، دون أن تتورط بتبعات ومستلزمات الحكم في فلسطين تحت الاحتلال.

لكن هذا لو تم، لن يعفي حماس والحركات الإسلامية الأخرى في الدول العربية من التفكير في تبعات الحكم في ظل المقتضيات الإقليمية والدولية في عالم اليوم. ولو قبيض لبعض هذه الحركات أو الأحزاب أن تحكم، لما كان في إمكانها الهروب من إعطاء إجابات محددة حول الأمور المباشرة والعملية في ظل موازين القوى الإقليمية والدولية إضافة إلى المحلية. هذا الاختبار لم تمر به حماس، ولعل حزب العدالة والتنمية هو أول تجربة ناجحة (حتى الآن) لهذا التفاعل، وللتحول الممكن للأحزاب الإسلامية إن وصلت إلى الحكم. وهذه الفرصة تحديداً لم تعط لحماس.

ما هو الحزب الإسلامي؟*

لقد أدت نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة في تركيا، والتقدم الذي أحرزه حزب "العدالة والتنمية"، إلى جدل واسع حول ماهية الحزب الإسلامي في عالم اليوم، أو لنقل: إن الجدل يدور حول الحدود التي إن تخطاها حزب ما يرى نفسه إسلامياً فإن آخرين سيعتبرونه غير إسلامي بفعل هذا التخطي.

حالة حزب العدالة أثارت هذا النقاش؛ نظراً لأنه لأنه حزب يحكم في دولة علمانية، ولأن السيد رجب طيب أردوغان صرح بعد الفوز في الانتخابات بأن الحزب سيحترم العلمانية. ويسجل آخرون على الحزب أنه لا يدعو إلى تطبيق الشريعة وأنه لا اعتراض له على العلاقة مع إسرائيل التي كان السيد أردوغان نفسه قد عززها بمصافحة شارون رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق.

وبالرغم من ترحيب العديد من العرب والأحزاب الإسلامية العربية بنتائج الانتخابات في تركيا، إلا أن الآراء النقدية والتحليلية تنوعت حول ماهية الحزب بين الكتاب العرب الإسلاميين وغير الإسلاميين. ويثير هذا النقاش والجدل عدة أسئلة تتعدى موضوع ماهية الحزب، إن كان إسلامياً أو لا، لأن هذا السجال دخل في سياق الاستقطاب الحاصل

* نشرت في جريدة الأيام، رام الله: ٢٠٠٧/٨/١٢

بين التيارات السياسية والفكرية المختلفة في الدول العربية، وأثار ويثير - وإن كان ضمناً - عناصر مختلفة من فكر النهضة، أي منذ أواسط القرن الثامن عشر وحتى يومنا هذا.

ويقع جلّ هذا الفكر ضمن إطار ثنائيات من بينها: الحداثة مقابل التراث، والمعاصرة مقابل الأصالة، الهوية مقابل التغريب، وهكذا...

لذا فإن التساؤل عما إذا كان حزب العدالة والتنمية حزباً إسلامياً، لا يتعلق فقط بالعناصر الضرورية المكونة لأي حزب يعتبر إسلامياً.

فالإتفاق أو الاختلاف على هذه العناصر، وهو ما هو حاصل، يعكس موقف التيارات الفكرية المختلفة المتعلقة بالثنائيات المشار إليها آنفاً، وفي المضمون المعاصر بارتباطه بالقضايا الآنية.

ويمكن تلخيص المواقف التي ظهرت حتى الآن عند الكتاب والمفكرين العرب وممثلي الأحزاب الإسلامية بعد الانتخابات في تركيا إلى أربعة أنواع:

الأول - إن حزب العدالة والتنمية ليس حزباً إسلامياً؛ لأنه لا يدعو إلى تطبيق الشريعة أو إقامة دولة الخلافة.

الثاني - أنه ليس حزباً إسلامياً، ليس بسبب عدم الدعوة إلى تطبيق الشريعة، وإنما بسبب قبوله بتطبيع العلاقات مع إسرائيل والانخراط في التحالف الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.

الثالث - أنه حزب إسلامي؛ لأن الخلافة ليست نمط الحكم الوحيد الممكن في الإسلام، وأن كونه حزباً إسلامياً لا يتنافى مع الحكم في دولة علمانية.

الرابع - أنه حزب إسلامي متصلح مع "الحداثة"، لا يخلط بين "الإسلام السياسي" و"الإسلام الثقافي"، وهذا أمر لم تفهمه الأحزاب الإسلامية بعد في العالم العربي.

يشكل رد الفعل الأول، الموقف التقليدي للعديد من الأحزاب الإسلامية، ولكنه لم يظهر بوضوح تام في مواقف الإسلاميين، وكان على المرء أن

يقرأ في ثنايا ما كتب أو قيل في مثل هذا الموقف، ربما لأن البعض في نوع من الحيرة من أمر ”العدالة والتنمية“، أو أنهم لا يريدون صراحة نزع صفة ”الإسلامي“ عن هذا الحزب بعد فوزه والتهليل لهذا الفوز من قبل إسلاميين آخرين.

أما الموقف الثاني، فكان لافتاً للنظر بشكل خاص لربط الموضوع بإسرائيل وليس بتطبيق الشريعة. وقد تبنى هذا الموقف صراحة الكاتب الإسلامي ياسر زعاترة مؤخراً. وما هو لافت للنظر ما يتبع من هذا الموقف تجاه دول إسلامية تطبق الشريعة ولكن لها علاقات مع إسرائيل سواء مباشرة أو بشكل غير مباشر. أي أن هذه العلاقات كافية حسب وجهة النظر هذه لأن تنزع صفة الإسلامية عن هذه الدول حتى لو طبقت الشريعة.

أما الموقف الثالث، فقد تبناه عدد من التيار الإسلامي الإصلاحي والمنفتح على ”روح العصر“، ويمثلهم بشكل عام راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة الإسلامية التونسية، والذي يعيش في المنفى في بريطانيا.

ويتلخص موقف الغنوشي بجانبين: ان الخلافة ليست النمط الوحيد الممكن للحكم في الإسلام، بخلاف اعتقاد البعض، وأن الخليفة أصلاً هو ليس نائباً لله على الأرض، وإنما نائب عن الشعب. إضافة إلى أن المضمون الذي يعمل فيه حزب العدالة والتنمية لا يسمح له بالدعوة إلى تطبيق الشريعة، وأن التعامل المرن مع هذه الأمور له تأصيل شرعي واضح مثل ما تفيد به الآية الكريمة ما معناه أن الله عز وجل لا يكلف نفساً إلا وسعها، وأن هذا مرتكز أساسي للعدالة والرحمة الإلهية.

أما رد الفعل الرابع، فظهر وكأنه رأى في نتائج الانتخابات فرصة لتسجيل نقاط ضد الأحزاب الإسلامية التقليدية ممن لا ”يفهمون“ الفرق بين الثقافي والسياسي ويخلطون بينهما، الأمر الذي يري أنهم غير صالحين للعمل السياسي ولا يمكنهم التعامل مع ”حقائق“ عالم اليوم. لذا، سيقون مقصيين عن الحكم إلى أن يعتمدوا نموذج حزب العدالة والتنمية قدوة لهم.

من جهة إذاً، لا يوجد شيء مستغرب في ردود الفعل هذه فهي تعكس تيارات فكرية موجودة منذ ما يزيد على القرن لدى المفكرين والسياسيين العرب الإسلاميين وغير الإسلاميين. لكن ما هو جديد كتحدٍ سياسي وفكري، هو "قوة النموذج"، أي وجود حزب يعتبر نفسه إسلامياً بمعنى ما، ينجح مرتين في الانتخابات النيابية، قادر على التعامل مع "حقائق" العالم، ويحقق نمواً اقتصادياً لافتاً للنظر في دولة كبرى أغلب سكانها من المسلمين، هي "دولة الخلافة" السابقة نفسها.

وكان رجب طيب أردوغان واضحاً تماماً للوضوح في أكثر من مناسبة بأنه يسعى لأن يكون حزبه نموذجاً للأحزاب الإسلامية في العالم، والقادر على التعامل مع عالم اليوم. لكن هذا يبقى سؤالاً مفتوحاً ومن المبكر إطلاق أية أحكام حول المستقبل. غير أنه إذا استمر نجاح هذا النموذج لن يكون من المستبعد أن يستنهض الإصلاحيون الإسلاميون قواهم، أو أن نشهد بروز تيارات إصلاحية جديدة تسعى إلى "تجديد التراث" والفكر السياسي الإسلامي اللذين يتهمهما البعض بالوقوف عند ابن تيمية و"الأحكام السلطانية، والسياسات الشرعية".

وفي واقع الأمر، لم يوجد نقص في الدعوات وفي الدعاة للإصلاح عبر قرن ونصف: من خير الدين التونسي إلى رفاعة الطهطاوي والكواكبي، وانتهاءً بحسن وفهمي هويدي وراشد الغنوشي وبعبد الله النعيم من بين آخرين عديدين. ما كان ينقصهم جميعاً هو "حامل اجتماعي" كما كان يقال، متمثل بقيادة حزب أو حركة، كما هو الحال في تركيا. هنا على ما يظهر تضافرت الشروط التاريخية المواتية لإعطاء الفكر الإصلاحي قوة وافتقاراً مجتمعياً وسياسياً.

غير أن تركيا تختلف عن العالم العربي في أكثر من ناحية. وقد يشكل حزب العدالة والتنمية قدوة لأحزاب إسلامية أخرى في أكثر من جانب. ولكن من حيث تطبيع العلاقة مع إسرائيل دون حل عادل للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، أو العربي - الإسرائيلي عموماً، سيشكل هذا حاجزاً نفسياً وفكرياً وسياسياً يثير تحفظاً يقف حائلاً بين النموذج والقدوة.

إن الرأي العام العربي والإسلامي، لا يتشكل في فراغ تاريخي مستقل عن علاقات الهيمنة والتبعية والقيادة، خاصة بوجود ذكرى حية وامتددة لماض زاهر ومجيد يقاس به الحاضر مع المخيلة الجمعية.

إن التغيير والتجديد يلزمهما شعور بالثقة والقدرة على الفعل والتمكن والمنعة من الاغتراب أو التغريب في هذه الحالة، حتى لو تم الاقتباس أو الاستلاف من حضارات أخرى. وهذا ما هو مفقود إلى حد كبير اليوم.

ما هو اليسار الإسلامي

الإصلاح بين اليمين واليسار*

ارتبطت كلمة "اليمين" في المصطلح السياسي والتداول العام بما فيه التوجهات الفكرية، بالمحافظة، أي عدم الرغبة في التغيير، أو الرغبة في التغيير ولكن باتجاه غير يساري. بالتالي تستمد هذه الكلمة جزءاً من معناها من تعريف كلمة يسار. وهذا يثير فوراً إشكالية التعريفات لأن "اليسار" ليس دائماً مع التغيير إن كان الوضع الراهن، سياسياً كان أم فكرياً، مقبولاً من وجهة النظر هذه، أي أن التغيير الممكن قد يكون ردة نحو اليمين.

كذلك الأمر بالنسبة لكلمة "إصلاح"، إذ أن كل إصلاح يتضمن التغيير وكل تغيير يمكن أن يسمى إصلاحاً من وجهة نظر معينة. بالتالي، تصبح الأهداف هي المعيار الأساسي لتحديد ما إذا كان "الإصلاح" هو في اتجاه اليمين أو اليسار.

من ناحية تاريخية وعلى وجه الخصوص من ناحية سياسية، ارتبط اليسار مع مسعى مستمر لتحقيق العدالة الاجتماعية، واقترن اليمين

* نشرت كتعقيب على كتاب نصر حامد أبو زيد اليسار الإسلامي: إطلالة عامة. رام الله: معهد ابراهيم أبو لغد للدراسات الدولية - جامعة بيرزيت، ٢٠٠٤، ص ٨٣-٨٧

مع انحياز للملكية الخاصة واقتصاد السوق، وعلى وجه الخصوص خلال قرن ونيف ماضيين. ولكن يسقط بعض المؤرخين هذه المفاهيم على قرون مضت أيضاً وان كان بقدر أكبر من العمومية وأحياناً من الغموض. ويدرك الكاتب أبو زيد جيداً إشكالية التعريفات ويستهل بحثه بتحديد للمعنى المقصود في البحث حتى وان بقي ”فضفاضاً“ نوعاً ما كما يقول.

وفي نطاق الحديث عن حركات دينية أو فكرية لا مناص من تحديد ”موقف“. ففي حين أنه يوجد قدر كبير من الاستقرار في مدلول هذه الكلمات لوصف التوجهات السياسية والاجتماعية في القرن العشرين مثلاً، يختلف الأمر عند الحديث عن توجهات فكرية بوجود اختلاف في الأهداف ومن ثم المعايير، أي أن إشكالية التعريف تبرز كإشكالية معيارية وليس كإشكالية وصفية أساساً. فمثلاً، يمكن للحركات الأصولية في العالم اليوم سواء كانت إسلامية أو مسيحية أو هندوسية أن ترى نفسها تدعو إلى برنامج ”إصلاحي“. وبهذا المعنى ينطبق عليها ما يقوله الكاتب عن يسارية التوجه، ولكن لا ينطبق ما يقوله من أنها يسارية الأهداف أيضاً. ولكن لنقل أن الكاتب محق في أن أحد مداخل التحليل يكمن في أن ”الاختلاف في النظر إلى الماضي، سلباً وإيجاباً، إنما يعكس خلافاً في الموقف من القضايا الراهنة في كل مجتمع“.

من المرجح أن حسن حنفي أستاذ الفلسفة في جامعة القاهرة كان أول من استخدم مصطلح ”اليسار الإسلامي“ في بداية الثمانينات من القرن العشرين، ليصف توجهها يتبناه هو ويدعو إليه، أي المعاصرة والتحديث ولكن انطلاقاً من ”الذات“ و”الأنا“ وليس من ”الأخر“، وفهم التراث بما يتلاءم مع حاجات العالم المعاصر. وبهذا المعنى، ينتمي حنفي وآخرون عديدون يشير إليهم الكاتب في دراسته، إلى مشروع الإصلاح بعد سقوط معادلة ”ازدواجية القبول والرفض“ كما يقول، فتم ”اختيار حداثة العصر والتحمس لقيمها، ولكن بشرط بنائها على أسس من التراث“.

ثم يضيف: ”في سقوط المعادلة كان قد تم تكريس سلطة التراث بطريقة لا تقبل التراجع، ولكن كان قد تم بالمثل استزراع بعض قيم الحدثة بطريقة

لا تقبل التراجع كذلك“. ولكن العقود الأولى من القرن العشرين شهدت توتراً بين طرفي المعادلة، نجم عنه ”ميلاد تيارين لم يكفأ أبداً عن التصادم حتى اليوم: تيار الإصلاح الليبرالي، والتيار السلفي التقليدي“.

كيف يختلف هذان التياران خاصة إذا ما أخذنا بالاعتبار ما يقوله الكاتب في القسم الأخير من البحث تحت عنوان ”الهزيمة وانتصار السلفية“، أي هزيمة عام ١٩٦٧ وأثرها الفكري؟ يقول الكاتب أن الأثر الفكري للهزيمة أدى إلى ”عودة الخطاب الديني إلى التمسك بتقليديته المغرقة بالسلفية. لم يعد الهدف إعادة الفهم وتجديد التفسير، بل صار هو حكم استعادة الماضي اليوتوبي بإعادة تأسيس الخلافة“.

لا شك بأن هذه التيارات موجودة وتتمثل في حركات وأحزاب عدة منها التيار الوهابي وأثره في عدة دول بسبب نفوذ السعودية ودعمها لبعض هذه التيارات. وربما يكون من الصحيح أيضاً أنه على الصعيد الجماهيري يوجد عودة إلى التمسك بالتقليدية. ولكن قد يكون من المفيد التمييز بين نطاقين من التحليل: الأول وجود مفكرين مسلمين من التيار الإصلاحية أو عدمه، والثاني تأثير هؤلاء في الجمهور العام، والتوجه العام للجمهور، والتفسير الأنسب لهذا التوجه.

ان هذا التمييز يكتسب أهمية خاصة من حقيقة وجود استمرار للتيار الإصلاحية بعد عام ١٩٦٧ حتى لو لم يصف هؤلاء أنفسهم ”باليسار الإسلامي“. فالدعوة للإصلاح ما زالت مستمرة عند مفكرين عديدين حتى لو لم يكونوا من المعروفين لدى الجمهور، وانطلاقاً من الحاجة لتبني بعض قيم الحداثة وبنائها على أسس من التراث.

وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى كتابات حسن الترابي والذي يجمع بين الفكر والسياسة في حياته الشخصية، كنموذج لدعوة منتشرة بين مفكرين معاصرين. فهو يقول على سبيل المثال لا الحصر في كتابه تجديد الفكر الإسلامي: ”نحن في أشد حاجة لنظرة جديدة في أحكام الطلاق والزواج نستفيد فيها من العلوم الاجتماعية المعاصرة، ونبني على فقهاء الموروث، وننظر في الكتاب والسنة، مزودين بكل حاجات

عصرنا ووسائله وعلومه وبكل التجارب الفقهية الإسلامية والمقارنة، لعلنا نجد هدياً جديداً لما يقتضي شرع الله في سياق واقعا المعين“ (الترابي، ١٩٩٣). والترابي ليس الوحيد الذي دعا لفتح باب الاجتهاد لغرض التجديد وإيفاء الحاجات المعاصرة.

غير أن المحك الأساسي للتمييز بين التقليدية و”اليسار الإسلامي“ بتعريف الكاتب، يتعلق بالأهداف وما إذا كانت حديثة، أو في هذا الاتجاه، أم لا. لكن هذا التمييز لا يخلو من إشكاليات مفاهيمية تنبع جزئياً من درجة انطباقها على التيارات والحركات والمفكرين المختلفين. فالكثير من التيارات الإسلامية ”حديثة“ بمعنى أنها تسعى لتغيير الواقع المعاش وتغيير أنظمة حكم لأنها تعتبرها تدور في فلك الدول الغربية ولا تعمل لصالح المواطنين. ولا مكان هنا ”لإطاعة أولي الأمر“ فالتغيير والثورة هما الهدف.

وبهذا المعنى إن الثورة الإيرانية تعبر جزئياً على الأقل عن قيم حديثة. كذلك الأمر بالنسبة لاستخدام التقنيات الحديثة وتقبل العلوم الطبيعية كحقوق للدراسة والبحث لا اعتراض عليها في الغالب.

لذا يبدو لي أن المحك الأساسي في حديثة أو عدم حديثة هذه الحركات أو المفكرين يكمن في تقبلهم النظر للدين من منظور العلوم الاجتماعية، أي تاريخية فهم البشر للأديان. الأمر الذي يتيح المجال للتأويل بحيث يتوافق فهم النص مع الحداثة العقلانية دون أي إجحاف بالإيمان ومقوماته وأركانه. والأمر هنا يتعلق بفهم الدين وتفسيره من قبل البشر والذي يستلزم عقلية حديثة لتقبل تفسيرات قد تختلف عن ما هو مقبول تقليدياً، وهو ما يجد مقاومة من قبل التقليديين، مقروناً بانسحاب من ميدان السجال الفكري الفلسفي المؤسس للعلوم الاجتماعية الحديثة. وبهذا المعنى لم يظهر غزالي آخر بعده ”ليتصدى“ للعلوم الاجتماعية ومناهجها، وعلى افتراض أن هذا ممكن اليوم.

ولعل كلام الغزالي نفسه يفي بغرض إيضاح المقصود. فهو يقول في المنقذ من الضلال: ”وعلمت يقيناً أنه لا يقف على فساد نوع من العلوم،

من لا يقف على منتهى ذلك العلم حتى يساوي أعلمهم في أصل ذلك، ثم يزيد عليه ويجاوز درجته، فيطلع على ما لم يطلع عليه صاحب العلم من غورٍ وغائلة. وإن ذلك يمكن أن يكون ما يدعيه من فساد حقاً. ولم أر أحداً من علماء الإسلام صرف عنايته وهمته إلى ذلك. ثم يضيف: "فعلت أن رد المذهب قبل فهمه والاطلاع على كنهه رمي في عمية" (الغزالي، ١٩٨١).

هذا الانسحاب من ميدان السجال الفكري والفلسفي الحديث هو ما يميز الفكر التقليدي المعاصر ويشكل قصوراً واضحاً يتمترس فيه هذا التيار وراء حواجز دفاعية لا تغني من جوع ولا تقي بالأغراض المعاصرة.

إن الحداثة لا تعني القطيعة مع التراث، والتراث غني بالتعددية وبال عقلانية أيضاً، في مضمونها التاريخي، حتى لو تنكر لها البعض. وها هو ابن رشد، الآن، ينظر له كأحد مؤسسي حقبة التنوير في أوروبا. لكن ما هي مكانة ابن رشد الآن أيضاً في العالمين العربي والإسلامي؟ وأمثاله كثيرون في الفكر الإسلامي الفلسفي والفقه الكلامي.

والحال هو أنه يوجد مصلحين ولا يوجد إصلاح. لكن للإصلاح شروطاً مجتمعية، منها الثقة بالنفس والشعور بالقوة وليس الضعف، ومنها أيضاً وجود دعم مجتمعي من مجموعات وشرائع لها حضور ونفوذ وسطوة. فالدولة التي ينظر لها على أنها تابعة للنفوذ الاستعماري والمشكوك في شرعية حكمها، لن تتمكن من قيادة عملية الإصلاح أو أن توفر حماية للمصلحين. وإشارة الكاتب لتبعات حرب ١٩٦٧ على الأجواء الفكرية لها أهمية خاصة كموضوع للمتابعة في دراسات أخرى تفحص الشروط المجتمعية الضرورية للإصلاح في عالم اليوم، أي ليس بانفصال عن المؤثرات الخارجية المعولة وما تتيح من إصلاح في مختلف جوانب الحياة، أو ما تجعله متعذراً أو غير ممكن، لأنها تبقي على التبعية والتخلف.

المراجع

الترابي، حسن. تجديد الفكر الإسلامي، الطبعة الثالثة، ص ٨٠، ١٩٩٣ (دون ناشر مذكور)
الغزالي، ابو حامد. المنقذ من الضلال. تحقيق جميل صليبا وكامل عياد. بيروت: دار الأندلس.
ص ٩٤-٩٥، ١٩٨١

هل توجد حاجة إلى اليسار في المجتمع العربي؟*

إذا كان السؤال هو: "هل يحتاج المجتمع العربي إلى اليسار كفكر وحركات سياسية واجتماعية؟"، فإن الإجابة المباشرة والواضحة هي: نعم. لماذا؟ لأن اليسار، واليسار فقط، من بين الأحزاب والحركات السياسية، هو الذي يولي العدالة الاجتماعية الاهتمام الأكبر والضروري. وهذه هي القضية الأساسية في حياة أغلبية الناس، أكان ذلك في المجتمع العربي أم في مجتمعات أخرى في أنحاء العالم المختلفة.

أما إذا كان السؤال هو: "هل من مستقبل لليسار كفكر وحركات سياسية واجتماعية في السياق العربي؟"، فالإجابة مشروطة بوجود عدة مقومات، منها: ديمقراطية النظم السياسية العربية التي لا تسمح حتى الآن بالتداول السلمي للسلطة، بحيث يكون في إمكان اليسار (وآخرين) إحداث تغيير فعلي في العديد من السياسات الاجتماعية والاقتصادية، حتى يتم إضفاء المصادقية على أي برنامج يساري يتبناه حزب من الأحزاب إن شارك في الحكم.

* نشرت في مجلة الآداب، عدد ٤-٥ (ملف خاص حول وجود أو عدم وجود حاجة لليسار اليوم، ومعنى اليسار). بيروت: ٢٠١٠

ما هو اليسار اليوم؟

أبدأ بالإشارة إلى مفهوميين ملتبسين بسبب تعدد دلالتهما: "اليسار" و"العدالة الاجتماعية". من المعروف أن اليسار من الناحية التاريخية متعدد الأوجه والأصناف، وإن أُخرج بعض اليسار آخرين من عداه لخلاف على مداخل التحليل أو البرنامج أو الغايات النهائية. ومن هذا المنظور مثلاً، ينتقد ماركس وأنجلز في البيان الشيوعي تيارات "يسارية" سعت إلى إحقاق "عدالة اجتماعية" ما لكونها إصلاحية، لكنها تبقى في نهاية الأمر البنیان الطبقيّ الناجم عن الرأسمالية من دون تغيير جذريّ. وكان هذا دائماً مدخل بعض التيارات الماركسية تجاه تياراتٍ ماركسيةٍ أخرى، ناهيك طبعاً باليسار غير الماركسيّ.

لن أدخل هنا في هذا النقاش، ولن أقدم تعريفاً محدداً دقيقاً لماهية اليسار في عالم اليوم. لكنّ أشير إلى أنّ الأثر الذي أحدثه انهيارُ الاتحاد السوفياتي في الماركسية والأحزاب الشيوعية واليسار بعامة كان عميقاً، وأحدث تحوُّلاً فعلياً في معنى اليسار اليوم. إنّ وجود الاتحاد السوفياتي كدولة كان يقدّم نموذجاً قائماً مجسداً عينياً وذا فاعلية على غير صعيد. وقد تأثرت سلباً من هذا الانهيار الأحزاب والحركات اليسارية المناهضة للتجربة السوفياتية، والناقدة لها، هي نفسها. كان الاتحاد السوفياتي ضرورياً لناقديه ومناهضيه من اليسار، ومن غير اليسار، لحاجتهم إلى تعريف الذات باختلافها عن "الاشتراكية القائمة فعلاً".

لكنّ إحدى أهمّ نتائج انهيار الاتحاد السوفياتي هي التخلي عن "الديمقراطية المركزية" نموذجاً للحكم، وهو النموذج الذي أخذ به عدد من الدول العربية وما زال حياً في بعضها. بل إنّ حركة وطنية فلسطينية غير يسارية مثل حركة "فتح" تبنت هذا النموذج في نظامها الداخلي، وما زال الأمر على حاله حتى اليوم. وقامت عدة أحزاب شيوعية بتغيير برامجها أو اسمها نفسه (تحوّل إلى "حزب الشعب" في فلسطين)، موافقتها خصيصاً على "الديمقراطية الغربية" في بعدها السياسي

الإجرائي: من دورية الانتخابات، إلى التداول على السلطة، والتعددية السياسية، والحريات السياسية والمدنية، والقبول بوجود اقتصاد سوق وإن ضمن قيود لا مرحلي فقط.

فإذا أردنا أن نعرف ماهية اليسار اليوم يجب أن ننظر إلى "اليسار القائم فعلاً"، أي الأحزاب والحركات التي تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية في أرجاء مختلفة من العالم. وأشير بشكل خاص إلى أمريكا اللاتينية، حيث نجد بداية كتل جديد يسعى إلى العمل على نطاق عالمي، لا محلي فقط. فقد عُقد في مدينة كاراكاس في فنزويلا في شهر نوفمبر ٢٠٠٩ مؤتمر لأكثر من خمسين منظمة يسارية من ٣١ بلداً لغرض تأسيس "أممية خامسة" للحركات والأحزاب اليسارية والحركات الشعبية والاجتماعية. وسيعقد مؤتمر آخر حول هذا الموضوع أيضاً في كاراكاس في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقد حققت الأحزاب والحركات اليسارية في أمريكا اللاتينية نجاحات في عدد من الدول إضافة إلى فنزويلا، منها أكوادور ونيكاراغوا وأوروغواي حيث فاز في منصب الرئاسة في انتخابات نوفمبر ٢٠٠٩ الزعيم السابق لحركة توباماروس الراديكالية. وفي بوليفيا حقق إيفو موراليس فوزاً باهراً في الانتخابات الرئاسية التي عُقدت في ديسمبر ٢٠٠٩. اللافت للنظر أن اسم الحركة التي ينتمي إليها موراليس هو "الحركة نحو الاشتراكية". ولعل كلمة "نحو" هي أفضل معبر عن برامج الحركات اليسارية في عالم اليوم، لأنها تشير إلى التوجه العملي لا التوجه الإيديولوجي "الخلاصي"، أكان ذلك للأفضل أم للأسوأ.

وأضيف أن ما يجب اعتباره أيضاً من مكونات الحركات اليسارية هو وجود توجه أممي واضح، سواء على صعيد التحالفات أو على صعيد النظرة والقيم. ومن دون ذلك يكون هذا "اليسار" عنصرياً لأنه يفاضل بين بشر وبشر في القيمة والاستحقاق، ويكون شوفينياً أيضاً لأنه يَحصر أهتمامه في من هم داخل دولته. ومن ناحية تاريخية كانت الأحزاب اليسارية المختلفة دائماً مناهضة للعنصرية والشوفينية؛ لذا فإن كون العالم اليوم مقسماً إلى دول لا يستدعي معيارياً أن هذه هي حدود الاهتمام أو أنه ينبغي أن تكون كذلك.

العدالة الاجتماعية

لقد آثرتُ تناول "العدالة الاجتماعية" برنامجاً لأيّ حركة يمكن أن تسمّى يسارية، على الرغم من غموض دلالة العبارة، وإتاحتها. كما هي من دون تخصيص. برامج مختلفة جذرياً بعضها عن بعض أحياناً. لكنني فضّلتُ البدء هنا في ما يمكن أن يسمّى "عدالة اجتماعية" لأغلبية سكان الدول العربية المختلفة. وفضّلتُ أيضاً عدم الدخول في متاهات حول ماهية اليسار "الحقّة" بالحديث عن غايات نهائية ما بعد تحقيق العدالة الاجتماعية (بالمعنى الذي سأحدده الآن)؛ ذلك لأنّ مشكلة اليسار تاريخياً هي قدرٌ من الشرذمة الحركية، وقدرٌ من الشرذمة الفكرية، والالتفاتُ المغالي إلى الخلافات اليسارية - اليسارية على ماهية اليسار، من باب أن "ظلم ذوي القربى أشدّ مضاضة... أو لنزعة طهورية تؤثر "النقاء" الإيديولوجي على الإنجاز الفعلي. التوجّه هنا، إذن، هو اعتبارُ البرامج، لا الغايات النهائية ("خلاصية" أو غير ذلك)، هي محك ما هو يساري، ولو كانت تلك البرامج مرحلية.

أحدّد الآن المقصودَ بالعدالة الاجتماعية بالنسبة إلى المجتمعات العربية أولاً، ومجتمعاتٍ ودولٍ أخرى ثانياً، كالآتي:

تعني العدالة الاجتماعية، في حدّها الأدنى، مناهضة نقل المسؤوليات العامة، أي مسؤوليات الدولة، إلى القطاع الخاصّ بشكل كليّ أو شبه كليّ، وذلك في ما يتعلّق بجاجات البشر الأساسية، ومنها: الصحة، والتعليم، والتقاعد، والبطالة، والعمورُ لأسباب مختلفة (كالعجز عن العمل أو العمل في الاقتصاد غير الرسمي غير المُشرّع له في معظم الدول العربية)، من بين أمورٍ أخرى.

إضافةً إلى ذلك، تعني العدالة الاجتماعية، في سياق التشريعات على اختلاف أنواعها، المساواة التامة أمام القانون، وضمان هذه المساواة من خلال القانون، بغضّ النظر عن أية صفة جائزة أو عرضية، من نوع الجنس أو الدين أو الطائفة أو العشيرة...، غير صفة المواطنة الجوهرية. وتلك صفاتٌ جائزة (أي ليست ضرورية)، أو عرضية، من منظور حقوق

المواطنة في النظام الديمقراطي، وهي حقوق لا تعبر تلك الصفات أي وزن في التشريعات. ويتبع من هذا أن على التشريعات، باختلاف أنواعها، أن تكون محايدة، أي أن لا تتضمن قيماً تخل بمبدأ المساواة في المواطنة.

قد يقال إن هذا لا يتعدى نطاق ما هو موجود في كثير من الدول من سياسات الرفاه (Welfarism)، ومن بينها الدول الإسكندنافية وعدد من الدول الأوروبية مثل هولندا وفرنسا إلى حد ما ودول أخرى بدرجات متفاوتة. وقد يكون هذا صحيحاً، ولكن هذا البرنامج بالنسبة إلى الدول العربية التي تعيننا هنا أولاً جذرياً حقاً، وطموحاً، ومن غير اليسير أن يتحقق بسرعة ومن دون نضال. وهو أيضاً برنامج يساري للتغيير. وأنا، كما أسلفت، أتحدث عن البرامج، لا عن الإيديولوجيا أو الأهداف النهائية.

وفي ما يتعلق بالنشق الأول من معنى العدالة الاجتماعية، فإن المساواة فكرة أساسية لدى اليسار تاريخياً. ولكن لـ "المساواة" أيضاً عدة معانٍ، أشرت إلى أحدها، وهو إيفاء الحاجات الأساسية، والمساواة في ذلك الإيفاء بمعزل عن وجود (أو عدم وجود) تفاوت في مقدرة الفرد على أن يتساوى مع الآخرين في إيفائها؛ أي إن أي تفاوت في الإمكانيات المادية يجب ألا يؤدي إلى تفاوت في إيفاء حاجات الإنسان الأساسية (كالصحة أو التعليم). الفكرة بسيطة وواضحة: تحييد الموقع الطبقي من ناحية الأثر في إيفاء الحاجات الأساسية. لا يوجد يسار من دون هذا البرنامج، وعلى وجه الخصوص في الدول العربية.

إن مفهوم المساواة هذا قديم ومعروف لدى العرب قبل أن يكتشفه فلاسفة الأخلاق المعاصرون، بدليل القصة الشهيرة عن أعرابية سئلت ذات مرة: "أي أبنائك أحب إليك؟" فقالت: "الصغير حتى يكبر، والمريض حتى يبرأ، والغائب حتى يعود." هنا نجد فكرة "التمييز الإيجابي" في حق البعض، تحديداً بسبب ارتباطه بالحاجة. وهذا التمييز، وبهذا الارتباط، هو المساواة: المساواة في إيفاء الحاجات، ولكن بشرط ضروري لاستقامة هذا النوع من المساواة، وهو معاملة من هم في الوضع نفسه والحاجة نفسها بالطريقة نفسها؛ وهذه هي المساواة في التعامل. أما في نطاق الدولة، فهي المساواة أمام القانون،

ومن خلاله، بشرط ضمان القانون للمساواة في إيفاء الحاجات. وهذا هو المقصود بـ "المساواة في حقوق المواطنة": إنها المساواة أمام القانون، والمساواة من خلاله، أي إيفاء الجميع حاجاتهم الأساسية. وقد خيشت صراعات كبيرة في الماضي حول هذا التمييز، بين المساواة أمام القانون، من دون المساواة من خلاله. فالمعنى الأول لا يضمن العدالة الاجتماعية إذا كان القانون نفسه لا يضمن المساواة في حاجات البشر الأساسية.

المضمون السياسي لعمل اليسار

يوجد اختلاف جوهري في المضمون السياسي لعمل اليسار قبل انهيار الاتحاد السوفياتي وبعده. فخلال ستة عقود أو يزيد قليلاً، عمل اليسار العربي في ظل حكومات أغلبها سلطوية، وفي ظل "الديمقراطية المركزية"، أو في ظل قادة كاريزميين ملهمين للجماهير، وكان جمال عبد الناصر أبرزهم بلا منازع. وفي هذا السياق تبلور أيضاً ما سمي "الاشتراكية العربية". وقد ألهم اليسار حس الجمهور في هذا السياق نظراً إلى ارتباطه بمشاركة تحررية: تحرير فلسطين، التحرر من الاستعمار المباشر وغير المباشر... ولم يول الجمهور، ولا جل المثقفين المتزمين بالقضايا الوطنية، ديمقراطية النظام السياسي العربي أهمية كبيرة، إذ كان الهدف الأساس هو التحرر والتحرير من خلال مشروع واضح ومحدد.

تغير هذا الوضع عربياً، تحديداً بعد حرب عام ١٩٦٧، لا بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ومع بداية أو منتصف السبعينيات وجدنا عودة إلى دعوات سابقة (كدعوة الكواكبي مثلاً) لإصلاح النظام السياسي باتجاه ديمقراطي. وما زالت هذه الدعوات قائمة حتى اليوم، وانضم إليها آخرون، وتحديداً عدد من التيارات والأحزاب الإسلامية، ولاسيماً الإخوان المسلمون، وفي عدد من الدول العربية. الفارق هو أن جاذبية اليسار العربي في المرحلة السابقة كانت بارتباطه بالمشروع العربي التحرري، وبمساندة الاتحاد السوفياتي لهذا المشروع (وإن في حدود

معينة تأخذ في الاعتبار التوازنات الدولية في حينه). هذه المرحلة انتهت، وتحولت أنظار الجمهور إلى الإسلام السياسي طلباً للتغيير بعد فشل المشروع التحرري المرتبط بالحركات القومية وباليسار.

إن مستقبل اليسار في العالم العربي مرتبط بما يمكن أن يقدمه للجمهور، وما إذا كان الجمهور يرى أن اليسار يمكن أن ينجز المهام المطلوبة وأن له القدرة الكافية على فعل ذلك. لكن هذا بدوره يثير عدّة أسئلة تشكل نقاط بداية للتفكير في مستقبل اليسار: ماذا يريد الجمهور؟ هل يعرف الجمهور ما يريده من الأحزاب السياسية؟ أوجد انقسام بين الطموحات والهموم الفرديّة، المرتبطة بحاجات واضحة ومدركة لدى الجمهور، وبين اعتبار الأفراد أن الأحزاب لا تمكّنهم من تحقيقها؟ كيف يمكن إحداث الربط المأمول؟ أوجد "وعي زائف" يولي قضايا الهوية، كما هو حاصل الآن في المجتمع العربي، وزناً أكبر من الصحة والتعليم ومقومات الحياة الأساسية؟ وما أسباب ذلك؟

تأتي هذه الأسئلة في سياق سياسي جديد. فلقد تم فك الارتباط في دول العالم المختلفة بين ما هو يسار سياسي، وبين النظم السلطوية وإن كانت ذات مشاريع تحررية. ما يحصل في أمريكا اللاتينية ودول أوروبا الشرقية هو أن إعادة إحياء اليسار يتم فقط من خلال السعي إلى الوصول إلى الحكم لغرض تنفيذ البرامج ومن خلال الآليات والإجراءات الديمقراطية. هذه هي مشكلة أحزاب المعارضة العربية، إسلامية أو يسارية أو غير ذلك. فالطريق مسدود حتى الآن بسبب سلطوية النظم السياسية العربية: ذلك أن معظم الدول العربية لا "مشاريع" لها سوى بقاء النظام، خلافاً لتركيا وإيران وإسرائيل. هذه جميعها لها مشاريع للدولة كدولة؛ ولكن لا توجد "مشاريع دول" في معظم الدول العربية، وإنما مشاريع لبقاء الأنظمة.

التحدّي المائل أمام الأحزاب الإسلامية، على الرغم من صعوبته، أقلّ عُسرًا من التحدي الذي يواجه اليسار. فلقد استمال الإسلاميون جمهوراً واسعاً، غير أنهم يسعون أيضاً إلى كسر احتكار السلطويين

للسلطة السياسيّة. ويشترك معهم اليسار في مسعى ديمقراطية النظم السياسيّة العربيّة، إلاّ أنّهم لم ينجحوا حتى الآن في تحقيق القدر نفسه من تأييد الجمهور ودعمه.

هذه تحديات كبيرة، ويتوقّف عليها مستقبل اليسار. ولكنّ إذا كان عنوان اليسار هو العدالة الاجتماعيّة، فإنّ المجتمع العربي، قطعاً وقيناً، في حاجة إليه. اليسار وحده يملك هذا المشروع، وهو القاسم المشترك بين الماضي والحاضر، وإن اختلفت الظروف. التحديّ الأكبر هو إقناع الجمهور بأنّ "نقاء" الهوية، كما يتصوّرّها جمهورٌ واسعٌ، لن تؤديّ في حدّ ذاتها إلى ما يصبون إليه في حياتهم كبشر، وبأنّ اليسار خيار واقعيّ لغرض تحقيق العدالة الاجتماعيّة. هذا هو التحديّ الأكبر أمام اليسار اليوم.

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

مقالات في الثقافة والتراث والهوية

شريف كناعنة

العُتْبَة في فتح الإيستم

إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية

ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديمقراطية في أوروبا

عبد الرحمن عبد الغني

النساء والقضاة والقانون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة

نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية

الإسلامية

إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي

عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف القاهرة

تفيدة جرباوي و خليل نخلة

”وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ“: الإسلاميون والديمقراطية

رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)

تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية ، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية
(طبعة ثانية - مزيدة)
جميل هلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية : إعادة نظر في برادغم التحول
جونى عاصي

من التحرير إلى الدولة : تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية -١٩٤٨ ١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زَمّار الحَيّ - مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي وليندا طبر

الحدائة المتقهقرة : طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ - ١٩٤٨
مصطفى العباسي

بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجلبل ضد البحر
سليم تمّاري

من يهودية الدولة حتى شارون : دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير : مشتاق خان ، جورج جقمان ، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير : وسام رفيدي

وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن ، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال: سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة
الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين: الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية: الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا: حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

٢٢٠ قبل وبعد عرفات

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)

تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية ، وآفاق العمل

وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر ، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث

وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي

وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي

محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيين في الشتات والكيان الفلسطيني

ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني

عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي

دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

الانتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي

واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)

نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة : الرواية الاستعمارية

أميرة محمد سلّمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجاً
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أو سلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيدي

سلسلة مداخلات وأوراق نقدية

قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الإنتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية - الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطوط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والانتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أمة جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سفر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاصرة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لثلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح: في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المتطور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية ، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربي الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢

تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية

تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية

باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي

ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقرؤة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤

سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي

خليل عثمانة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين

خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة

خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن

طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين

محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين

علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

شفيق الحوت

سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية للسياسات، الممارسات، الإنتاج

سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى : حقول الموت

محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)

عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤

اياذ الرياحي

مغدوشة : قصة الحرب على المخيمات في لبنان

ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين

وليد دقة

أحلام بالحرية

عائشة عودة

الجري الى الهزيمة

فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب

زهير الجزائري

البحث عن الدولة

ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

المحاسبة والمساءلة	ما هي المواطنة؟
الحريات المدنية	فصل السلطات
التعددية والتسامح	سيادة القانون
الثقافة السياسية	مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
العمل النقابي	حرية التعبير
الاعلام والديمقراطية	عملية التشريع

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول
حالات الطوارئ و ضمانات حقوق الانسان
رزق شقير
الدولة والديمقراطية
جميل هلال
الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي
سيادة القانون
اسامة حلبي
حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام
الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف : عزمي الشعبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني ، طالب عوض

